الإثنين 27 تموز 2020
العدد 4110 السنة الرابعة عشرة
Lundi 27 Juillet 2020 no 4110 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
أزمة بنزين مفتعلة

● **بشارة مرهج**
جذور الكارثة: دمج المصارف

● **حسن شقراني**
الدولار والوباء يخنقان البلدان النامية

جيش الاحتلال ينكفئ عن الحدود
إسرائيل: ردّ حزب الله آتٍ [2]

«كورونا» خارج السيطرة؟
[6 ـ 7]

(مروان طحطح)

قضية

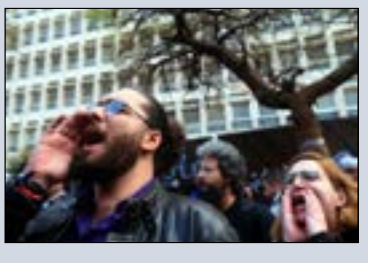

حسابات مصرف لبنان المسرّبة لعام 2018
الخسائر تتراكم
4

تقرير

تصدير المواشي الى قطر:
هل يهدّد الأمن الغذائي؟
4

تقرير

ابتزاز شركات الترابة
سعر الطن الى 650 ألف ليرة
7

قضية اليوم

إسرائيل تنتظر الرد: جيش الاحتلال ينكفئ عن الحدود

يحيى دبوق

يواصل الجيش الإسرائيلي «استنفاره الانكفائي» في شمال فلسطين المحتلة، منتظراً رد حزب الله الذي بات محتوماً، بحسب التقديرات الاسرائيلية، مع الأمل بأن لا يكون «منفلتاً» وإن طالت فترة الانتظار. في الموازاة، تعمل إسرائيل على تخفيف تبعات صورة التراجع إلى الخلف، ولا تطلق تهديدات «رنانة» تقلق المستوطنين وتسقط صورتها الردعية في «ساعة الاختبار» بعد تنفيذ الرد.

> نشر العدو حواجز لمنع القوات العسكرية من الوصول إلى المناطق القريبة من الحدود

في المقلب اللبناني، لا فائدة تضاف إن جرى التأكيد أن تبعات الرد - مهما عمل العدو على تعظيمها - تبقى أقل بكثير من تبعات امتناع حزب الله عن الرد. وهي حقيقة قائمة لا لبس فيها وغير قابلة للنقض، وأي بحث في إمكان الرد من عدمه، غير ذي صلة ومنفصل عن الواقع.

في جانب آخر، يشار إلى سياقات قد تكون هذه المرة مختلفة نسبياً عن مرات سبقت ردّ حزب الله على اعتداءات إسرائيلية أريد لها تغيير المعادلات (أو كان من شأن الـ«لا رد» عليها تغيير المعادلات)، علماً بأن الاستعدادات من ناحية العدو لتلقّي الرد واضحة وعلنية، وتترجم ميدانياً على اكثر من صعيد، كما ورد على لسان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي خلال جولته شمالاً على الوحدات العسكرية، بضرورة استعداد الجيش لرد محتمل من حزب الله ومطالبة قيادة المنطقة الشمالية بتقليص تحرك القوات على الحدود كي لا تتحول إلى أهداف لحزب الله. بالطبع، تصدر عن إسرائيل تهديدات باتت تُعد تقليدية في حالات مماثلة. وهذه التهديدات يراهن العدو عليها - نظرياً في حد أدنى - لتقليص حافزية الطرف المقابل للعمل ضده. وفي حساب النتيجة النهائية للرد والرد على الرد، وما يمكن أن يعقبهما، تبقى تهديدات إسرائيل المتفلتة في مرحلة انتظار الرد، جزءاً لا يتجزأ من النتيجة النهائية، وتؤسّس سلباً للمستقبل، خاصة إن لم تقرن أقوالها بأفعال.

(أ ف ب)

على هذه الخلفية جاءت التهديدات بالرد على الرد عامة جداً، من دون تفصيلات، ولا تشمل تهديدات متطرفة تختار كلماتها بعناية في محاولة للتأثير في وعي الطرف الآخر، على شاكلة إرجاع لبنان عشرين وثلاثين وخمسين عاماً إلى الوراء، وصولاً إلى إرجاعه إلى «العصر الحجري».

في ذلك أيضاً، تأتي رسائل إسرائيل إلى حزب الله، عبر وسطاء، بأنها لم تكن تعلم أن الشهيد علي محسن كان موجوداً في الموقع الذي استهدفته في سوريا الأسبوع الماضي. هذه الرسالة التي نشرت قناة «الميادين» أبرز ما جاء فيها، تلقّاها الجمهور اللبناني والمستوطنون أيضاً على أنها رسالة تراجع إسرائيلي أمام حزب الله (وهي كذلك)، ومحاولة من تحت الطاولة للتأثير في مستوى ردّه عبر تأكيد انتفاء القصد الإسرائيلي المسبق لاغتيال محسن، علماً بأن مضمون الرسالة، وإنْ جاء مصحوباً بتهديدات، هو في حدّ ذاته ثمن قد يفوق في كثير من جوانبه الرد المادي نفسه، خاصة أنه يأتي في مرحلة انتظار الرد الذي تدرك إسرائيل حتميّته.

واحد من التعليقات اللافتة إزاء رسالة التراجع ورد في صحيفة «ميكور ريشون»، التي قالت إنها لا تتساوق مع مواقف قالها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، في الغرف المغلقة في الماضي القريب، أي قبل سقوط الشهيد محسن: «أيّ ضرر يلحق بشعرة واحدة من رأس جندي أو مدني إسرائيلي، فسيكون الرد عليه بلا قيود وساحقاً». وبحسب مراسل الصحيفة للشؤون العسكرية، «كوخافي غير معني بسياسة الاعتذار التي انتهجها الذين سبقوه في المنصب». النتيجة هنا تؤكد وجود «سياسة الاعتذار»، كما صحّة تقارير سابقة نشرت في لبنان (في مرحلة انتظار ردود سابقة) تتحدث عن «رسائل تهدئة» بمستوى اعتذار صدرت كما يرد في تقرير الصحيفة من رئيس الأركان السابق غادي ايزنكوت، وممن سبقه في المنصب بني غانتس، الذي يتولى حالياً منصبي رئيس الحكومة البديل ووزير الأمن. وفي ذلك دلالات ردعية كبيرة جداً عن مراحل سابقة، ومؤشرات إلى المرحلة الحالية.

واضح أن إسرائيل تخوض معركتين منفصلتين ومتحدتين في الوقت نفسه، شكلاً ومضموناً: معركة الصورة ومحاولة فرض الإرادة في مرحلة انتظار الرد، ومعركة الرد نفسه، وهو ما يخيّم عليه «لا يقين» نسبي من ناحية إسرائيل، ليس بما يتعلق بحتمية قرار الرد وتنفيذه، بل بما يتعلق بشكله وأسلوبه ومستوى إيذائه وتوقيته.

في المواقف، اكتفى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الذي طلب من وزرائه الصمت، بالرد على أسئلة الإعلام العبري وتساؤلاته، قائلاً: «نعمل طوال الوقت لمنع التهديدات الإيرانية من سوريا، ونحن مستعدون للسيناريوات كافة»، فيما أكد وزير الأمن بني غانتس أن إسرائيل غير معنية بتصعيد الوضع، محذراً في الوقت عينه «الأعداء من اختبار الجيش الإسرائيلي». أما رئيس الأركان أفيف كوخافي، فشدد خلال لقائه نظيره الأميركي مارك ميلي على أن «الجيش الإسرائيلي سيعمل ما يجب لإزالة أي تهديد قد يعرّض إسرائيل وسيادتها للخطر».

في الإجراءات، تسود حالة من الانكفاء الإسرائيلي المناطق القريبة من الحدود، بما يشمل المستوطنين والوحدات العسكرية على اختلافها، الأمر الذي أثر على حركة التنقل بين المستوطنات ومراكز الانتشار العسكري، إلى حد المنع الكلي عن التنقل، وكذلك الوجود المباشر في عدد من المقاطع.

وذكرت مصادر عسكرية لموقع «معاريف» أن الجيش نقل بعض القوات إلى العمق الإسرائيلي بعيداً عن المواقع الموجودة مباشرة على طول الحدود مع لبنان، كي لا يكونوا هدفاً للرد من قبل حزب الله. وأشارت إلى أن «التراجع جزء من استعداد الجيش الإسرائيلي تحسباً للرد الانتقامي المتوقع أن يستهدف قوات عسكرية إسرائيلية، من دون المس بالمدنيين». وفي إجراء لافت ويستند إلى انقلاب في معادلة الحماية، بات الجيش الإسرائيلي يعتمد على الوجود المدني للمستوطنين لحماية نفسه، فيما يُعَدّ قريبهم منه - وهو الموكل بحمايتهم - خطراً شديداً عليهم ويوجب عليهم الابتعاد عنه. فوفقاً لصحيفة «جيروزاليم بوست»، «في حين لا توجد قيود حالياً على حركة المدنيين، هناك احتمال أن يتم تقييد المزارعين في عدد محدود من المناطق بالقرب من السياج. إضافة إلى ذلك، سيتم إغلاق الطرق المؤدية إلى عدد من التجمعات (السكانية) حيث يكون للجيش وجود، ما يعرّضهم لأضرار هجوم (من حزب الله)، إذ سيطلب من السكان التنقل عبر طرق بديلة لدخول مستوطناتهم».

حواجز على الطرقات

وذكرت مصادر عسكرية إسرائيلية، في حديث إلى القناة الـ 12 العبرية، أن تعذّر معرفة الجيش الإسرائيلي للطريقة التي سيرد بها حزب الله، يدفع إلى الاستعداد لمواجهة أي فرضية يمكن تصورها، ومن بينها مروحة سيناريوات، من بينها إطلاق صواريخ كاتيوشا وعملية قنص جنود أو إطلاق صاروخ ضد الدروع على آلية عسكرية.

ووفقاً للمصادر، يشدّد الجيش الإسرائيلي على تقليص الأنشطة والتنقل بين المناطق، إذ إضافة إلى النشاط الجوي والجهد الاستخباري، عمد الجيش إلى نشر حواجز ونقاط تفتيش في الميدان لتحقيق هدف واضح: منع القوات العسكرية من الوصول إلى المناطق القريبة من الحدود، كي لا تتحول إلى أهداف أمام العدو، في الجانب الثاني من الحدود.

القرار في تل أبيب، وبناءً على التقدير الاستخباري، الرد على الاعتداء الذي أدى إلى استشهاد المقاوم علي محسن، قبل أسبوع، «آت لا محالة»

قاسم: ليحسب الإسرائيلي ما يشاء!

قال نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم إن «ما حصل في سوريا هو عدوان أدّى إلى استشهاد علي كامل محسن، ولا جواب حول الردّ بانتظار القادم من الأيام، وليحسب الإسرائيلي ما يشاء».

وأكد قاسم، في مقابلة مع «الميادين»، أن «معادلة الردع قائمة مع إسرائيل، ولسنا بوارد تعديل هذه المعادلة، كما لا تغيير في قواعد الاشتباك، وأن إسرائيل لم تخرج من لبنان إلا بالمقاومة، ومنع اعتداءاتها وخروقاتها لا يكون إلا بالقوة».

واعتبر أن «الأجواء لا تشي بحصول حرب في ظل الإرباك الداخلي الإسرائيلي وتراجع ترامب في الداخل الأميركي، والإسرائيليون لا يضمنون ربحهم في أي حرب، بل يرجّحون الخسارة، وهو ما جعلهم مرتدعين طوال 14 عاماً، كما أن محور المقاومة كان ولا يزال في موقع الدفاع، وبالتالي استبعد أجواء الحرب في الأشهر المقبلة».

وبشأن حادثة اعتراض المقاتلات الأميركية لطائرة الركاب الإيرانية، دعا قاسم الحكومة اللبنانية إلى إعلان موقف، مضيفاً إن «الأميركيين يقولون إنهم باعتراض الطائرة الإيرانية (المدنية فوق سوريا) فإنهم يهدفون إلى إعاقة أيّ حل سياسي وحماية إسرائيل». كما اعتبر أن «في اعتراض الطائرة رسالة للرد على الاتفاق الاستراتيجي السوري الإيراني».

محلياً، قال نائب الأمين العام لحزب الله إن «أحد أخطاء السفيرة الأميركية التي حاسبتها إدارتها عليها تصدّيها النظام». وقال إن «وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان لم يطلب لقاءنا خلال زيارته (لبيروت)، كما لم نطلب لقاء معه».

وعن دعوة البطريرك بشارة بطرس الراعي إلى الحياد، قال قاسم إن «حزب الله التزم الصمت الكامل تجاهها، بناءً على قرار لبنان بعدم التعليق لما فيه مصلحة للبنان».

كذلك، تطرق قاسم إلى المطالب الأميركية بتغيير مهمة اليونيفيل، وقال إنها «تعبّر عن المطالب الإسرائيلية، ويريدون تحويل اليونيفيل إلى فرقة استخبارية أمنية تعمل لمصلحة إسرائيل ضد أهل الجنوب ولبنان». لكنه أوضح أن «فرنسا وبعض الدول الأوروبية وروسيا والصين توافق رأي لبنان تجاه مهمة اليونيفيل».

> فرنسا وروسيا والصين توافق رأي لبنان تجاه مهمة اليونيفيل

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

عندما تتحول المقاومة عند العدو... إلى قدر!

ظاهرتان لافتتان في المشهد السياسي المرافق للتوتر القائم عند الحدود الجنوبية: امتناع العدو الاسرائيلي عن إطلاق تهديدات مليئة بالنار والدمار الشامل، وعدم تفاعل معارضي المقاومة في لبنان مع الأمر بجدية. في تل أبيب، أصدر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمراً الى الوزراء والمسؤولين بضرورة عدم التطرق الى الوضع في الشمال. وهو اكتفى، أمس، بعرض موقف معروف ضمّنه تحميل لبنان المسؤولية عن أي عمل يقوم به حزب الله. لكن الإجراء العملي الذي يلحّ عليه رئيس حكومة العدو، هو مطالبة قياداته الأمنية والعسكرية بالعمل على إفشال قيام حزب الله برد موجع أو تناسبي أو ردعي. وهذا ما يترجمه الجيش والمؤسسة الأمنية باستنفار كبير يخص الجبهة الشمالية.

في لبنان، قد يكون الانشغال العام بالأزمة الاقتصادية وتفشّي وباء كورونا وارتفاع أعداد المصابين، عاملاً رئيسياً للانشغال عن الوضع جنوباً. لكن، ثمة اعتبارات أخرى، من بينها صمت حزب الله نفسه، وعدم الالتفات الى التهديدات الاسرائيلية. وأبعد من ذلك، اقتناع أطراف لبنانيين بارزين بأنه لا يمكن لأحد منع المقاومة من ممارسة حقها في الرد على جرائم العدو. لكن في النتيجة، يمكن

> الرد على جريمة ارتكبت في سوريا ردع إضافي لحماية لبنان، والمقاومة تذكّر بأن الاستحقاقات الداخلية ليست عائقاً أمام مقارعة العدو

الخلوص الى أن منسوب القلق أعلى عند العدو، حكومة وجيشاً وإعلاماً ومراقبين، بينما هو في مستوى متدن جداً في لبنان. وبالطبع، ليست هذه دعوة لأي كان إلى التطوع بالمشاركة في حملة التهويل الاسرائيلية، بل هي توصيف ولفت انتباه الى أن كل البلهوانيات لن تمنع ما هو مقدّر.

بالعودة الى الوضع القائم حالياً، يمكن ملاحظة ذروة الاستنفار المعادي على الحدود مع لبنان. الإجراءات العسكرية المتصاعدة تشمل نشر قوات إضافية وإطلاق أوسع عمل استخباري، بشري وتقني، بالتزامن مع تكرار رسائل التهديد. لكن هذه الإجراءات تزامنت مع توصية مفاجئة لرئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي - الذي أنهكنا العدو وهو يقول إنه قائد فذّ وضابط شجاع ومقدام - وهو يطلب من ضباطه وجنوده الاختفاء عن الشاشة وعدم ترك أي ثغرة قد ينفذ منها حزب الله لتنفيذ ردّه. كل ذلك يقود الى خلاصة أولية، وهي أن العدو يئس من الرهان على احتمالية عدم الرد، ويتصرف على أساس أن الرد حتمي، وأن توقيته لم يعد مرتبطاً بحالة سياسية أو بخطاب أو موقف، بل بوضع ميداني يعمل العدو على محاولة احتوائه على مدار الساعة، حتى إن أحد المراسلين العسكريين الاسرائيليين قال أمس: «لقد حُسم الامر، حزب الله أخرج المجموعات الى الميدان، ونحن نشهد ذروة استنفار الجيش على الحدود مع لبنان ومع سوريا أيضاً». في هذه المرحلة، فهمت قيادة العدو أن للرد بعده الردعي حكماً، وبالتالي فهو سيتم بطريقة واضحة غير ملتبسة، وسيستهدف جنوداً للعدو لا منشأة مدنية. وهذا أمر قيد الاختبار بالنسبة إلى الجميع. لكن ما يجب على كثيرين، عندنا وعند العدو، أن يفهموه، هو أن ردّ المقاومة على جريمة ارتكبها العدو في سوريا له بعده الردعي الخاص بلبنان أيضاً، لأن العدو يعلم تماماً أن المقاومة عندما تقرر رداً ردعياً من لبنان على جريمة حصلت في سوريا، فذلك يعني أن المقاومة تقول له بوضوح إن عليه وقف ارتكاب ما يسمّيه «الأخطاء» في سوريا، وألا يفكر حتى في محاولة الاقتراب من ساحة لبنان. بل إن العدو يعلم بأن الرد القاسي الذي ينتظره على جريمة دمشق، قد لا يساوي شيئاً أمام الرد على أي جريمة قد يرتكبها في لبنان.

صحيح أن العدو حاول، خلال الايام القليلة الماضية، ومن خلال دبلوماسية بليدة وتقليدية، تسويق مزحة سمجة تقول إن ما قام به مجرد خطأ، إلا أنه فعل ذلك ساعياً لأن يتدخل العالم لمنع المقاومة من القيام بأي رد، أو أن يكون الرد شكلياً في أحسن الاحوال.

والعدو لا يمل من تجربة حظه معنا. علّمته التجربة أن الامور لا تسير وفق منطقه. ومع ذلك عاد الى اللعبة نفسها، خصوصاً عندما حاول إدخال مبدأ «الخطأ» الى القاموس العملياتي، علماً بأنه يعرف بأن هذا «الخطأ» ليس سوى استراتيجية تكتيكية كاملة. ومتى تُرك الأمر له، سيُرينا كمية كبيرة من الاخطاء يومياً، وهو لن يمانع بعد كل خطأ أن يصدر بيان اعتذار، علماً بأن العدو يحاول اختبار المقاومة هنا، لمعرفة إذا ما كانت مردوعة أو لا. فيطرح مبدأ الخطأ، وكأنه يعرض على المقاومة سلّماً لتنزل عن شجرة التهديد بالرد. وعندها، سيتصرف، كما يفكر فعلياً، بأن المقاومة مردوعة وغير قادرة على العمل. ولمجرد أن هذا الوهم لا يزال يسكن مكاناً في عقل العدو، فإن الرد أكثر من حتميّ.

ليست هناك حاجة للعودة الى السرديات الطويلة حول الاساس الذي ينطلق منه العدو أو تنطلق منه المقاومة في هذه الحرب الطويلة. لكن هناك حاجة أكيدة إلى مخاطبة أناس، عندنا أو في الاقليم، ممّن يدمنون التفكير في كيفية الاستفادة من أي عدوان إسرائيلي، للقول إن ما يجري في هذه الساعات وما قد يجري في الساعات أو الايام المقبلة، إنما هو في حقيقته من صنيعة قوات الاحتلال نفسها. فمنذ قيام كيان العدو الى كل حروبه في لبنان، مروراً بانطلاق المقاومة ووصولاً الى زمن التحرير ثم حرب 2006 الى المعارك بين الحروب، في كل هذه المفاصل، كان قرار الحرب بيد العدو حصراً، ولم يحصل أن بادرت المقاومة الى إعلان الحرب، بل على العكس، قالت دائماً - وهي تعني ما تقوله - إنها لا تريد الحرب. لكن هذا لا يتم بأي ثمن. بمعنى أن المقاومة التي لا تريد حرباً، لا تريد الاستسلام كي لا تقع الحرب. وليفكر المتبجّحون بالسيادة والاستقلال بالأمر قليلاً. ليدركوا أنه لو أرادت المقاومة شنّ حرب أو فتح النار على طول الجبهة الشمالية لكيان العدو لفعلت ذلك مراراً وتكراراً، وبيدها ألف حجة وحجة.

اليوم، تستقر الأمور على جولة جديدة من المواجهة المفتوحة مع العدو. وظيفة المقاومة وردها إفهامه أن ما تكرس خلال أربعة عقود لن يتغير، وأن التضحيات التي بذلت ليست للبيع، وأن من يريد تكريس وقائع جديدة عليه أن يدفع الثمن غالياً، ولا ضمانة لديه في أنه سينجح. ووظيفة المقاومة التأكيد لأهلها وشعبها وناسها، كما للعدو، أنها «لا تتسلى»، ولا تضيّع وقتها، وأن انشغالاتها الداخلية أو بتطورات المنطقة، لم تكن يوماً على حساب دورها الاساسي والمركزي في ردع العدوان وتحرير الارض. وهذا يعني، ببساطة، أن علينا الاستعداد لنكون، كما كنا في كل وقت، الى جانب هؤلاء الرجال الذين يرسمون لنا ولأولادنا صورة البلاد الخالية، حقيقة، من الاحتلال والإرهاب والتبعية.

اليونيفيل «تحت الفصل السابع»: إطلاق النار على رعاة

آمال خليل

يبدو أن قيادة اليونيفيل لم تنتظر حسم مجلس الأمن لدعوات العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأميركية إلى تعديل مهماتها في جنوب لبنان. أمنيات تعديل قواعد الاشتباك وإدراج حفظ السلام جنوباً تحت الفصل السابع، تحققت أمس على أيدي جنود في الوحدة الإسبانية العاملة في القطاع الشرقي بحق رعاة لبنانيين. وفي المعلومات، فقد اعتاد رعاة ماشية من بلدة الوزّاني الحدودية رعي مواشيهم في منطقة إبل القمح بين سهلي الوزاني والخيام المحاذية لمستعمرة المطلة. وبعد أن توجهوا عصر أمس بالقطيع نحو نبع مياه، فوجئوا بالجنود الإسبان يمنعونهم من التحرك ويجبرونهم بادر حفظة السلام إلى إطلاق النار في الهواء فوق رؤوسهم. بلدية الوزاني أصدرت بياناً استنكرت فيه «ما تعرّض له مواطنان من أبنائها يعملان في مجال رعي المواشي من اعتداء وقطع طريق وإطلاق نار من قبل الكتيبة الاسبانية»، مطالبة «الجهات المختصة بمتابعة الموضوع وتحميل المسؤوليات وعدم تكرار هذا الأمر مجدداً». وحتى ليل أمس، لم تكن قيادة اليونيفيل قد علقت على الحادثة التي وثّقها المعتدي عليهما بشريط مصوّر عبر هاتفيهما. وقال مصدر إعلامي في الناقورة إن القيادة «فتحت تحقيقاً في الحادث، وسوف تنتظر النتائج قبل التعليق».

(هيثم الموسوي)

قضية اليوم

حسابات مصرف لبنان «المسرّبة» لعام 2018: الخسائر تتراكم

يظهر تقرير المدقق المالي في حسابات مصرف لبنان لعام 2018 أن الخسائر تتراكم. فيما يصدر حاكم مصرف لبنان قرارات «على مزاجه» من أجل إطفاء الخسائر. التقرير يكشف جانباً من الهندسات المالية في 2017 و2018. ويكشف عن المعايير الشخصية والفردية التي يعتمدها سلامة لتنفيذ الألاعيب المحاسبية

محمد وهبة

برزت نسخة مسرّبة من تقرير «ديلويت» و«إرنست أند يونغ» المتعلق بتدقيق حسابات مصرف لبنان عن عام 2018. صدر هذا التقرير في 30 حزيران الماضي ليثبت ما كان متداولاً عن قيام مصرف لبنان بعمليات غير عادية لإطفاء خسائره، وأن شركتي التدقيق «ديلويت» و«إرنست أند يونغ» تحفظتا على إبداء الرأي في حسابات مصرف لبنان الذي يقوم بممارسات غير عادية. كان لافتاً تسرّب هذا التقرير بالتحديد بعد أسابيع على صدوره. لعلها النسخة الأولى من حسابات مصرف لبنان التي أخرجت إلى العلن بعد غموض اكتنف هذه الحسابات لسنوات طويلة. قبل هذه النسخة، كل ما كان معلوماً عن حسابات مصرف لبنان بضعة أرقام، بعضها موثق وصادر عن لجنة الرقابة على المصارف، لكنها ليست مدرجة في إطار شامل للحسابات. كانت هناك تقديرات وتحليلات تحوّلت اليوم إلى حسابات موثقة. ورغم أن الية التوثيق المعتمدة هي عمليات التدقيق في حسابات مصرف مركزي، إلا أنها تبقى أوضح من كل الأكاذيب التي مارستها السلطات النقدية على مدى السنوات الماضية.

من أبرز المسائل التي وردت في التقرير أنه في آب 2017 اتخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان قراراً بمنح المصارف قروضاً وفق ترتيبات محدّدة بفائدة 2%، ثم أعيد توظيفها لدى مصرف لبنان مقابل الاستحواذ على الدولارات، ومن دون أن تذكر معدلات الفائدة. وقد تكرّر هذا الأمر بشكل مختلف نسبياً في عام 2018، إذ إنه «بناءً على موافقة الحاكم»، منحت المؤسسات المالية قروضاً في إطار الترتيبات نفسها للقيام بعمليات بالدولار تتضمن: شراء شهادات إيداع، شراء سندات يوروبوندز، عمليات قطع، ودائع بالعملة الأجنبية. الهدف من كل هذه العمليات، كما ورد في التقرير، «زيادة الاحتياطيات بالعملات الأجنبية». وفي النتيجة، بلغت قيمة رصيد هذه العمليات 21,7 مليار دولار جمعها المصرف المركزي مقابل قروض بقيمة 41765 مليار ليرة، أي أعلى من القيمة الموازية لهذه الأموال بنحو 8949 مليار ليرة. في السنة التي سبقت جمع مصرف لبنان دولارات بقيمة 5,27 مليارات دولار مقابل قروض منحها للمصارف والمؤسسات المالية بقيمة 9933 مليار ليرة، بينما كانت القيمة الموازية لما جمعه 7946 مليار ليرة.

ما هي نتيجة هذه العمليات؟ عملياً، مصرف لبنان طبع الكثير من النقد لتنفيذ هذه العمليات التي تتضمن عمليات قطع وتبادل وأمور أخرى. بعض هذه العمليات يؤمن إيرادات، أو يكبّد خسائر. وبعيداً من التعقيدات المالية والمحاسبية التي تتعلق بهذه العمليات، فإن مصرف لبنان طبع النقد واشترى به أصولاً (سندات خزينة أو غيرها) وسجّل هذه العمليات على أنها إيرادات. ثم استعمل الإيرادات من أجل إطفاء خسائر. ويشير التقرير إلى أن مصرف لبنان اعتمد منذ عام 2007 سياسات الاعتراف بما يسمّى «سينيوريج» على الإصدارات النقدية، وسجّل مقابلها أصولاً والتزامات بقيمة 12941 مليار ليرة، من بينها 229 مليار ليرة سجلت في عام 2018، من بينها 400 مليار ليرة في 2017. ويشير التدقيق إلى أن مصرف لبنان أطفأ التزامات في هذه الحسابات بقيمة 11818 مليار ليرة ناتجة عن خسائر مسجلة في سنوات ماضية. هذه هي العمليات التي نهاه صندوق النقد الدولي عن القيام بها، أي توزيع الخسائر على سنوات مقبلة وإطفاءها عبر عمليات طبع العملة.

ويبدو واضحاً أن هذه العمليات بدأت بقيم كبيرة في عام 2015. لكن المثير للاستغراب أنها ذكرت بالاستناد إلى قرار المجلس المركزي في 2016/1/27؛ لا يعلق التقرير على ذلك، لكنه يشير إلى أنه خلال عام 2015، وبالاستناد إلى قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان بتاريخ 27 كانون الثاني 2016،

> **الحسابات يتحكّم فيها شخص واحد على مزاجه وليس وفقاً لأي معايير محاسبية**

المصرف اعتمد عمليات «سينيوريج» إضافية على العملة بقيمة 5930 مليار ليرة من أصل 6447 مليار ليرة مسجلة في نهاية 2015. التبرير اللاحق للعمليات هو أمر يقوم به حاكم مصرف لبنان، لكن كيف انطلى هذا الأمر على شركتي تدقيق عالميتين؟

على أي حال، إن العمليات المسماة «سينيوريج» تضمنت أيضاً منذ 2009 سياسات إطفاء للخسائر مقابل سندات الخزينة بالعملات الأجنبية. هي نفسها السندات التي سجّل التقرير أن التجارة فيها من قبل مصرف لبنان كبّدته خسائر رأسمالية صافية بقيمة 54,1 مليار ليرة. المهم، أنه في 2013 دفع البنك المركزي عن الدولة أموالاً بالعملات الأجنبية مقابل سندات يوروبوندز، وفي 2014 تبنّى عمليات مماثلة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. في النتيجة، باتت قيمة هذه العمليات التراكمية في حسابات مصرف لبنان نحو 75947 مليار ليرة في نهاية 2018، مقارنة مع 65439 مليار ليرة في نهاية 2017. ومصرف لبنان أطفأ خسائر بقيمة 18081 مليار ليرة في عامي 2017 و2018 من أصل الالتزامات المحمولة مقابل نفقات الفوائد والأكلاف المالية.

وفي 11 نيسان 2018، اعتمد مصرف لبنان عمليات مماثلة بهدف «الاستقرار المالي». ويقول التقرير: «الحاكم وحده يحدّد قيمة السينيوريج الناتجة من عمليات الاستقرار المالية كما يراه بنفسه مناسباً». قيمة هذه العمليات 10270 مليار ليرة (عملياً هي قيمة الخسائر المطفأة).

هذه العبارة الواردة في التقرير هي العبارة السحرية التي تشير إلى أن الحسابات يتحكّم فيها شخص واحد على مزاجه وليس وفقاً لأي معايير محاسبية ومالية. لذا، فإن كل عمليات التدقيق المالي ليس لها محل من الإعراب، بل إن الأمر منوط بالتدقيق الجنائي المتخصص الذي يكشف الوقائع بشكلها العميق ويفتح الباب أمام معرفة مسار كل هذه العمليات من ألفها إلى يائها، وليس مدى انطباقها على المعايير المحاسبية. يجب معرفة الخلفات، والتحقيق بالدوافع وتفاصيل العمليات المنفذة وكل ما دار حولها.

(هيثم الموسوي)

تقرير

«الفيول المغشوش» يطوي 18 عاماً من مخالفة القانون:

رئاسة «المنشآت» حقّ للمدير العام للنفط

بعد مضيّ 18 عاماً على مخالفة القانون، عادت رئاسة منشآت النفط لتكون واحدة من مهمات المدير العام للنفط. تلك خطوة لطالما دعت إليها الهيئات الرقابية من دون أن يقوم أيّ من الوزراء المتعاقبين منذ عام 2002 بتنفيذها. المحاصصة السياسية كانت أقوى من القانون. ولا تزال. لكن اللحظة فرضت نفسها. لم يعد بالإمكان المحافظة على منصب صاحبه فارّ من وجه العدالة

أيلي الفرزلي

تكليف المديرة العامة للنفط «بصفتها الوظيفية، بصورة مؤقتة، إدارة منشآت النفط»، أتى ليعيد تصويب اعوجاج قانوني يعود إلى عام 2002. قرار وزير الطاقة ريمون غجر تكليف أورور فغالي برئاسة المنشآت، بالرغم من أن مبرّره الأول كان شغور رئاسة منشآت النفط بعد هرب رئيسها سركيس حليس من وجه العدالة، وتخلّفه، بالتالي، عن عمله لأكثر من شهر، إلا أن القرار لطالما كان مطلباً للهيئات الرقابية. تلك أكدت، ولا تزال، أن الوزراء المتعاقبين منذ عهد الوزير محمد عبد الحميد بيضون وحتى اليوم، لم يحترموا المرسوم الاشتراعي الرقم 79 تاريخ 1977/6/17 (بحدد الأصول المالية والاقتصادية والتنظيمية لمنشآت النفط)، الذي ينص على وجوب أن يكون المدير العام للنفط في وزارة الطاقة، بصورة مؤقتة، هو نفسه رئيس المنشآت. المؤقت هنا مرتبط بإنشاء الأجهزة المختصة لإدارة المنشآت، والتي يفترض أن تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. وبما أن المرسوم لم يصدر منذ عام 1977 حتى اليوم، فإن المدير العام للنفط هو حكماً رئيس المنشآت. لذلك، فإن تفسير ما ورد في قرار غجر («بصورة مؤقتة») بأنه تعيين مؤقت لفغالي إلى حين تعيين رئيس أصيل للمنشآت، لم يكن دقيقاً. المؤقت هنا مرتبط بإنشاء الأجهزة المختصة لإدارة المنشآت. والأمر لطالما كان على هذا المنوال، على ما تظهره القرارات الوزارية منذ صدور المرسوم الاشتراعي حتى عام 2002. في 1977/7/15، صدر القرار التنفيذي الأول للمرسوم الاشتراعي عن وزير الصناعة والنفط آنذاك ميشال ضومط، وجاء فيه حرفياً: «تؤلف لجنة برئاسة المدير العام للنفط... مهمتها معاونة المديرية العامة للنفط في ممارسة المهمات والصلاحيات التي كانت تمارسها الهيئة المؤقتة لإدارة منشآت النفط اللبنانية الملغاة». والأمر نفسه حصل في عام 1991 على سبيل المثال، حيث أصدر وزير الصناعة والنفط محمد الجارودي، قراراً ينص، في مادته الأولى، على أن «تؤلف لدى وزارة الصناعة والنفط - المديرية العامة للنفط، لجنة برئاسة المدير العام للنفط، مهمّتها معاونة وزير الصناعة والنفط في ممارسة المهمات والصلاحيات اللازمة لإدارة منشآت النفط...».

نقطة التحوّل كانت في 2002/8/16، مع تعيين بيضون النائب الحالي اسطفان الدويهي رئيساً لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني. ذلك القرار كان الأول الذي يبعد المدير العام للنفط عن رئاسة اللجنة، ويعيّن رئيساً من خارج الملاك. وقد بقي الدويهي في منصبه حتى انتخابه نائباً في عام 2005، بالرغم من أن القرارات الصادرة عن هيئة التفتيش المركزي (القرار الرقم 37/2003) ومجلس الخدمة المدنية (25 أيلول 2002) أكدت عدم قانونية القرار الصادر عن وزير الطاقة ومخالفته لأحكام المرسوم الاشتراعي 79/1977. وقد أفاد مجلس الخدمة، رداً على كتاب من رئاسة مجلس الوزراء، أن «المدير العام للنفط هو نفسه الذي يتولّى بصفته الوظيفية وبصورة مؤقتة إدارة منشآت النفط إلى حين إنشاء الأجهزة المختصة المذكورة في المرسوم المذكور». وأكثر من ذلك، أشار القرار إلى أنه «يتوجب على المدير العام للنفط القيام بما يلزم لهذه الجهة، كونه وبصورة حكمية - رئيساً لإدارة منشآت النفط دون الحاجة إلى صدور نص بذلك، وفي حال صدور نص فهو لا يعدو عن كونه نصاً إعلانياً لا أكثر».

موقف الهيئات الرقابية لم يغيّر في الواقع حينها. وقد استمرت المخالفة مع تعيين الوزير موريس صحناوي، في 13 كانون الثاني 2005، سركيس حليس رئيساً للمنشآت، حيث استمر في منصبه 15 سنة، بالرغم من كل الاعتراضات الرسمية التي كانت تبديها المديرية العامة للنفط. ومع تكريس أمر واقع يضع المنشآت ضمن حصة تيار المردة، صار منصب رئيس المنشآت رقماً صعباً، وصار حليس يوقّع المراسلات والقرارات بصفته «المدير العام/ رئيس لجنة المنشآت»، بما يوحي أنه برتبة مدير عام. أورور فغالي نفسها سبق أن

> **«إنشاء الأجهزة المختصة» لمنشآت النفط: قرار ينتظر منذ 1977!**

سعت مع وزراء الطاقة إلى إعادة إدارة منشآت النفط إلى كنف المديرية، مستعينة بكل قرارات الهيئات الرقابية، وبينها استشارتان لهيئة الاستشارات والتشريع (2004/7/22 و81994/3)، وخلاصتهما أن المنشآت تُعتبر جهازاً إدارياً من أجهزة وزارة الطاقة... وأن الصلاحيات المعطاة للمديرية العامة للنفط هي كمدير مؤقت للمنشآت. لكن لما لم تلقَ الجواب، رضخت للأمر الواقع، وفضّلت الابتعاد عن وجع الرأس، على ما يقول مقرّبون منها، قبل أن تقرر مجدداً تحريك الملف بعد الظروف التي استجدّت.

إزاء المعطيات التي راسلت المديرية العامة للنفط غجر بشأنها، طلب رأي مجلس الخدمة المدنية، في 2 حزيران الماضي بشأن العلاقة بين المديرية والمنشآت. وقد أشارت إدارة الأبحاث والتوجيه في المجلس، في 25 حزيران، إلى أنه «في ضوء عدم إنشاء الأجهزة المختصة لإدارة منشآت النفط وبناءً على المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي 77/79 يتولّى المدير العام للنفط، بصفته الوظيفية وبصورة مؤقتة، إدارة المنشآت». كما طالبت الوزارة باتخاذ الخطوات الآيلة إلى وضع تصور شامل لمنشآت النفط في لبنان ودورها الآني والمرتقب واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لإدارة هذا الملف وفق الأطر التنظيمية والمالية المرعية». وهذا الرأي عاد وثبّته المجلس في قراره الصادر في 17 تموز الحالي، معيداً التأكيد على وجوب أن تُدار المنشآت، بصورة مؤقتة، من قبل المديرية العامة للنفط بحالتها الحاضرة. وهو ما التزم به غجر في القرار الرقم 117 الصادر في 24 تموز، والقاضي بتولّي فغالي إدارة المنشآت.

لكن بما أن فغالي مدعى عليها في قضية الفيول المغشوش، فقد أثار ذلك علامات استفهام بشأن قانونية تعيينها فيما هي متّهمة. غجر أكد أن قراره جاء بناءً على قرينة البراءة وحتى صدور أحكام تدين الموظف وبناءً على استشارة مجلس الخدمة المدنية. أما مصادر المجلس، فأوضحت أنه طالما القضاء لم يكفّ يد الموظفة أو يمنعها من أداء عملها، فهذا يعني أن عليها أن تمارس مهماتها كما ينص عليها القانون، إلى حين صدور الحكم (الأمر نفسه حصل مع رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلّوم). وبالتالي، فإن تكليفها بإدارة المنشآت هو تأكيد على واحدة من وظائفها المحددة قانوناً.

بناءً عليه، رأت مصادر مطّلعة أن قول المكتب الإعلامي لغجر بأن «القرار ذات طابع تكليف مؤقت ولا يتّسم بطابع التعيين الدائم، والمؤقت يزول مع زوال أسبابه»، لم يكن في موضعه، لأنه شكّل تبريراً لتكليف قانوني ليس بحاجة إلى تبرير.

تقرير

تصدير المواشي إلى قطر: هل يهدّد الأمن الغذائي؟

أمال خليل

في موسم عيد الأضحى الحالي، أعلنت قطر عن استيرادها للماشية بقيمة 49 مليون دولار من دول عدة، منها «الخراف السورية عبر لبنان» كما ورد في تقارير إعلامية. التصدير الذي يتم بإشراف وزارة الزراعة، لم يفلت من تغريدة لافتة لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الأربعاء الماضي انتقد فيها «وزارة الذئاب التي، وفيما البلاد على وشك الإفلاس والمجاعة، تقرر تصدير الغنم من أجل الأضاحي بالتحديد لإفادة بعض التجار على حساب المواطن الفقير». بصرف النظر عن دوافع قصف جنبلاط لجبهة وزير الزراعة عباس مرتضى المحسوب على حليفه الرئيس نبيه بري (أشيع بأنه ردّ على إقالة موظف محسوب عليه في الوزارة)، لكن هل يهدد تصدير الغنم الأمن الغذائي المحلي، ولا سيما أن المواشي الحية والأبقار الحلوب والماعز والأغنام الحلوب جزء من السلة الغذائية المدعومة؟ فكيف يمكن دعم استيراد المواشي الحية وفي الوقت نفسه السماح بتصديرها؟

«تصدير الغنم العواسي لا يؤثر على الأمن الغذائي، بل يدخل عملة صعبة إلى لبنان ومن مصلحتنا التعاون مع قطر». هكذا دافع وزير الزراعة عباس مرتضى عن قراره بالسماح بتصدير المواشي الحية إلى قطر في حديث إلى «الأخبار». لم يكن مرتضى أول وزير يسمح بالأمر. في عام 2002، كان وزير الزراعة الأسبق علي عبد الله أول من أصدر قراراً بالموافقة على «تصدير المواشي واللحوم، منها الماعز البلدي الرعوي، واستثنى الماعز الشامي والغنم العواسي». القرار الذي حمل الرقم 231، ظل سارياً حتى عهد وزير الزراعة الأسبق أكرم شهيب الذي أعاد عام 2014 تنظيم آلية التصدير «نظراً إلى الظروف الطارئة المتمثلة بتدفق الأغنام السورية الى لبنان والضغوط الكبيرة التي تسبّبها للمراعي اللبنانية»، لمدة سنة قابلة للتجديد. وربط التصدير «بإجازة مسبقة من الوزير»، سامحاً بتصدير المواشي على أنواعها، منها ذكور الأغنام المخصصة للذبح والماعز البلدي الحرجي وحظر تصدير الماعز الشامي. لكن مصدراً في الوزارة لفت إلى أن الوزراء المتعاقبين في السنوات العشر الأخيرة «انتهجوا إصدار موافقات استثنائية لبعض المصدرين تسمح لهم بالتصدير. قبل أن يقرر وزير الزراعة السابق حسن اللقيس بداية العام الجاري كسر احتكار الأذونات الخاصة وتعميم الموافقة على كل من يرغب من شركات التصدير المستوفية الشروط». قرار اللقيس الذي كان سارياً حتى نهاية العام الجاري، كسره خلفه مرتضى في نيسان الماضي عندما جمّد العمل بمنح أذونات لتصدير المواشي «في ظل الظروف الراهنة وحفاظاً على الأمن الغذائي»، كما جاء في نص القرار. لم يدم اقتناع الأخير بتلك المبررات لأكثر من أسبوعين. في 5 أيار الماضي، تراجع عن التجميد وقرر منح استثناء لأذونات تصدير المواشي الحية. فما الذي تغير؟

> **«اكتشف» وزير الزراعة أن لا علاقة بين غلاء سعر لحوم الأغنام والتصدير**

«في عام 2010، وافق (الوزير الأسبق) حسين الحاج حسن على التصدير لقطر قبل أن يواصل خلفاؤه النهج ذاته، من ضمنهم شهيب»، قال مرتضى. وبما أنه وزير الزراعة الأول في زمن «المجاعة» الحديث، قرر وقف التصدير «لحماية الأمن الغذائي ولعدم المسّ بحاجة السوق المحلي». لكن مرتضى سرعان ما اكتشف بأن لا ارتباط بين الغلاء والتصدير. «عدم التصدير لن يشجع الناس على شراء اللحوم، بل ارتفاع أسعارها بفعل ارتفاع سعر صرف الدولار هو ما يعيق قدرتها الشرائية على استهلاك لحوم المواشي». يستدرك مرتضى قائلاً في معرض حديثه عن أسباب عودته عن قرار المنع بأن «الحكومة القطرية تواصلت مع رئيس الحكومة حسان دياب، طالبة منه استكمال العمل بالاتفاقية السارية منذ سنوات بتصدير الغنم إليها في موسم الأضاحي». استجاب مرتضى لتمنّي دياب. لكن ما هي الأغنام التي تصدّر؟ «الغنم العواسي المنتشر بكثافة في المراعي بين جرود لبنان وسوريا يصدر منه حوالى 40 ألف رأس ماشية إلى قطر». يفاخر مرتضى بإدخال دولارات إلى لبنان في ظل الوضع الراهن. لكن مصادر مطلعة تلفت إلى أنّ كلفة استيراد العلف والأدوية البيطرية للمواشي المعدّة للتصدير، ترتّب خسائر في مخزون العملة الصعبة ربما تتجاوز العملة الصعبة التي يتم إدخالها الى لبنان بفعل تصدير هذه الأغنام.

في حديث إلى «الأخبار»، لا يلمس رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو ضرراً كبيراً على حجم الاستهلاك المحلي بنتيجة تصدير الغنم إلى قطر. «الغنم ليس متوافراً في لبنان، بل نستورده لأن الغنم المحلي لا يكفي حاجة السوق». هذا في الأيام العادية. لكن في الوقت الراهن، «معظم الناس ليس بمقدورهم شراء لحم الغنم، سواء وجد أو فقد من السوق».

على صعيد متصل، شائعات عدة حامت حول المستفيدين من التصدير، فضلاً عن الاتهام الذي ساقه جنبلاط في تغريدته «لبعض التجار على حساب المواطن الفقير». لكن مرتضى ينفي الاحتكار، متحدياً «من تقدم من الشركات المستوفية الشروط للمشاركة بالتصدير، ولم نوافق». لكن الثابت، وفق عدد من تجار المواشي، أن التصدير إلى قطر «تسبّب برفع سعرها أكثر في السوق المحلي».

تقرير

مهزلة نتائج خفراء الجمارك مستمرّة

مأساة الناجحين في مباراة خفراء الجمارك لم تنته بعد. كانوا وعدوا أخيراً - وبعد 6 سنوات من الانتظار بسبب تطييف المسألة والتذرع بصراع الصلاحيات بين الإدارة العامة للجمارك والمجلس الأعلى للجمارك - بأن تصدر النتيجة مع نهاية الأسبوع، فوجئوا بأن الأمور لم تسر كما يتمنون. هذه المرة ليس الصراع الطائفي هو السبب، بل «مقتضيات الوفاق الوطني». 823 ناجحاً كان يفترض أن تعلن أسماؤهم نهاية الأسبوع، بعد قرار مجلس الوزراء الرقم 9 (14 تموز) الذي قضى بإصدار النتائج على أساس التقاسم الطائفي والمذهبي، لا على أساس تسلسل نتائج المباراة. وجرى الاتفاق على أن يراعي التوزيع المذهبي بطريقة موازية نسبياً للتوزيع في مجلس النواب، أي مراعاة المناصفة. ثم حصص المذاهب في كل طائفة! المجلس الأعلى للجمارك لم يصدر النتائج، بعدما رفضت إحدى أعضائه التوقيع (عضو من أصل 3 أعضاء، تصدر القرارات بإجماعهم)، بحجة طلب القصر الجمهوري ذلك. فبعد أن تم التوافق على توزيع الناجحين المسلمين بحسب الاتفاق الذي تم، طلبت العضو - طالما أن المناصفة قد أنجزت - أن يصار إلى اختيار الناجحين المسيحيين بحسب تسلسل العلامات. الاقتراح لا يعود إلى رغبة في إعلاء معيار الكفاءة على ما عداه، لأنه لم يطل كل من سيُعلن تعيينهم، بل نصفهم. وقالت «مصادر» في «الجمارك» لـ«الأخبار» إن إعلان النتائج من دون الالتزام بالتقسيم المذهبي سيؤدي إلى تعيين عدد قليل من المنتمين إلى الطائفة الأرثوذوكسية، مقارنة بالموارنة والكاثوليك. ورأت المصادر أن «الخضوع للمهزلة التي أرساها مجلس الوزراء يوجب الذهاب بها حتى النهاية، والحفاظ «على مقتضيات الوفاق الوطني» بما يخص كل المذاهب، لا الطائفتين وحسب».

(الأخبار)

على الغلاف

العودة إلى إقفال النوادي الرياضية والمسابح الداخلية ودور السينما والمسارح هو القرار الأوّلي المتخذ لـ«صدّ» الارتفاع المطرّد في عدد المصابين بفيروس كورونا منذ أسبوعين. وفي ظلّ استمرار استبعاد خيار العودة الى الإغلاق الكامل، فإن هذا التدبير لن يكون ذا تأثير يذكر، مع بدء الوباء بالخروج عن السيطرة تماماً

«الحريري» يلامس قدرته الاستيعابية القصوى ولا مستشفيات حكومية جاهزة بعد

«كورونا» خارج السيطرة؟

هديل فرفور

عندما «بشّرت» مستشارة رئيس الحكومة للشؤون الطبية بترا خوري، أول من أمس، المقيمين في لبنان بـ«أننا سنبدأ قريباً برؤية مشاهد مروعة في مُستشفياتنا... وعلى هذه الوتيرة من الإصابات ستمتلئ أسرّة العناية الفائقة في منتصف آب»، لم تكن تحثّ المُقيمين على ضرورة الحذر فقط، بل لأنها تُدرك جيداً الواقع الصحي والاستشفائي المترنّح - قبل فورة ارتفاع الإصابات - الذي لن يحتمل مواصلة تسجيل أرقام مرتفعة لأسبوع آخر (سُجلت أمس 168 إصابة: 152 مُقيماً و16 وافداً).

وفي السياق، أعلن رئيس مجلس إدارة مُستشفى رفيق الحريري الحكومي فراس الأبيض مُشارفة

> **أخفقت السلطة في الأشهر الأربعة الماضية في الاستعداد للموجة الثانية من الوباء**

المُستشفى على بلوغ قدرته الاستيعابية القصوى مع استقباله كل المُصابين الذين تستدعي حالاتهم الاستشفاء، وهو ما يدحض مزاعم «جاهزية» المُستشفيات الحكومية في المناطق التي وُعد المقيمون بها منذ آذار الماضي.

يعني ذلك، بوضوح، أن خطورة الوضع لا ينبغي أن تُلقى فقط على تفلّت المقيمين والمُغتربين الوافدين فقط كما يروّج عدد من المسؤولين، بل أيضاً على الجهات التي كان يُفترض بها، خلال الأشهر الأربعة الماضية، أن تستعد لاستيعاب الواقع الوبائي المستجد في ظل التوقعات العالمية التي كانت تُشير الى حتمية حدوث موجة ثانية من الوباء.

ففي 20 آذار الفائت، أعلن رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي أن 12 مُستشفى حكومياً في المناطق ستكون «جاهزة في غضون أيام» لاستقبال المصابين بالفيروس. آنذاك، كانت اللجنة تدرس تجهيز المُستشفيات الحكومية المتبقية ليُصبح العدد 29 مُستشفى حكومياً، إضافة إلى 10 مُستشفيات خاصة كمرحلة أولى، «مع احتمال فرض الأمر على مُستشفيات أخرى إذا ما دعت الحاجة». ووقتذاك، احتسبت غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث عدد الأسرّة المفترض بـ 1879 سريراً و 336 عناية فائقة و215 سرير طوارئ في المُستشفيات الحكومية، و9523 سريراً و1972 عناية فائقة و878 طوارئ في المُستشفيات الخاصة، فيما قدّر وزير الصحة العامة حمد حسن عدد أجهزة التنفس المخصصة لمرضى كورونا بنحو 700.

أربعة أشهر مرّت على هذه التقديرات، والنتيجة أن لا المُستشفيات الحكومية الـ12 تمّ تجهيزها «خلال أيام»، ولا وصل عدد المستشفيات الحكومية المفترض تجهيزها إلى 29، فيما المُستشفيات الخاصة التي تترنح بفعل الأزمة الاقتصادية، لا تزال غالبيتها عازفة عن استقبال الحالات غير الطارئة. أما أجهزة التنفس الاصطناعي، فتفيد معلومات «الأخبار» بأن جزءاً كبيراً من المعدات التي تحتاج إليها لا يزال مفقوداً بفعل تطور أزمة استيراد المُستلزمات الطبية. وكانت تقديرات نقابة مستوردي المستلزمات الطبية تشير، في آذار، الى أن 80% من الأجهزة التي كانت متوفرة آنذاك لا تعمل. ومذاك، لم يطرأ أي تغيير على هذا الواقع.

(مروان طحطح)

يأتي ذلك في وقت بدأ الضغط يشتدّ على المُستشفيات مع وصول عدد المُصابين الذين تستدعي حالاتهم الاستشفاء إلى 137 أمس، 34 منهم في حال حرجة، فيما سُجلت أربع وفيات (وهو أكبر عدد من الوفيات يُسجّل في يوم واحد) خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية، ليرتفع عدد الوفيات إلى 51، «ما يعني أننا على وشك فقدان السيطرة على الوباء»، على ما غرّد الأبيض، أمس، لافتاً إلى «أننا بحاجة إلى مهلة لالتقاط الأنفاس، ما يسمح لنا بالعمل على تصويب المسار»، و«سيأخذ أي إجراء مدة أسبوعين على الأقل لإظهار النتائج وإعطاء المفعول»، لافتاً إلى أن الإغلاق الجزئي يتطلّب وقتاً أطول من الإغلاق الكامل لإبطاء الوباء (...). فيما لفتت خوري إلى «أننا في مرحلة خطيرة. كوفيد 19 يضرب مجتمعنا بقوة، وبخاصة من هم بعمر الشباب (10-19 عاماً)».

في غضون ذلك، تتجه الحكومة إلى تطبيق قرار لجنة التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا القاضي بالعودة إلى المرحلة الرابعة من الإقفال، إذ تقرر إقفال المسابح الداخلية والنوادي الرياضية والمسارح ودور السينما، مع التشديد على تطبيق إجراءات التشدد في المقاهي ومراكز الأعراس. ويأتي ذلك كبديل من الخيار «الأصعب» المتعلق بالإغلاق الكامل لفترة محددة، «والذي يسهل فرضه بالنسبة الى السلطات ولا يعطي أي خيار للجمهور غير المتثل، وسيسمح ببقاء الوباء تحت السيطرة، لكن العواقب الاقتصادية ستكون وخيمة»، على حدّ تعبير الأبيض. ووفق مصادر اللجنة، فإن خيار إقفال المطار لا يزال مستبعداً حتى الآن، في انتظار مراقبة النتائج خلال الأيام المقبلة، فيما يبدو أن المعنيين لا يزالون يراهنون على خوف المُقيمين الذي بدأ يترجم بالتزام الكثير منهم بالعزل الذاتي.

تقرير

شركات الترابة تمارس الابتزاز: سعر الطن إلى 650 ألف ليرة

رضوان مرتضى

بدأت المعركة بين وزير الصناعة عماد حب الله وشركات الترابة التي تُمارس «ابتزازاً» أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار مواد البناء. تريد الشركات الثلاث المحتكرة للسوق من الحكومة أن تسمح لها بالعودة إلى العمل في المقالع، من دون أي التزام بالشروط البيئية، فيما منحها حب الله مهلة أسبوع للعودة إلى العمل، وإلا فسيبدأ بإعطاء أذونات استيراد لتلبية حاجة السوق.

ويشهد سوق البناء ارتفاعاً جنونياً في أسعار الاسمنت بسبب توقف شركتي ترابة عن الإنتاج واحتكار ثالثة للسوق لتسعّر على هواها. فقد تجاوز سعر طن الإسمنت 650 ألف ليرة في السوق السوداء، رغم تحديده من قبل الحكومة بـ240 ألفاً. وارتفع سعر كيس «الترابة البيضاء» من 18 ألف ليرة إلى 270 ألفاً بزيادة 15 ضعفاً. كذلك ارتفع سعر «نقلة البحص» من 450 ألف ليرة إلى مليون و200 ألف ليرة. وأدى ذلك إلى وقف عشرات مجابل الباطون وتعطيل مئات ورش البناء. أحد موزّعي الترابة أكد لـ«الأخبار» إنّ إدارة معمل سبلين حددت سعر صرف الدولار في عمليات البيع بـ 4 آلاف ليرة، مشيراً إلى أنّها تتعامل على قاعدة «من لا يُعجبه تسعيرتنا فليرحل». «الأخبار» حاولت الاتصال بالمدير العام لمعمل سبلين المهندس طلعت لحّام إلا أنه لم يُجب.

يأتي ذلك عقب الحملة التي أطلقها حب الله ضد الشركات الثلاث التي تحتكر إنتاج الترابة، والتي تتحمل مسؤولية خلق سوق سوداء رفعت سعر الترابة بشكل جنوني. الوزير حذّر شركات الإسمنت من أنه سيعطي اجازات استيراد إذا لم تتخذ الشركات إجراءات فعلية لإعادة الأسعار إلى طبيعتها بداية الأسبوع المقبل. وتجدر الإشارة إلى أنّ سعر طن الترابة المستورد لا يتجاوز الثلاثين دولاراً، من ضمنها كلفة استيراده إلى مرفأ بيروت، أي إنه حتى إذا احتُسب الدولار على سعر صرف السوق السوداء، فإن الطن لن يتجاوز 250 ألف ليرة، تُضاف إليها كلفة النقل من المرفأ إلى المناطق وأرباح الموزعين.

حب الله أكد لـ«الأخبار» أنّه لن يقبل بتدفيع المواطنين ثمن ابتزاز شركات الترابة. وأشار الى أن ذريعة نفاد مخزون شركات الترابة ليست صحيحة. وكشف عن تكليف الجيش إجراء مسح للمقالع.

جميل بو هارون، المدير العام لشركة «هولسيم» التي تُنتج الترابة البيضاء والسوداء، ألقى بالمسؤولية على الحكومة. وقال لـ«الأخبار» إنّ تقنين مواد البناء بدأ منذ حزيران، علماً بأنّ المقالع مقفلة منذ شهر أيلول بسبب فيروس كورونا. وأكد أن المخزون نضب لدى الشركات المنتجة، مشدداً على أن «الأزمة مستمرة إذا لم يُعدّل قرار الحكومة الأسبوع الماضي بشأن تأهيل مواقع المقالع والكسارات» ليسمح للشركات بـ«الاستثمار التأهيلي». وهذه العبارة تعني أن الشركات تريد أن تعود إلى استخراج المواد الأولية من مقالعها، من دون أي التزام بالشروط البيئية، علماً بأنها لا تكف عن الترويج لعملها على قاعدة أنه يتم وفق «أعلى» معايير سلامة البيئة!

> **احتكار شركات الإسمنت يرفع سعر الترابة البيضاء 15 ضعفاً**

روجيه الحداد، المدير الإداري ومدير التواصل في شركة الترابة الوطنية، لدى سؤال «الأخبار» له عن سبب ارتفاع الأسعار ومسؤولية الشركات، أجاب أنّ هناك لجنة تجتمع في السراي الحكومي لدرس أحوال القطاع، لكنّ مضمون اجتماعاتها سري»، طالباً إمهاله إلى اليوم للإجابة.

(بلال جاويش)

تقرير

«قضيّة» نقل موظّفي المركز التربوي: هل يصمد الوزير أمام الضغوط؟

الضجة التي أثارها قرار وزير التربية طارق المجذوب، الأسبوع الماضي، بنقل تسعة من موظفي المركز التربوي للبحوث والإنماء من مبنى الوزارة في الأونيسكو إلى مقر المركز في سن الفيل، أثارت أسئلة عدة، أهمها: لماذا يداوم هؤلاء أساساً في الوزارة لا في المركز؟ وما هي المهمات التي يقومون بها والحمايات التي يتمتعون بها؟ إذ إن هؤلاء يتبعون لمؤسسة عامة مستقلة إدارياً ومالياً عن الوزارة، ولا رقابة عليهم من المديرية العامة للتربية، لا حضوراً ولا إنتاجية، وليس معروفاً كيف تتابع رئاسة المركز التربوي عملهم حيث هم، في حين أن جداول رواتبهم تعدّ في المركز وبتفاضونها من هناك.

قرار المجذوب أثار ضجة واستنكاراً (انزلقت إليهما «الأخبار» من دون كثير تدقيق كما يفترض)، رغم أن التعديلات على عمل الغرف في مبنى وزارة التربية لم تقتصر على الغرف السبع التي يشغلها موظفو المركز في الطبقة السابعة، بل طالت طبقات أخرى أيضاً.

أضف الى ذلك أن كاميرات الوزارة التي تسجّل حركة الدخول والخروج تظهر أن كثيرين من هؤلاء يداومون بلا حسيب أو رقيب، بخلاف الطبقات الأخرى حيث يخضع دوام موظفي مديريات الوزارة الأخرى لرقابة سياسية، ما يطرح السؤال هنا ما إذا حصل تنسيق بين الوزير المجذوب ورئيسة المركز التربوي ندى عويجان بشأن هذا الملف، وهل لا يزال «المسار الإصلاحي» في الوزارة يصطدم بحمايات سياسية وضغوط تمنع

> **كاميرات الوزارة سجّلت أن الموظّفين يداومون بلا حسيب أو رقيب**

الوزير من إدارة وزارته واتخاذ أبسط القرارات التي تدخل ضمن صلاحياته الإدارية؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، لماذا لا يجري إعلان ذلك للناس؟

اللافت ما جرى تداوله على لسان الموظفين «المنقولين» بأنهم اتصلوا بـ 16 مرجعية سياسية، من ضمنها مرجعية المركز ووعدوا بأن الوزير سيلغي قرار «نقلهم»!

المستشفيات وحدها. صحيح أنها ربّ العمل «الذي يتحمل المسؤولية الأساس» لكنّ هناك مسؤولين آخرين، هم الدولة والجهات الضامنة، «يتحملون مسؤولية عدم صرف المستحقات المالية».

الطواقم التمريضية تتحضر، في الخامس من آب المقبل، ليوم «العتمة التمريضية». في هذا اليوم ستتوقف الطواقم التمريضية عن العمل ليوم واحد في رسالة تحذيرية إلى المعنيين للالتفات إلى معاناة المرضيين. وتعوّل النقابة على هذا اليوم «لعلّ المسؤولين يتنبهون لما يجري في القطاع التمريضي»، وإلا سيتحوّل التحذير في حال عدم الاستجابة إلى خطوات أخرى قد لا تُحمد عقباها.

35 % من الممرّضين بلا عمل أو بنصف راتب!

راجانا حميه

في وقت كانت المستشفيات تطالب الدولة بـ«حقوقها»، كانت في المقابل تنتهك حقوق الواقفين في خط الدفاع الأول في مواجهة أزمة «كورونا». فمنذ أشهر، تعكف إدارات المستشفيات على سحب البساط من تحت الممرّضات والممرضين الذين يختبرون اليوم أسوأ الأزمات، مع موجات الصرف التي تطاولهم. ففي كل يوم، ثمة مجموعة من هؤلاء يُصرفون، من دون أن يلقى خروجهم أي صدى يُذكر.

عملية الصرف الجماعي وقعت كـ«الصاعقة فوق رؤوسنا»، تقول نقيبة الممرضات والممرضين الدكتورة ميرنا ضومط. بتوصيف آخر كانت «choc electrique»، و«وضعت القطاع أمام الخيار الأصعب: التوقف التحذيري». الصرف من «الأميركية» كان الجولة الأصعب، لكن ليست الوحيدة، إذ تشير ضومط إلى أن الكثير من المستشفيات واجهت أزماتها المالية بصرف الموظفين، ومنهم الممرضون. وتلفت الى خريطة صرف تطاول كل المناطق، «وخصوصاً في الشمال». ففي وقت تحتاج «الحرب الصحية التي تفرضها أزمة كورونا إلى هؤلاء العسكر، تقوم المستشفيات بصرفهم». بالأرقام، تتحدث ضومط عن حركة صرف وتقليص رواتب تراوح «بين 35 و40% داخل القطاع». بحسبة بسيطة، يمكن الحديث هنا عن نحو 4 آلاف ممرض وممرضة من أصل 9 آلاف «إما باتوا عاطلين عن العمل أو يتقاضون نصف راتب». أما من لا يزالون «في الخدمة» فربما كان وضعهم أسوأ، إذ إن هؤلاء يعملون ليلَ نهارَ في مواجهة الفيروس، ويشكو كثيرون منهم من ممارسة أعمالهم «في ظروف صحية غير آمنة وغير مؤاتية». وهي، هنا، «أبسط الحقوق التي تتعلق بالتجهيزات للعمل مع المصابين بفيروس كورونا». تأسف ضومط أن يكون هؤلاء «بحاجة في بعض الأحيان إلى كمامة في عملهم تحمي المحيطين حولهم قبل أن تحميهم»، مشيرة إلى أنه في بعض المستشفيات «يعطى الممرضون كمامة كل 8 أو 10 ساعات، رغم أنهم يعملون في الأقسام المجهّزة لمرضى كورونا». وقد أدّى ذلك إلى «إصابة 90 ممرضاً وممرضة بالفيروس». أما الأخطر فهو أن «إصابة أحد أفراد الطاقم تفرض حجر الفريق بأكمله، وهو ما يؤثر على متابعة الحالات المرضية. ويصبح الممرضون المتبقّون مضطرين لتغطية غياب زملائهم، ما يؤثر في قدراتهم».

> **توقّف تحذيري عن العمل لطواقم التمريض في الخامس من آب المقبل**

في مقابل تلك التحديات التي تعيشها الطواقم التمريضية، ثمة من لا يزال يفكّر بحلّ الأزمات بصرفهم. وهو ما «لا طاقة اليوم على تحمّله في هذه الأوضاع الصعبة». المطلب الأوحد «هو إبقاؤنا في أعمالنا، فنحن، في الوقت الحالي، لا نطلب زيادات على رواتبنا التي بالكاد تسدّ مصاريفنا ولا أيّ محفّزات». وهنا، تعرب ضومط عن الأسف أن تفاوض المستشفيات على رفع تسعيرتها في ظل متابعتها لأزمة كورونا، فيما تعمل من جهة أخرى على إسقاط حقوق مشروعة للممرضين.

مع ذلك، ليست هذه مسؤولية

ليغ 1

تحنث وضع النادي أخيرا وتأهل إلى دوري أبطال أوروبا (أ ف ب)

عاد نادي مارسيليا الفرنسي إلى دائرة الضوء مجدداً، ولكن هذه المرة ليس من بوابة النتائج الإيجابية على مستوى كرة القدم، إنما نتيجة الصراع الدائر بين المالكين الحاليين، ورجال أعمال يريدون شراء النادي. الأمور تطورت خلال الأيام الماضية إلى حد دفع النادي باللجوء إلى القضاء. والواضح أن الملف ليس بعيداً عن السياسة

مارسيليا ليس للبيع

«صراع سياسي» على نادي الجنوب الفرنسي

منذ حوالى شهر، برز اسم رجل الأعمال التونسي محمد العياشي العجروودي . الرئيس السابق للملعب القابسي . بعدما أعلن عن رغبته في شراء نادي مارسيليا الفرنسي، والذي يعتبر واحداً من أبرز الأندية الفرنسية، والنادي الوحيد الذي فاز بدوري أبطال أوروبا من بين جميع أندية "الليغ 1". العجروودي لم يكن وحده، بل ظهر معه اسم الرئيس السابق لنادي تولون "التركي" مراد أبو جلال، والذي قيل إنه يقود المفاوضات، والذي سيصبح رئيس نادي مارسيليا في حال إتمام الصفقة، على أن يكون العجروودي رئيساً لمجلس الإدارة.

كثير من الكلام قيل خلال هذه الفترة، حتى إن العجروودي ذكر في أكثر من مناسبة أن المفاوضات تتقدّم بشكل جيد، وأن عملية شراء النادي باتت قريبة. ولكن كل هذا الكلام اصطدم بحائط كبير، وخاصة عندما أعلنت إدارة النادي أنها لا تريد بيع النادي، وأنها لا تتواصل مع أحد في هذا الإطار، وبالتالي لا مفاوضات، ولا نية للبيع. وقال مالك مارسيليا، رجل الأعمال الأميركي فرانك ماكورت، إنه يرفض بشكل رسمي وقطعي التفاوض مع رجل الأعمال التونسي . الفرنسي محمد العجروودي لشراء النادي، وأبلغ رجل الأعمال التونسي ذلك بشكل رسمي عبر محاميه، بحسب ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية. رفض البيع جاء أيضاً على لسان رئيس النادي جاك هنري إيروو الذي أكد أن النادي بعث برسالة الى موكلي العجروودي وأبو جلال مفادها أن النادي ليس للبيع، وأنه ليس هناك نية للدخول في مفاوضات حتى، قائلاً "أشكر الذين أبدوا اهتماماً مالياً بالنادي، لكننا غير مهتمين بالبيع".

دور سعودي

مع ارتفاع وتيرة التصريحات بين الطرفين، خرج العديد من التقارير الفرنسية والأوروبية، التي تتحدث عن نية سعودية لشراء مارسيليا عبر العجروودي. وقالت التقارير إن رجل الأعمال التونسي هو واجهة لمستثمرين سعوديين يريدون شراء نادي مارسيليا بمبلغ يصل إلى 700 مليون يورو (785 مليون دولار أميركي). وبحسب تقارير نقلتها قناة فرانس 24 الفرنسية، فإن العرض يتضمن 300 مليون يورو للاستحواذ على ملكية النادي، و200 مليون لتغطية ديونه، و200 مليون للتعاقد مع لاعبين. هذا الكلام يتقاطع مع كلام سابق عن رغبة رجل الأعمال السعودي الوليد بن طلال في شراء النادي الذي يتمتع بشعبية جارفة في فرنسا. وأكد العديد من المصادر أن السعوديين يريدون الاستثمار في كرة القدم الفرنسية، بعد الضربة الكبيرة التي تلقوها في إنكلترا، عقب فشل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بشراء نادي مانشستر يونايتد قبل حوالى سنتين، ومن ثم فشله خلال هذا العام بشراء نادي نيوكاسل يونايتد. وتسعى السعودية عبر الاستثمار في الرياضة الى تبييض صفحتها، وحرف الأنظار عن الانتهاكات التي ترتكب في المملكة. هذا الكلام أكدته منظمة العفو الدولية عندما حذرت سلطات الدوري الإنكليزي الممتاز من الموافقة على شراء صندوق استثمار سعودي لنادي نيوكاسل يونايتد الإنكليزي. وبعثت مديرة منظمة العفو الدولية كايت الين قبل أشهر قليلة برسالة إلى رئيس الدوري الإنكليزي الممتاز ريتشارد ماسترز تحذّره من خسارة سمعة منظمته في حال الموافقة على عملية البيع. وجاء في الرسالة: «طالما أنّ الأسئلة (المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعودية) لم تُحلّ، فإنّ الدوري الإنكليزي الممتاز يغامر بخسارة سمعته من قبل هؤلاء الساعين إلى استخدام بريقه للتغطية على تصرفاتهم غير الأخلاقية». وأضافت: «جميع المؤسسات يجب أن تحمي نفسها ضد أي روابط محتملة في ما يتعلق بخرق قوانين حقوق الإنسان، والدوري الإنكليزي ليس مختلفاً». وتابعت: «إنها أكثر من مجرد عملية مالية، إنها مسألة سمعة تتعلق بهيبة الدوري الإنكليزي وشغف قاعدة أنصار نيوكاسل». وفي هذا الإطار، يبدو أن السعودية لم ترد أن تدخل مباشرة على خط شراء نادي مارسيليا، فلجأت إلى رجل الأعمال التونسي العجروودي، الذي لديه الكثير من الأعمال والاستثمارات في السعودية، بحسب التقارير الصحافية، ليكون هو الواجهة، ويسيطر الصندوق السعودي على نادي الجنوب.

وذهبت بعض التحليلات أبعد من تلميع صورة الرياض، متحدثة عن رغبة السعودية في منافسة قطر في الدوري الفرنسي، عبر شراء نادي مارسيليا، ليُنافس باريس سان جيرمان الذي يملكه الصندوق القطري. ويأتي هذا الصراع ضمن الصراع السعودي القطري على أكثر من جبهة اليوم. وفي هذا الإطار، نفى العجروودي أن يكون عرضه لشراء نادي أولمبيك مارسيليا يدخل في صراع سياسي بين السعودية وقطر. وقال رجل الأعمال التونسي لوكالة الصحافة الفرنسية "الأمر ليس سهلاً لهذه الدرجة، فما تقوله وسائل الإعلام المختلفة عن انتقال الصراع السياسي بين السعودية وقطر إلى الدوري الفرنسي ليس بهذه الصورة. في عرض الاستحواذ لن يتجاوز السعوديون والإماراتيون الأغلبية، وستكون هناك شركات من جميع أنحاء دول حوض البحر الأبيض المتوسط دون استثناء". وأضاف "منذ نشر الأخبار، أراد البعض ركوب هذه الموجة، لكننا هنا من أجل التسامح للعيش معاً، ليس لديّ أصدقاء ولا أعداء".

الحسم في القضاء

إصرار العجروودي ومعه الجزائري مراد أبو جلال على الحديث عن هذا الملف، رغم نفي مالك النادي لأي كلام عن رغبته في البيع، أزعج إدارة مارسيليا التي رفعت دعوى قضائية ضد الجروودي وأبو جلال لأنهما قاما "بحملة إعلامية لثلاثة أسابيع تهدف الى زعزعة استقرار النادي". وما كان من الرجلين إلا أن ردّا بالمثل، واتهما النادي بأنه يزعزع صدقيّتهما. هذه الاتهامات، والاتهامات المضادة، من شأنها أن تأخذ الخلاف الى مرحلة أخرى، وبالتالي المزيد من التراشق الكلامي عبر وسائل الإعلام، والذي من شأنه فعلاً التأثير سلباً على النادي. إدارة ولاعبين. وخاصة في هذه المرحلة الحساسة، حيث يتم التحضير للموسم المقبل من الدوري، وللمشاركة أيضاً في دوري أبطال أوروبا بعد سنوات من الغياب.

مراد ابو جلال

العياشي العجروودي

> اكدت تقارير فرنسية ان رجل الاعمال التونسي محمد العجروودي يريد شراء النادي بدعم من مستثمرين سعوديين

بابلو لونغوريا مديراً رياضياً

أكد العديد من المصادر الفرنسية والإسبانية أن بابلو لونغوريا هو المدير الرياضي الجديد لنادي مارسيليا. والإسباني هو متخصص بالتوظيف يبلغ من العمر 33 عاماً، وبدأ مسيرته عام 2007 مع نادي نيوكاسل يونايتد الإنكليزي، كما كانت له تجارب في إيطاليا وتحديداً مع أتالانتا وساسولو ويوفنتوس، ومن ثم عمل مع نادي فالنسيا الإسباني منذ 2018 حتى أيلول 2020. وبحسب التقارير، فإنه في أولمبيك مارسيليا سيتعيّن على بابلو التعامل مع ميزانية محدودة، وبالتالي يجب أن يعثر على لاعبين بأسعار معقولة.

بريميير ليغ

يونايتد وتشلسي يخطفان مقعدين في دوري الأبطال

حسم تشلسي ومانشستر يونايتد آخر بطاقتين مؤهلتين الى دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل بفوز الأول على ضيفه ولفرهامبتون، والثاني على ضيفه ليستر سيتي بنتيجة واحدة 2-0 في المرحلة 38 الأخيرة من الدوري الإنكليزي لكرة القدم التي شهدت هبوط واتفورد وبورنموث الى الدرجة الأولى.

وكان التعادل يكفي النادي اللندني ويونايتد لبلوغ المسابقة الأوروبية الأهم، لكنهما حققا الفوز فرفع يونايتد رصيده الى 66 نقطة في المركز الثالث متقدماً بفارق الأهداف عن تشلسي، فيما تجمّد رصيد ليستر الذي كان بحاجة الى الفوز لحجز مكان بين الأربعة الكبار، عند 62 نقطة في المركز الخامس وسيخوض منافسات الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» إلى جانب توتنهام المتعادل مع مضيفه وجاره كريستال بالاس 1-1، مستغلاً خسارة ولفرهامبتون.

ويدين تشلسي بفوزه لمايسون ماونت (46 من الشوط الأول) والفرنسي أوليفييه جيرو (49 من الشوط الأول)، فيما سجل البرتغالي برونو فرنانديش (71 من ركلة جزاء) والبديل جيسي لينغارد (95) هدفي الفوز ليونايتد.

في لندن، أبقى المدرب فرانك لامبارد حارسه الأول الإسباني كيبا أريسابالاغا على دكّة البدلاء بعد المستوى السيئ الذي قدمه أخيراً، آخره في الخسارة أمام ليفربول 5-3 في المرحلة السابقة، وأشرك الأرجنتيني ويلي كاباييرو أساسياً للمرة الأولى في الدوري منذ 29 شباط/ فبراير الماضي.

وفي اللقاء الثاني رغم عدم تسجيله في المباراة، إلا أن مهاجم ليستر جايمي فاردي فاز بجائزة هداف الدوري، منهياً الموسم بـ 23 هدفاً.

وحسم أستون فيلا ومهاجمه الدولي المصري محمود تريزيغيه معركة البقاء في دوري الأضواء مع بورنموث وواتفورد، بتعادله مع مضيفه وست هام 1-1، مستغلاً خسارة واتفورد أمام أرسنال 2-3، فيما لم ينفع بورنموث فوزه على إيفرتون 3-1 حيث كان بحاجة إلى خسارة أستون فيلا.

وانهى أستون فيلا الموسم في المركز السابع عشر برصيد 35 نقطة أمام بورنموث الثامن عشر وواتفورد التاسع عشر (34 نقطة لكل منهما) ليلحقا بنوريتش المتذيّل الى الدرجة الأولى (الثانية عملياً).

واستغل توتنهام خسارة ولفرهامبتون لينتزع منه المركز السادس بفارق الأهداف، وبالتالي بطاقة الدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» بتعادله مع مضيفه وجاره كريستال بالاس 1-1.

وافتتح هاري كاين التسجيل لسبيرز عندما وصلته الكرة من الأرجنتيني جيوفاني لو سيلسو داخل المنطقة، أسكنها على يسار الحارس (13)، وأدرك الغاني جيفري شلوب التعادل لبالاس بعدما وصلته عرضية على باب المرمى من الغاني جوردان أيو، سدّدها قوية داخل الشباك (53).

وأنهى ليفربول البطل موسمه بفوز على مضيفه نيوكاسل 3-1، فيما أكرم وصيفه مانشستر سيتي وفادة ضيفه توريتش سيتي بخماسية نظيفة.

رفع يونايتد رصيده الى 66 نقطة متقدما بفارق الاهداف عن تشلسي (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3508

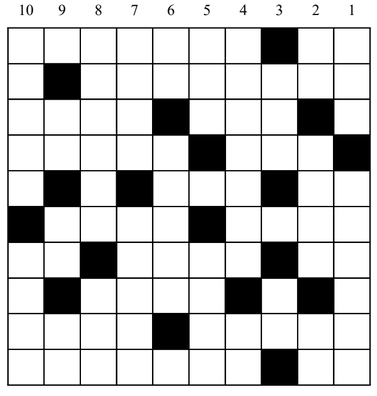

أفقيا

1- حرف عطف – بحّار ورائد إنكليزي تجوّل في أوقيانيا وقُتل في جزر سندويش – 2- ممثلة لبنانية – 3- مدينة سورية – نسبة الى مواطن من دولة عظمى – 4- عائلة رئيس مجلس نواب لبناني – ماركة سيارات قديمة – 5- مقياس مساحة – ارتفع النبات – 6- عشيقة زفس في الميثولوجيا اليونانية ووالدة التوأمين أبولون وأرطميس – راغب في نيل منصب رفيع – 7- عبودية – عاصمة كوريا الجنوبية – في القميص – 8- كبرى الجزر اليونانية في بحر إيجه – 9- مضخة الجسم الإنساني – مستودع ومكان لحفظ الأشياء سليمة مدة طويلة – 10- عانق الشخص وجذبه الى صدره – الذبابة الزرقاء

عمودياً

1- نبات تستعمل فصوصه لتطييب الأطعمة – عاصمة عربية – 2- طعم الحنظل – لمعان وتوقد وإشراق – حرف جرّ – 3- قضى على العدو وسحقه – صوّت الضفدع – 4- طبيب إغريقي قديم إشتهر باكتشافاته في التشريح أخذ عنه الأطباء العرب – نوتة موسيقية – 5- قولاذ – يقتل المجرم بالحديد – 6- نقيّ العظم أو النخاع – سكين كبيرة لتقطيع اللحم – 7- ثوب ترتديه الهنديّات – دولة عربية – 8- جروحهم – سرير أو عرش الملك – 9- جُحر العقرب أو العنكبوت – قشر وقشط الدهان – في القميص – 10- خلايا الدم الأحمر أو الأبيض – ما يدخر من مواد غذائية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فاماغوستا – 2- صافيتا – فول – 3- بريم – رب – رع – 4- وزط – أجيب – 5- برن – الليتر – 6- نا – فل – مرشّة – 7- يغبّ – بوا – 8- بورت – صلف – 9- أسيرة – مولر – 10- سالي – عتريس

عمودياً

1- صير بني ياس – 2- فار – راغوسا – 3- أفيون – بريل – 4- ميمر – ثري – 5- آت – طالب –6- غار – ود – 7- بالما – متّ – 8- سف – جير – صور – 9- توريتشيلي – 10- العبرة – فرس

sudoku 3508

4	9		6	1	7		8	
							9	
5		8	3	4				2
	5			3			4	
9	1						6	3
	7			6			5	
3				7	6	9		8
	2							
	8		4	5	2		3	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3507

9	8	5	1	7	3	2	6	4
1	2	6	4	5	9	8	3	7
3	7	4	2	6	8	1	5	9
6	9	2	8	3	4	7	1	5
7	4	1	5	9	6	3	8	2
8	5	3	7	2	1	4	9	6
5	1	9	3	4	2	6	7	8
2	6	8	9	1	7	5	4	3
4	3	7	6	8	5	9	2	1

مشاهير 3508

الزوجة العراقية الثانية للشاعر السوري الراحل نزار قباني (1939-1981). أغتيلت بتفجير السفارة العراقية حيث كانت تعمل في الملحقية الثقافية

إعداد
نعوم مسعود

5+1+3+7+6 = صحيفة كويتية ■ 3+4+8+2+9 = لاعب الفم ■ 11+10+1 = ولد بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: اوسكار وايلد

تقرير

تبريد على خطّ المواجهة المصرية ـ التركية

بعدما وصل التصعيد إلى ذروته، بردت احتمالية المواجهة بين القاهرة وأنقرة في ليبيا جراء وساطات الساعات الأخيرة. لكن مع استمرار حالة الاستنفار المصري والحشد التركي

القاهرة ـ **رمزي باشا**

دخل الخلاف التركي ـ المصري على ليبيا مرحلة هدوء نسبي جراء المساعي الدولية لتهدئة الأوضاع على الأرض، مع بقاء الحالة الميدانية كما هي، لكن هذا لم يلغ الاستنفار المصري على الشريط الحدودي، ولا تواصل وصول المسلحين من سوريا وتركيا إلى طرابلس. سياسياً، تراجعت اللهجة التركية التصعيدية منذ اللقاء الذي جمع رئيس حكومة «الوفاق الوطني»، فائز السراج، والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أول من أمس، في إسطنبول، وهو اجتماع بقيت بعض تفاصيله غامضة، ولا سيما لجهة الاتفاقات التي تم توقيعها

> **لا يزال الجيش مستنفراً كلياً رغم تراجع احتمالات المواجهة المباشرة**

بين السراج وشركات التنقيب التركية عن النفط والغاز، بجانب الاتفاقات العسكرية. ويحظى السراج في الوقت الراهن بدعم تركي قوي وغير مسبوق من أجل الحفاظ على مكانته، مقابل تأكيدات مصرية بمنع الشركات التركية من التنقيب في البحر المتوسط دون أن يكون جزءاً من تسوية شاملة للأزمة الليبية، بدعوى أن «الوفاق» ليست لديها شرعية «لتوقيع اتفاقات مع جهات دولية».

ضمن تراجع لهجة التصعيد التركي، أعلنت أنقرة إلغاء المناورات البحرية التي كان يفترض إجراؤها في ثلاث مناطق في المياه الدولية بالقرب من ليبيا رداً على المناورة المصرية «حسم 2020» التي استمرت عشرة أيام وتضمنت تدريبات على التدخل العسكري في ليبيا جواً وبراً وبحراً. مع هذا، أُعلنت مناورة عسكرية مصرية ـ فرنسية في المتوسط لتعزيز المواقف المشتركة تجاه ليبيا في مواجهة التحركات التركية. بجانب ذلك، تسعى القاهرة إلى تقويض أي تحركات تركية عسكرية وعلى رأسها منع أي غطاء جوي محتمل للعمليات التي قد تنفذها الميليشيات المدعومة منها، كما تقول مصادر عسكرية مصرية، شدّدت على أنه لن يُسمح بنشر نظم دفاع جوي هناك، علماً بأنه وصلت مجدداً أنظمة دفاع أميركية، من نوع «هوك»، بعد تدمير جزء كبير منها في الغارات على قاعدة «الوطية» قبل أسابيع.

هذه المعطيات تجعل الجيش المصري مطمئناً إلى أن الوضع الحالي لن يمكّن نظيره التركي من تنفيذ أي هجوم على محور سرت ـ الجفرة الذي وضعه كخط أحمر، على أن يراقب بحذر ما يصل من أسلحة ومقاتلين باستمرار. وسط ذلك، يقدر الجيش أن الوقت اللازم لقدرة أنقرة على قيادة هجوم يمكنها من السيطرة على محور سرت ـ الجفرة زاد إلى نحو أسابيع وليس أياماً، مع تسجيل تراجع في الأسلحة والمقاتلين خلال المدة الماضية، والموجود حالياً لا يكفي لمواجهة

سَجْك تراجع على صعيد وصول الأسلحة والمقاتلين إلى طرابلس خلال المدة الماضية (أ ف ب)

تدرك أنقرة أنها لن تكون سهلة، ولا سيما مع إعلان الجيش المصري نيته التدخل بإمكاناته وعديده بصورة كبيرة. لكن التقارير الاستخباراتية المصرية تشير إلى أن أي هجوم يتوقع أن يكون في نهاية تشرين الأول/أكتوبر المقبل إذا استمرت معدلات التدفق على وضعها الحالي، لكن مع مراعاة الأبعاد الدولية المرتبطة في المقام الأول بموعد الانتخابات الأميركية، وخاصة أن حتى الحديث عن حل سياسي وضغط من واشنطن لتحقيقه لن يكون قبل تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو ما سيجعل الوضع العسكري متوتراً على الحدود.

لذلك، لا تزال المؤسسة العسكرية مستنفرة كلياً رغم تراجع احتمالات المواجهة المباشرة، وخاصة أن التواصل الأمني مع تونس والجزائر يكشف عن بداية تشرذم في بعض الميليشيات التي وصلت من تركيا، واحتمالية انتقال عناصرها سريعاً إلى البلدان المجاورة، وهو ما يمثل تهديداً للأمن القومي المصري ونذيراً لمواجهات جديدة مع جماعات إرهابية ترغب القاهرة في تجنبها على الحدود الغربية، تضيف المصادر. وهذا ما رفع وتيرة التنسيق بين القاهرة وتونس والجزائر في الملف الأمني والاستخباري على وجه التحديد، وهو ما دفع مصر إلى المطالبة بمعرفة نتائج التحقيقات مع الخلية التي ضُبطت قادمة من ليبيا قبل أيام في تونس. بجانب ما سبق، وصلت الرهانات المصرية على تدخل أميركي أو وساطة روسية للضغط من أجل العودة إلى حل سياسي إلى حائط مسدود، جراء إصرار إردوغان على المزيد من التصعيد مع أنه مقيّد بالوضع على الأرض، في وقت لا يزال فيه الموقف الأوروبي غير الموحّد عائقاً أمام التحرك المنظم للضغط على أنقرة.

تقرير

«سو ـ 35» تدخل مصر... هل تنفّذ واشنطن تهديداتها؟

القاهرة ـ **رمزي باشا**

رغم التهديدات الأميركية بفرض عقوبات على مصر إذا تمت صفقة طائرات «سوخوي سو ـ 35» الروسية الصنع، فإن القاهرة تسير في إتمام الصفقة كاملة، بل مع استعداد سلاح الجو المصري لاستقبال الدفعة الأولى من هذه الطائرات خلال أيام. وبدأ الإعلام المصري، بناءً على تعليمات عسكرية، إعلان وصول المقاتلات الجديدة قريباً ضمن خطة «تنويع مصادر تسليح الجيش» الذي اشترى في وقت سابق طائرات «رافال» الفرنسية وغواصات ألمانية، بجانب أسلحة أخرى من أوروبا والولايات المتحدة. وتعود هذه الصفقة إلى ثلاث سنوات حين تُوّجت بتوقيع التعاقد الرسمي لتوريد 24 مقاتلة من «سو ـ 35»، وقد وصلت قيمتها إلى مليارَي دولار، تتضمن الطائرات وتسليحها، لتكون مصر ثاني دولة بعد الصين تشتري هذا النوع.

ما يجعل التهديدات الأميركية جدية أن الولايات المتحدة سبق أن فرضت عقوبات على الصين بعد شرائها المقاتلات الروسية، وصلت إلى حدّ وقف تأشيرات مسؤولين عسكريين وتجميد أموال صينية لديها. بالتوازي، تلقّت مصر تهديدات واضحة من مسؤولين أميركيين بصورة رسمية وعلنية فحواها أن مشتريات القاهرة من السلاح الأميركي ستتأثر، فضلاً عن إمكانية فرض عقوبات بموجب قانون «كاتسا». لكنّ مسؤولين مصريين يقولون إن من حق الجيش شراء المقاتلات الروسية ضمن سعيه لتعزيز أسطوله العسكري، وخاصة مع رفض الولايات المتحدة توريد طائرات «إف ـ 35» التي «طلبنا شراءها منذ 12 عاماً دون استجابة»، علماً بأن الأخيرة اقتصر بيعها في المنطقة على سلاح الجو الإسرائيلي. وسوف يتواصل تسليم روسيا الطائرات لمصر حتى عام 2023 بموجب الاتفاق الذي لم تكشف كل تفاصيله. مع ذلك، يؤكد قادة عسكريون أن العلاقات مع واشنطن لن تتأثر كثيراً حتى مع «كاتسا»، مستندين إلى الاتجاه إلى إبرام اتفاقات عسكرية جديدة مع واشنطن بمليارات الدولارات، يحصل الجيش المصري بموجبها على أسلحة محدّدة يرغب في اقتنائها. وفي غضون ذلك، اهتمت الصحافة الروسية بنشر صور لخمس مقاتلات «سوخوي سو ـ 35» أثناء اختبارها في مصنع «كومسومولسك نا أمور»، قائلة إنها التي اشترتها مصر. وتتميز هذه الطائرات بسرعة تصل إلى 28 ألف كلم

> **مصر هي الدولة الثانية بعد الصين التي تشتري هذا النوع**

كما تطير على ارتفاع 11 كلم، فيما يصل أقصى مدى لها إلى 4500 كلم. ولها أيضاً قدرة فائقة في المناورات ورصد المضادات الإلكترونية وتحييد طيران العدو، مع ميزة التزود بالوقود في الجو. كما قالت تلك المواقع إن مقاتلات «إف ـ 16» لدى الدول العربية لا تستطيع مواجهة نظيرتها الإسرائيلية طبقاً للفارق في التقنيات مع أن المصنّع واحد، ولذلك تمثل «سو ـ 35» تهديداً لـ«إف ـ 35، 22، 15»، كونها مصمّمة لمحاربتها. وحتى كتابة التقرير، لم يصدر تعليق رسمي من واشنطن على إعلان وصول الطائرات الذي ستكشفه القاهرة رسمياً خلال أيام.

لـ«سو ـ 35» مميزات تتفوق بها على الطائرات الأميركية في المنطقة (من الويب)

انفجاراتٌ في بغداد

أكّدت «خليّة الإعلام الأمني» أنّ الانفجارات التي وقعت، أمس، في «معسكر الصقر» جنوب بغداد، وسُمعت أصواتها في معظم أرجاء العاصمة، مردّها إلى انفجار مستودع عتادٍ وذخائر تابع لـ«الشرطة الاتحادية». ووفق البيان، فقد تزامن الانفجار مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة إضافةً إلى سوء التخزين.

ويُعدّ المستودع جزءاً من قاعدةٍ عسكريّة تستخدمها كلٌّ من «الاتحاديّة» وقوّات «الحشد الشعبي»، وقد سبق أن تعرّض العام الماضي ـ وفي توقيتٍ مشابه ـ لحادثٍ مماثل، تضاربت فيه روايات «السبب الحقيقي» لاشتعال النيران؛ إذ أعلنت بغداد أنّ ارتفاع درجات الحرارة وسوء التخزين تسبّبا في تلك الحرائق والانفجارات، في وقتٍ حمّلت فيه فصائل «الحشد» تل أبيب مسؤوليّة ذلك، مؤكّدةً أنّ طائرات العدو الإسرائيلي استهدفت بغاراتٍ جويّة مخازن السلاح والأعتدة.

وفيما التزمت مصادر أمنية «وحشدية» بالرواية الرسميّة، كان لافتاً جدّاً تداول ناشطين على منصات التواصل الاجتماعي مقاطع مصوّرة لطائراتٍ مروحيةٍ، قيل إنها تابعة لقوات الاحتلال الأميركي، تُحلّق بشكلٍ دائري فوق القاعدة العسكرية.

مصادر مقرّبة من رئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي أسفت لـ«سو ـ التخزين» المتّبع، في حين رجّح مصدرٌ أمني رفيع المستوى، في حديث إلى «الأخبار»، حوادث مماثلة في الأيام المقبلة، مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، وموجة الحر التي ترزح تحتها البلاد.

(الأخبار)

تقرير

الكويت ـ العراق: توتّر دبلوماسيٌّ «هادئ»

أزمةٌ دبلوماسية بين العراق والكويت، اتّسمت بـ«الهدوء» والسرية. وسائل إعلام كويتية وخليجية كشفت عنها قبل أيّام، وسط صمتٍ عراقيٍّ مطبق. وتساؤل بعض المعنيين في بغداد عن سبب «الكشف» عنها رغم اعتذار حكومة مصطفى الكاظمي عن «الخطاغير المتعمّد»

أواخر الأسبوع الماضي، تداولت وسائل إعلام كويتية وخليجية عديدة، خبر تعرّض الكويت لابتزازٍ سياسي من قبل بغداد، مشيرةً إلى أنّ «مراسلات ومحاضر رسمية أظهرت جليّاً تعرّض الكويت لابتزازٍ سياسي من قبل بغداد، من أجل الحصول على مساعدات مالية نقدية أو على شكل استثمارات لمساعدة الحكومة العراقية في الأزمة الاقتصادية الطاحنة، نتيجة انهيار أسعار النفط، التي تفاقمت أكثر مع تفشّي جائحة كورونا».

وفيما نقلت تلك الوسائل عن مصادر قولهم إنّ «أبرز مظاهر هذا الابتزاز كان طلب الحكومة العراقية ـ قبل نحو شهرين ـ من الكويت المشاركة في مفاوضات الحدود البحرية الثلاثية بين الكويت والسعودية وإيران»، فقد دفع ذلك بالكويت إلى الردّ بـ«رسالةٍ حاسمة، مفادها أنّه لا يحقّ لكم المشاركة في هذه المفاوضات».

في المقابل، وطوال الأيّام القليلة الماضية، لم يصدر عن الخارجية العراقية أي بيانٍ يوضح ما جرى. مصدرٌ دبلوماسيٌّ بارزٌ أكّد في حديثه إلى «الأخبار» أنّ بغداد قدّمت اعتذاراً للكويت بعد تلك الرسالة وردّ الفعل الكويتي. وأسف المصدر من «قصور بعض المسؤولين العاملين في الوزارة، وافتقادهم لأصول العمل الدبلوماسي»، عادّاً ما جرى بـ«الخطأ غير المتعمّد».

لم ينكر المصدر ما نقلته وسائل الإعلام، لكنّه أكّد أنّها رسالة واحدة فقط، مشيراً إلى أنّ الأزمة المفتعلة مردّها إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة:

1 ـ الأزمة الاقتصاديّة الخانقة التي تعصف بالبلاد، ومحاولات الحكومة الاتحادية ورئيسها مصطفى الكاظمي إيجاد الموارد المالية اللازمة التي تُجنّب البلاد انهياراً يلوح في الأفق.

2 ـ ضعف الدولة العراقية وافتقادها لرؤية واضحة تضبط إيقاع علاقتها مع الدول الأخرى، وتحديداً جيرانها. هنا، يبرز تسرّع البعض ـ وتحديداً في وزارة الخارجيّة ـ في توجيه تلك الرسالة، من دون الالتفات إلى نتائجها العكسيّة.

3 ـ عجز الدولة العراقية، إضافة إلى جيرانها، عن حسم أزمة الحدود المشتركة. فالعراق على خلاف مع دولة الكويت والجمهورية الإسلامية في إيران والمملكة السعودية، في هذا الإطار. أما الأزمة مع الكويت، فهي أكثر «حساسية»، لأنّها برية وبحرية في الوقت عينه. فبغداد تسعى إلى تعزيز حضورها على خريطة الشحن البحري، من خلال بنائها «ميناء الفاو الكبير»، وهذا ما يوفّر العلاقة مع الكويت الساعية إلى تعزيز وتطوير ميناء مبارك الكبير، الواقع في الضفّة المقابلة.

وفي هذا السياق، يطالب العراق بتعميق خور عبد الله، في الجهة العراقية، وهذا ما ترفضه الكويت رفضاً قاطعاً. هنا، يمكن فهم «خلفيّات» الانفعال الكويتي السريع، ومسارعة حكومة الكاظمي ـ في الوقت عينه ـ إلى الاعتذار وتأجيل «المشكلة».

الجانب الكويتي، وفق المعلومات، أبلغ الجانب العراقي أنّ «الصفحة الجديدة من العلاقات» تفرض تنازلاتٍ متبادلة، وبحثاً عن القواسم المشتركة، من دون الرجوع إلى «مواضيع خلافية». كذلك، تعهّد الجانب العراقي بتطوير العلاقات الثنائية، داعياً الكويت إلى الإيفاء بالتزاماتها في «مؤتمر إعادة إعمار العراق» (عُقد في الكويت مطلع عام 2018، راجع «الأخبار» 3808)، خصوصاً أنّ المرحلة تفرض على الجميع مساعدة العراق للخروج من أزمته.

(الأخبار)

تسعى بغداد إلى تعزيز حضورها على خريطة الشحن البحري عبر بنائها «ميناء الفاو الكبير» (أ ف ب)

السودان

انشقاق «تجمّع المهنيّين»: «الثورة» تأكل أبناءها

في أعقاب انقسامات أثارتها انتخابات الأمانة العامة لـ«تجمّع المهنيين» السودانيين، حسم الأخير قراره بالانسحاب من «قوى الحرية والتغيير» التي كان قد شكّل عمادها. وهو قرارٌ من شأنه خلط أوراق المشهد السياسي في السودان، في وقت تواجه فيه البلاد تحدّيات اقتصادية ومعيشية لا تزال الحكومة عاجزة عن تخطّيها

الخرطوم ـ **مي علي**

تتسارع التطورات داخل أروقة «تجمّع المهنيين السودانيين»، الكتلة النقابية التي قادت الحراك الشعبي، إلى أن أطيح نظام الرئيس المخلوع عمر البشير. وفي خطوةٍ مفاجئة، أعلن التجمّع، أمس، تحالفه مع «الحركة الشعبية» (بقيادة عبد العزيز الحلو) التي تسيطر على جنوب كردفان بعيداً من السلطة المركزية في الخرطوم، وترفع شعار الحكم العلماني. وهو شعارٌ وجد أنعكاسه في نصّ الاتفاق بين الطرفين، والذي تمّ توقيعه في جوبا - عاصمة جنوب السودان - أمس، حيث تمّ التشديد على بناء «دولة مدنية تقوم على فصل الدين عن الدولة بما يضمن حرية المعتقد والنشاط الديني». سبق تلك الخطوةَ إعلانُ التجمع سحب اعترافه من كلّ الهياكل القائمة لتحالف «قوى الحرية والتغيير»، وعلى رأسها الجسم المركزي، الذي «يُقيّده تضارب المصالح، وتغيب عنه الإرادة والرغبة الذاتية في الإصلاح، والذي حاد أيضاً عن بنود إعلان الحرية والتغيير» وفق ما ورد في بيان «المهنيين». واستناداً إلى ما جاء في البيان، فقد بدأ أن سكرتارية التجمّع رتّبت كل الخطوات اللاحقة لقرار الانسحاب الذي لم يكن مفاجئاً للأوساط السياسية، إذ إنها دعت القوى الثورية - سواء الموقّعة على «إعلان الحرية والتغيير» أو غير الموقّعة - إلى مؤتمر عاجل هدفه إعادة هيكلة هذا التحالف، حتى يتمكّن من القيام بدوره في «حماية مكتسبات الثورة».

لكن بعيداً من تلك الشعارات، يسود شبه إجماع على أن السبب وراء ارتماء «المهنيين» في أحضان الحركات المسلحة ناتج من رفض الجسم المركزي لـ«الحرية والتغيير» المرشّحين لتولّي مهمّات السكرتارية الجديدة في التجمّع، والذين أثار انتخابهم أول حالة انقسام داخل التكتل النقابي في أيار/ مايو الماضي. إذ إن بعض مكوّنات التجمّع طعنت في نتيجة الانتخابات بدعوى تجاوزها لكلّ اللوائح والتوافقات النقابية، متّهمة تياراً حزبياً داخل «المهنيين» باختطاف الجسم النقابي وتجييره لمصلحته. وهو ما دعا الفصيل الذي يعتبر أنه شرعي إلى البحث عن تكتلات جديدة، وقلب الطاولة على الجميع بمَن فيهم «قوى الحرية والتغيير»، الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية، والتوقيع على اتفاق مع حركة مقاتلة تتخذ من السلاح وسيلة لتحقيق أهدافها، ضارباً بذلك بشعار «السلمية» عرض الحائط.

ويرى محللون أن زيارة وفد التجمّع لجوبا، وعقده لقاءً هناك مع رئيس «الحركة الشعبية» نهاية الأسبوع الماضي، لم يكونا سوى تمهيد لقرار الانسحاب من «الحرية والتغيير». ومن ثمّ الإعلان عن ميلاد تكتل سياسي جديد على طريق «تطوير ميثاق أشمل يهدف إلى بناء منصة لمشروع وطني للسودان على أسس جديدة متفق عليها». ومن بين أهمّ البنود التي تضمّنها الإعلان المشترك مراجعة الوثيقة الدستورية التي تمّ التوقيع عليها عقب إطاحة نظام البشير، ومراجعة جميع القوانين والمراسيم، وتقسيم ثروة السودان على نحو عادل، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، وتسليم المتهمين في جرائم دارفور لمحاكمتهم أمام محكمة الجنايات الدولية.

ويصف مراقبون خطوة «المهنيين» بأنها قفزة في الظلام، على اعتبار أن التجمع فقد بإقدامه عليها كلّ المكاسب التي كان قد حقّقها، ووضع نفسه في مواجهة الحكومة التي أتى بها، على رغم حراجة الظروف التي تمرّ بها البلاد. ومن هنا، يعتقد البعض أنه كان الأجدى بـ«المهنيين» أن يعمل على تقويم مسار الحكومة، ومعاونتها على التغلّب على تلك التحدّيات، وإدخال إصلاحات جوهرية في القيادة المركزية لـ«قوى الحرية والتغيير»، بدلاً من الاستقواء بالحركات المسلحة التي ظلّت هي نفسها تركب بجهود الحكومة الانتقالية لتحقيق السلام، وتواصل التفاوض مع السلطة المركزية في هذا السبيل. وفي ردود الفعل على قرار «المهنيين»، أعلن فرع التجمّع في ولاية الجزيرة وسط السودان، في بيان، رفضه كلّ الخطوات التنظيمية التي أقدم عليها الفرع المركزي، والتي اتّخذت بمعزل عن تجمّعات المهنيين في الولايات. ووصف البيان تلك الخطوات بأنها «تصعيد عجول يفتقر إلى الحكمة المطلوبة»، مجدّداً الثقة بحكومة عبد الله حمدوك، ومؤكداً استمرار التنسيق مع مكوّنات «الحرية والتغيير» في الولاية إيماناً بـ«ضرورة وحدة القوى الثورية».

تقرير

افصح ظريف منذ اللحظة الاولى لوصوله إلى موسكو ان جدول اعمال لقاءاته يتضمن ملف تمديد الاتفاقية الاستراتيجية (أ ف ب)

لم تكتف إيران في الآونة الأخيرة بتدشين طريق جديد نحو الشرق من خلال التوافق الطويل الأمد مع الصين، إذ أظهرت قبل أيام أنها بصدد تطوير طريق قديم تم فتحه مع روسيا قبل عشرين عاماً. الأخيرة شاركت إيران نظرتها حول الحقائق العالمية الجديدة التي توجب فتح النقاش مجدداً، لكن يبقى السؤال الحاضر دائماً: أين سيكون الغرب من هذه المسارات؟

تطوير التعاون الاستراتيجي مع روسيا بعد الصين:
هل تكمل طهران استدارتها نحو الشرق؟

زكريا أبو سليسل

على الرغم من حساسية الذاكرة الإيرانية تجاه المعاهدات الطويلة الأمد، فإن هذا التوجّس تخطّته قيادة طهران قبل سنوات عندما وقّعت الاتفاق النووي الذي تبلغ مدته 25 عاماً. كذلك، أعلنت في الآونة الأخيرة توجّهها نحو توقيع اتفاق تعاون استراتيجي مع الصين بمدة زمنية تصل أيضاً إلى 25 عاماً، الأمر الذي قاد إلى تساؤلات داخلية وخارجية حول نية إيران «الاستدارة نحو الشرق». وقبل أن ينتهي النقاش حول هذا التساؤل، كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يحطّ في العاصمة الروسية موسكو، حيث أفصح منذ اللحظة الأولى لوصوله أن جدول أعمال لقاءاته مع المسؤولين الروس يتضمّن ملف تمديد الاتفاقية الاستراتيجية التي نُظّمت العلاقات بين البلدين في الـ 25 سنة الماضية، مبدياً استعداد طهران لفتح باب النقاش إن كان الطرف الروسي يرغب في اتفاقية طويلة الأمد.

اتفاقية 2001

الاتفاقية المذكورة وُقّعت مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أثناء زيارة الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي لموسكو في 12 آذار/ مارس 2001. تضمّنت إعلان مبادئ للعلاقات والتعاون نص على «التزام الطرفين بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إزاء بعضهم البعض، وعدم إتاحة أراضيهما لأي أعمال عدوانية أو إرهابية تمسّ أمن البلدين، فضلاً عن عدم تقديم مساعدات لأي جهة تفكر في الاعتداء على أي منهما». وأصدر الطرفان بياناً مشتركاً حول مستقبل بحر قزوين قالا فيه إن «البحر يجب أن يبقى بحراً للسلام والصداقة»، مؤكدين اعترافهما بالمعاهدات السابقة بين البلدين بخصوص هذا الموضوع. وصرّحا علانية في حينه بعدم تقبّلهما مدّ أنابيب للغاز والنفط في قاع البحر، كذلك، أوضحا أن «البحر يستخدم حصراً للأهداف السلمية ولا يسمح بالوجود العسكري فيه». كما نصت المادة السادسة من الاتفاق على «المساعدة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبناء محطات الطاقة النووية، والتعاون في مجالات الصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، والزراعة، والصحة العامة». وتناول الإعلان كذلك «التوافق على تبادل المعلومات والخبرات وتيسير الحصول على التأشيرات، وتوسيع التعاون الثقافي والأكاديمي، بما يتضمّن تعليم الفارسية والروسية في البلدين، وتنمية العلاقات البرلمانية والأنشطة البيئية المناسبة ومكافحة أشكال العنصرية المختلفة». وتعهدت روسيا، بحسب ما ورد في الاتفاق، «تأمين حاجات إيران من السلاح»، وقد حددت سقف ذلك بـ 300 مليون دولار سنوياً. واتفق الطرفان على أن يكون عمر هذا الاتفاق عشر سنوات، على أن يُجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات إن لم يطلب أحد الأطراف كتابياً قبل سنة من موعد انتهاء المدة تعديل الاتفاق أو إلغاءه.

نحو إطار يتناسب والتطورات

وبعدما استفاد الطرفان من الشق الأوّل من هذا البند مرّتين لتجديد الاتفاق، يعودان في المرة الثالثة للاستفادة من الشق الثاني، إذ أكد ظريف، في ختام مباحثاته مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، أن «التجديد التلقائي لتلك الاتفاقية لا يتماشى من وجهة نظر إيران مع الحقائق الدولية الراهنة. ولا مع نوعية العلاقات الثنائية التي تجمع طهران وموسكو»، فيما قال لافروف إن «عشرين عاماً مرّت على توقيع هذه الاتفاقية، وهي فترة طويلة شهدت تطورات واسعة على الصعيد العالمي وكذلك التهديدات والتحديات، ومنها الإرهاب وتغييرات المناخ وتفشي الفيروسات».

> اضطلع البلدان في العشرين عاماً الماضية بأدوار مشتركة بدأت من التنسيق في أفغانستان

دوافع كثيرة، برأي مراقبين، قادت الطرفين إلى التوافق على فتح الملف للنقاش من جديد. فلا مكانة إيران ولا روسيا اليوم على المستويين الدولي والإقليمي بنفس المكانة التي كانا عليها عام 2001، كما أن البلدين في العشرين عاماً الماضية اضطلعا بأدوار مشتركة، بدأت من التنسيق في أفغانستان بعد أشهر على الاتفاق المذكور، وتُوّجت بالتعاون العسكري والأمني الذي لا يزالان يقومان به معاً حتى الآن في سوريا والعراق. ولأن هذا التعاون غير مدرج في اتفاقية 2001، فإن التباينات والاختلافات التي تظهر بين فترة وأخرى هي طبيعية، الأمر الذي يستدعي رسم معايير جديدة لتأطير تلك العلاقات من أجل حماية المنجزات المشتركة.

في السياق، يقول الصحافي الإيراني سياوش فلاحبور، إن «توجه طهران نحو موسكو يأتي استمراراً لسياسة البلاد الخارجية المتبعة منذ عقدين، والتي تقوم على توطيد التعامل مع القوى الشرقية في جميع الأصعدة، وإبقاء التعامل مع الدول الأوروبية في الإطار الاقتصادي وبشكل محدد»، لافتاً في حديث إلى «الأخبار» إلى أن «إيران لا تقصد بالقوى الشرقية روسيا والصين فقط، بل ماليزيا وكوريا الجنوبية والشمالية وغيرها». وفي قراءة لدلالات الخطوة الإيرانية مع روسيا والصين، أوضح فلاحبور أن «إيران أرسلت بهذه التوجهات رسالة للغرب مفادها أننا لسنا محتاجون إليكم، بل لدينا خيارات قوية جداً لتعويض الخسائر التي لحقت بنا نتيجة التعامل معكم»، مشيراً في هذا الإطار إلى أن «قدرة إيران على المقاومة والصمود أمام الضغوط والعقوبات تعود إلى علاقاتها القوية مع هذه القوى الشرقية».

انعكاسات سياسية واقتصادية

من جانبها، بيّنت صحيفة «إيران» الحكومية، في معرض تعليقها على الإعلان الذي صدر من موسكو، أن «طهران تعتقد أن هناك فرصة مواتية لها من خلال الاعتماد على قدرة جيرانها القريبين والبعيدين في آسيا والشرق الأوسط»، لكنها في الوقت ذاته اعتبرت في تقرير ورد في القسم السياسي أن «التحرك في خضمّ هذه التطورات نحو صياغة وتوقيع وثيقتين استراتيجيتين مع الصين وروسيا يظهر أن العلاقات بين إيران والدول الآسيوية اتخذت جانباً استراتيجياً في حكومة روحاني». وهو الأمر الذي يدحض عن الحكومة، وفق الصحيفة، كل اتهامات المعارضة لها بأنها مهتمة بالنظر إلى الغرب وتجاهل الشرق. كذلك، رأى الدبلوماسي الإيراني السابق محسن باك آئين، في موافقة روسيا والصين على اتفاقية طويلة الأمد مع إيران، دليلاً على «زيادة الثقة المتبادلة بين الجانبين»، مؤكداً في مقاله بصحيفة «إيران» أن «هذه الأطراف الدولية باتت بهذه الموافقة مقتنعة بأن إيران يمكن أن تكون شريكاً موثوقاً ومستقراً لهم». رؤية باك آئين تقاطعت مع ما جاءت به صحيفة «وطن إمروز»، التي رجحت أن «يكون تمديد الاتفاق الروسي - الإيراني لـ 20 عاماً أخرى، بعد التوافق مع الصين على توقيع اتفاقية لمدة 25 عاماً، علامة على العلاقة الجيدة بين إيران والقوى الشرقية». أمّا الكاتب الإيراني رضا حجت، فوضع هذه «التوافقات الثنائية أو المتعددة الأطراف في سياق سعي الدول الثلاث (روسيا والصين وإيران) لصناعة قرار دولي يقضي بالتخلي عن النظام العالمي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة»، لافتاً في مقال على صفحات «جوان» الأصولية إلى أن «هذا الأمر يشكّل رسالة مهمة تتم متابعتها عن كثب في واشنطن أكثر من بكين أو موسكو».

بحسب مراقبين في طهران، فإن عوائد هذا المستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين طهران وكل من موسكو وبكين ستنعكس إيجاباً على احتياجات إيران، نظراً إلى أن الصين وروسيا، كما تجزم صحيفة «جهان صنعت» الاقتصادية، «تمتلكان القدرة على القيام بعمليات الاستثمار التي لا تلزم إيران». كذلك، فإن التوجه للتوقيع على توافقات استراتيجية مع روسيا والصين في ذات الوقت سيصنع، وفق رأي باك آئين، «توازناً سياسياً أكثر منطقية بين شركاء طهران الاقتصاديين»، فضلاً عن أنه «سيزيل آثار العقوبات التي طالت الاقتصاد الإيراني»، والتي تسببت أيضاً في فراغ في البنى التحتية الإيرانية، حيث يتوقّع سياوش فلاحبور أن «تملأ الاتفاقيات المنوي توقيعها هذا الفراغ».

بدوره، دعا الكاتب الإيراني في صحيفة «خراسان» الأصولية، هادي محمد، إلى انتظار الشكل الذي ستكون عليه ردة فعل أوروبا وكوريا الجنوبية وحتى الهند على هذه الاتفاقيات، بعدما كانوا قد مرّروا بسهولة استهداف المصالح الاقتصادية والأمنية لإيران من قبل أميركا. لكن الخبير في الشؤون الدولية داود هرمبداس باوند، لا يعتقد أن «يُغيّر التفاوض الإيراني مع روسيا كثيراً في موقف الولايات المتحدة»، لأن «موسكو تعطي إيران السلع وعملاتها الوطنية، ولا تتعامل معها بالعملات الصعبة، وهو يُعدّ التزاماً دقيقاً بالعقوبات الأميركية».

إعلانات رسمية

إعلان رقم 1/22

تعلن وزارة الزراعة عن إعادة إجراء استدراج عروض تلزيم تقديم نظام تحديد المواقع (جهاز GPS) لزوم وزارة الزراعة - مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية، بطريقة استدراج العروض لعام 2020، وذلك في مبناها الكائن في بئر حسن مقابل ثكنة هنري شهاب، بتاريخ 2020/8/25 الساعة العاشرة.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض هذا، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص العائد لهذا التلزيم والحصول على نسخة عنه من مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، الكائنة في مبنى الوزارة، الطابق الثالث.
تقدم العروض بالبريد المضمون المغفل او باليد مباشرة، على ان تصل الى قلم مصلحة الديوان - المديرية العامة للزراعة، قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم الذي يسبق التاريخ المحدد لإجراء استدراج العروض.
بيروت في 2020/7/20
وزير الزراعة
عباس مرتضى
التكليف 747

إعلان تلزيم شراء عبوات مخصصة لانتاج الشتول المرجية

لزوم مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية
التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه الخامس والعشرون من شهر آب 2020، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت لحساب وزارة الزراعة – مناقصة تلزيم شراء عبوات مخصصة لانتاج الشتول الحرجية لزوم مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية.
- التأمين المؤقت: مليونا ليرة لبنانية فقط لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة ديوان المديرية العامة للزراعة الكائنة في منطقة بئر حسن – مقابل ثكنة هنري شهاب – الطابق الثالث.
يجب ان تصل العروض إلى قلم إدارة المناقصات قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 750

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لإجراء مزايدة لبيع مواد غير صالحة للاستعمال موجودة في عدد من دوائر الجنوب التابعة لمديرية التوزيع في المناطق ومستودع الغاز ومعمل الذوق، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/12625 تاريخ 2019/12/5، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/8/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 23 تموز 2020
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 748

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب عبدالله عبد الكريم زعيتر سندات تمليك بدل ضائع لموكلته زينب وأميرة بنتا محمد مشيك بحصتيهما بالعقارين 1627، 1623 الحدث، وبصفته وكيلاً عن المشتري بحصة البائع علي حسن مشيك بالعقارين 1624، 1650 الحدث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب حسن محمد يزبك لنفسه سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 409، 413 حوش الرافقة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب محمد معين العزير بصفته مفوضاً بعقد البيع سند تمليك بدل ضائع لمورث البائعين فؤاد ابراهيم السيقلي بحصته بالعقار 306 شمسطار.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي خضر الرمح بصفته مفوضاً بعقد البيع سندي تمليك بدل ضائع يحصتي البائعين خضر عبد الكريم الرمح وسليمان عبد الكريم الرمح بالعقار 223 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب حسن علي حميه لمورثة مورثته فوزية رضا نظام سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 84 طاريا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب مزهر عزات شريف شهادة تأمين بدل ضائع بالعقارين 734، 1830 لمصلحة مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ش.م.ل. من منطقة اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي شحادي الساحلي لمورث موكلته حسن عبد حسن قاسم سندي تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارين 681، 682 بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب علي أحمد ديب هزيمه لمورثة موكله ورد علي شومان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1852 سرعين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

إعلان بيع بالمزاد العلني صادر عن دائرة تنفيذ حاصبيا

في المعاملة التنفيذية رقم أساس 2016/14
المنفذ: بنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
وشركة كفالات ش.م.ل.
المنفذ عليه: رامي فضل الله أبو سعد - الخلوات.
موضوع التنفيذ: عقد قرض وعقد تأمين – استنابة دائرة تنفيذ بيروت رقم 2014/1705.
- تاريخ تبليغ الإنذار التنفيذي: 2014/10/30
- تاريخ قرار الحجز: 2015/1/30 - تاريخ تسجيله: 2015/12/9
- تاريخ محضر الوصف: 2017/6/7
- تاريخ إبلاغ المخاترين: 2017/6/16 و2017/6/23
- بيان العقار المحجوز ومشتملاته:
- عقار غير ممسوح في منطقة الخلوات العقارية – محلة مراح الصليعه الفوقا – أرض سليخ صخرية منحدرة يحتوي على أشجار برية من السنديان والملول.
- حدود العقار: شمالاً: عقار خليل أبو إبراهيم.
غرباً: عقار يوسف أبو سعد.
جنوباً: عقار مهنا حسين أبو سعد.
شرقاً: عقار نايف جبر أبو سعد.
- مساحة العقار: 15800/ 2م مترا مربعاً.
- قيمة التخمين: 158,000,000/ل.ل. مائة وثمانية وخمسون مليون ليرة لبنانية.
- بدل الطرح: بعد التخفيض 10% = 85,320,000/ ل.ل. خمسة وثمانون مليوناً وثلاثمائة وعشرون الف ليرة لبنانية.
- موعد المزايدة: يوم الخميس الواقع فيه 2020/8/7 الساعة الثانية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة التنفيذ في حاصبيا في قاعة المحكمة.
- شروط المزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة في المزايدة أن يودع بإسم رئيس دائرة التنفيذ في حاصبيا قيمة الطرح في صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة أو تقديم كفالة مصرفية وافية وعليه إتخاذ محل إقامة له ضمن نطاق هذه الدائرة وإلا عد قلمها مقاماً مختاراً له ويجري تبليغه جميع الإجراءات، وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة، إيداع كامل الثمن بإسم رئيس دائرة تنفيذ حاصبيا في صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة وإلا فعلى عهدته يضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه دفع الثمن ورسوم التسجيل والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5% من دون حاجة لإنذار وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الإحالة.
مأمور تنفيذ حاصبيا
أسامة أبو كمر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب زهرة محمد يونس سند بدل ضائع للعقار 679 الصرفند.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب عباس عبدالحسين شومان بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 741 الخرايب بإسم حسين عبدالحسين شومان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد علي خليفة لموكله أحمد رمزي حسن خليفة سند بدل ضائع للعقار 6H/1052 قناريت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب يوسف إبراهيم معنّيه سند بدل ضائع للعقار 7/919 مية ومية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد شبلي بوكالته عن محمد يوسف جقل بوكالته عن حسين سويدان بوكالته عن زينب سليمان طفلاً لمورثها إبراهيم زين البعلبكي سند بدل ضائع للعقار 1000 بازورية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد شبلي بوكالته عن محمد يوسف كعدي سند تمليك بدل ضائع للعقار 189 التعزانية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالتكليف في عاليه
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد يوسف عيد سند بدل ضائع للعقار 1899 معركة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب رضا محمد مراد سند بدل ضائع للعقار 99 مجدلزون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب هلال حيدر لموكلته سكيبه علي سرحان سند بدل ضائع للعقار 582 الحلوسية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب سميح عبد المنعم فرحات لموكلته كوثر عبد المنعم فرحات شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 1564 عنقون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب اسامة نزيه جابر لموكله حسن علي الطحيلي بصفته أحد ورثة علي مصطفى شكر شهادة قيد مؤقتة بدل ضائع بحصته بالعقار رقم 2529 منطقة عنقون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
القاضي العقاري محمد الحاج علي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب فؤاد جورج جبور وكيل لوريس يوسف كعدي سند تمليك بدل ضائع للعقار 189 التعزانية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري بالتكليف في عاليه
هيثم طربيه

سينما

وثائقي عن القائد الشيوعي الشهيد بلسان رفاقه وأهله

جان رطل: ملحمة «المير» الايوبي وفقراء طرابلس

خريستو المرّ

في فيلمه الوثائقي «المير»، يرسم المخرج والمسرحي جان رطل ملامح من شخصية نضالية شيوعية من طرابلس هو مسؤول الحزب الشيوعي في طرابلس والشمال، أحمد المير الأيوبي» («أبو حسن»). توسّل رطل في لوحته التصويريّة شهادات عدد ممنّ عاصروا «المير»، وكذلك أولاده.

من خلال وجوه الذين تحاورهم كامرا رطل، يتلمّس المشاهد ملامح من شخصيّة المير، فهو القيادي الشيوعي الطرابلسي الذي كان يرعى رفاقه في الحزب منذ كان حزباً سرّياً غير مرخّص له، حتّى أواخر السبعينات. لو كان المير كاهناً مسيحيّاً، لقيل فيه إنّه كان راعياً صالحاً لرعيّته: يحتضن رفاقه في الحزب، لا يهمّش الأطفال، بل يدعهم يأتون إليه في اجتماعاته «التبشيريّة»، يُرفق بالصغار في النضال ويشجّعهم، يفتح الأبواب المغلقة ليُخرج منها المعتقلين في السجون بسبب منشور ينشر «البشارة»، يعمل بصبر على استمالة قلب وعقل محدّثيه، فلا يقدّم إليهم إلاّ ما باستطاعتهم احتماله بل يترك لحرّيتهم أن تستجيب. متواضع القلب لا يتوانى عن تأنيب رفاقه الشيوعيّين إن اتّخذوا مواقف شوفينيّة من رفاقهم في الحزب أو انفكّين عن العمل اليدوي. كان المير ملتصقاً برفاقه، قيادياً دون استكبار، أي قياديّاً حقيقيّاً. يرتبط فيه روح التعاطف مع الآخر والاهتمام بحاجاته، بالموقف الجريء في الأزمات. هو بُطرس الحزب الشيوعي في طرابلس كما وصفه أحد رفاقه، أي «الصخرة» التي بنى عليها الحزب نفسه، وهو حرٌّ في قراره، ولهذا اغتيل تحت منزله في 13 حزيران (يونيو) عام 1979. كلّ هذه الملامح الشخصيّة يصوّرها رطل خارجةً من فم رفاق ورفيقات المير. لكن في فيلمه عن المير مع 41 شخصيّة ثقافيّة سياسيّة وحزبيّة، يتجاوز الحوارُ الفوتوغرافي الذي يديره رطل رسم صورة بهيّة للمير. من خلال تفاصيل الملحمة التي يقصّها المتحاورون، يطلّ بنا الحوار على ملامح الحياة السياسية في طرابلس ولبنان ليس من وجهة نظر القوى الخارجيّة ولا القيادات الحزبيّة، وإنّما من وجهة نظر الناس الذين عاشوها واختبروها من مواقعهم كبشر يفكّرون ويتصرّفون ويؤمنون بقضايا، ويصارعون من أجلها.

«الأحياء هم هؤلاء الذين يصارعون» كتب فيكتور هوغو مرّة، وهؤلاء الذين قصّا قصّتهم الشخصيّة مع المير حكوا لنا حكاية أخرى، حكاية شعب طرابلس: عمّالها وطلاّبها ومثقّفيها وصيّاديها ونقابيّيها ما بين الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي. حكوا لنا حكاية شعب تفتّحت عيناه في الستّينات على واقع أنّ 40% منه يعيش تحت خطّ الفقر، بينما 84% من المدّخرات بيد 3 إلى 4% من الأسر؛ وتفتّحت عيناه على أنّ 4% من اللبنانيّين يستأثرون بثلث الدخل الوطني، بينما لا ينال 50% منهم أكثر من 18%. شعب تفتّحت عيناه على أنّ 13 عائلة لبنانيّة تُشرف على 47% من مجموع رساميل الشركات الصناعيّة، وعلى 30% من رأس مال البنوك والشركات الماليّة، وعلى 29% من شركات النقل، وعلى 14% من الشركات العقاريّة. هذه كلّها أرقام من نهاية الستّينات وبداية السبعينات. تمكّن الفيلم من رسم حياة سياسية شعبية نضرة يتأجّج فيها توق الناس إلى الحرية من الفقر والجوع والقبضة البوليسية للمستأثرين بالخيرات. تمكّن رطل في ساعة وأربع عشرة دقيقة ليس فقط من رسم ملامح أحمد المير الأيّوبي، بل أيضاً ملامح مدينة تنفض عنها إهمال الدولة، تغلي فكريّاً، في حراك مُستعر، يختبئ فيها أعضاء حزب غير مرخّص وملاحق، ويتعاون بناتها وأبناؤها في بناء ملامحها الحيويّة الشعبيّة في الستّينات. في فيلم رطل، نرى كيف كانت قلباً نابضاً تلك الطرابلس-الطرف الذي يرزح تحت إهمال مُبرمَج، ويتربّع فيها سياسيّون تقليديّون دون عمل جدي لانتشال صيّاديها وفقرائها من فم الوحش الرأسمالي الذي كان يحكم لبنان منذ ولادة الدولة على يد القابلة الفرنسية. نرى نقابات تتظاهر، ومجتمعاً يتحوّل، ووحدة تتكوّن، في نضالات رائعة. تكتشف اختلاط بين النساء والرجال في العمل السياسي المشترك، وتستاء من رعاع يستخدمون الذكورة لمهاجمة عمل سياسي فقط لأنّه يشتمل على نساء. تكتشف بشراً من طوائف مختلفة يعملون معاً من دون تمييز ولا تحفّظ ولا حساسيّات، يعملون في وحدة فقط لأنّهم يؤمنون بقضيّة السفر، العناق الأخير، وقوع المير الأخير، إشارته لهم بألّا يقفوا على الشرفة، دخوله المستشفى، رحيله، ومقاومة الأم المناضلة لبلطجيّة المتأسلمين المسلّحين في الحرب الأهلية. لم يستطع ابنه زياد أن يشكّل صورة الأب في وعيه لصغر سنّه يوم اغتيل والده، يتساءل زياد في الفيلم إن كان من الأصعب أن يعرف الإنسان والده ويفقده، أم ألّا يعرفه أبداً. ربّما لم يجلس زياد مع إنسان عرف والده ثمّ اغتيل ودُفن من غرباء، فلم يشارك أهله في دفنه، هذا أصعب لأنّ الحداد لا يتمّ، ويتكرّر بشكل لا ينتهي. أمّا الأصعب والأصعب، فهو ألّا يعرف الإنسان مصير محبوبيه.

50 ألفاً خرجوا في تشييع أحمد المير الأيّوبي في نهاية السبعينات. 50 ألفاً رفضوا الاغتيال، 50 ألفاً عبروا الطريق الرئيسي للمدينة غير عابئين بحواجز، 50 ألفاً عبروا ليسلّموا المير لرحمة الله. يقول اليوم البعض ألّا يحلم اللبنانيّون بالتغيير، كأنّ استسلاماً ثلّة من الذين يرتكبون جريمة يوميّة بحقّ الناس، على السلطة في البلاد، هو قدر لا يُردّ. لكنّ هذا الكلام لا منطقيّ ولا يُصرف في التاريخ الذي يُبدّل كلّ شيء، هؤلاء واهمون لأنّهم لا يعرفون أنّ ما يقولون إنّه حلم غير ممكن قد تحقّق جزئيّاً يوم مشى 50 ألفاً في طرابلس خلف أحمد المير الأيّوبي، ويمكنه أن يحصل مجدّداً، كما لاح في انتفاضة 17 تشرين 2019.

لكن اغتيال المير «مثل الكثير من الاغتيالات التي حصلت في لبنان، لم يُفتح [فيه] تحقيق جدّي رسميّ، ولم يصدر [فيه] أيّ تقرير من جهة رسميّة يكشف منفّذي ومخطّطي اغتيال أحمد المير الأيّوبي». بهذه العبارة ينهي المخرج جان رطل فيلمه كأنّ هذه العبارة-النهاية اتّهام ليس فقط للفاعل «المجهول» ولكن مساءلة للحزب الشيوعيّ نفسه: هل طالب الحزب بتحقيق في هذا الاغتيال (أو قام به في غياب الدولة) وغيره من الاغتيالات أم لا؟ وهذا يُعيدنا إلى تشييعنا الدينيّ الذي استعرناه في بداية هذه المقالة، أتكون قيادات الحزب تصرّفت كما قيادات الكنيسة في أسوأ ما تكون عليه: تستهتر بالحقّ أو تصمت عنه، وتعذر نفسها بألف حجّة وحجّة، وتتلهّى بعجن وخبز الكلام المنمّق الذي يفقد معناه طالما ليس مرتبطاً بأفعال وبعدالة علنيّة؟ لا نعرف من اغتال حسن المير الأيّوبي، لكنّنا نعرف أنّ غياب العدالة في هذا الاغتيال، كما في غيره، يسهم في استمرار نهج غياب العدالة في لبنان؛ ونعرف بالتأكيد أنّ ما سمح باغتيال حوالى 200 ألف إنسان خلال الحرب الأهليّة هو غياب العدالة الاجتماعيّة وحشيّة النظام الطائفيّ والطبقيّ العفن. هذا النظام يتابع اليوم تهديم الإنسان في لبنان جسديّاً بالمرض وقلّة التغذية، ونفسيّاً بفقدان الأمان الاجتماعي، وروحيّاً بالفكر الطائفيّ الذي يشوّه الإيمان والضمير.

فيلم المخرج والمسرحيّ جان رطل يرسم ملحمة مدينة، ملحمة أناس أحبّوا الفقراء ودافعوا عنهم، وبعضهم جلسوا كهولاً أو استقلّوا مرضى أمام كاميرا رطل. يرسم ملحمة أناس أحبّوا فبذلوا، ويبذلون اليوم من أجل أن ينجو الذين يسحقُ وحشُ الرأسمال حياتَهم؛ «وهل من حبّ أعظم من هذا: أن يبذل الإنسان نفسه من أجل أحبائه»، كما قال يسوع يوماً؟ الفيلم تعبيرٌ حبٌّ من المخرج جان رطل لفقراء طرابلس، فرَسَم إحدى ملاحمهم في ملحمة أحمد المير الأيّوبي.

> كان «بُطرس» الحزب الشيوعي في طرابلس، أي «الصخرة» التي بنى عليها الحزب نفسه

واحدة؛ وتلاحظهم في الفيلم واحداً حتّى اليوم رغم انحسار العمل الحزبي الشيوعي على أرض المدينة. ترى تاريخاً يتشكّل على الشاشة متخفّياً في وجه المير، يظهر في ملامح وجهه وفي تفاصيل تصرّفاته، وترى وجوه الذين يشهدون للمير تضيء، وتصبح أكثر توهّجاً أثناء تذكّرهم لتاريخ وضعوا عليه بصماتهم، فهم يعرفون أنّهم حقّقوا بعض الانتصارات (كتأسيس جامعة وطنيّة) وأنّهم حتّى لو لم يتسلّموا حُكماً، ورغم تقهقر حزبهم، إلا أنّهم كانوا أنفسهم، ولم يخونوها، ولم يتصعلكوا ويبيعوا أنفسهم عند من امتلك الميارات. سرّ التوهّج في عيون ووجوه هؤلاء الذين فشلوا في تحقيق أهدافهم، هؤلاء الذين كانوا جالسين (أو مستلقين تبعاً لحالة البعض الصحّية) أمام عدسة رطل التي استنطقتهم بهدوء وخفر، سرّ ذاك التوهّج أنّ أصحابه بقوا أحياء لأنّهم تبعوا من حيث لم يعرفوا وصيّة يسوع: «من يريد أن يُخلّص نفسه يُهلكها، ومن يُهلك حياته من أجل الخير المُفرح يُخلّصها، وماذا ينفع الإنسان لو ربح العالم كلّه وبخس نفسه؟». سرّ توهّجهم أنّهم بقوا أمناء لأنفسهم، وإن نظروا في وجوههم اليوم، هم يتأمّلونها بوداعة وثقة بأنّهم لم يحوّلوا أنفسهم إلى أشياء في سوق النخاسة العالميّ القائم بين عبيد يمتلكهم المال كما يمتلكونه، وأناس مستعدّين لبيع أنفسهم من أجل امتلاكه. لا شكّ أنّ رفاق المير الذين تحدّثوا هم أحياء عند ربّهم يرزقون لأنّهم بقوا شهوداً للحرّية والحياة، بينما مؤمنون كثيرون بقوا أمواتاً في كفن الطائفيّة والكراهية للآخر واستعباد النفس للزعيم، عوض التحرّر الذي في الله والذي يُترجم وحدة إنسانيّة مع الآخرين.

يبقى الجانب الشخصي من المير وعائلة المير. يطلّ أولاده ليضعوا بصماتهم على لوحة رطل، كأطفال يرسمون بأيديهم بعفويّة. يرسمون وجه أبيهم الآخر: اهتمامه، تشجيعه لأولاده وفقرها، الكرم، وقت الطعام، في المنزل، هو في الواقع ميت. تناسخ خلدون بعد ذلك باسم دوف الإسرائيلي. فلسطين ليست فقط جغرافيا، ليست آثاراً تركها الفلسطينيون في مدنها ومنازلها. هي الآن هوية وحياة وأطفال سرقهم الصهاينة. الحنين يتحوّل الآن إلى إدراك ويقظة، ومعرفة وأسئلة وجودية وهوية مفقودة. هل هذان نفس الكرسيين اللذين بقيا في هذه الغرفة لعشرين عاماً؟ الطاولة؟ ريش الطاووس؟ صورة القدس المعلقة على الحائط؟ خلدون؟ أوهامنا عنه؟ الأبوة؟ البنوّة؟ ما هو الوطن؟ أسئلة أكبر بكثير من مجرّد دموع وذكريات وصدمة وحزن وحنين...

في الرواية، يصرّح سعيد لصفية أنّه كان نادماً على معارضته خطة ابنهما الثاني خالد للانضمام إلى الفدائيين، ويقول: «كنت أتساءل فقط. أفتش عن فلسطين الحقيقية. فلسطين التي هي أكثر من ذاكرة، أكثر من ريشة طاووس، أكثر من ولد، أكثر من خرابيش قلم رصاص على جدار السلم. وكنت أقول لنفسي: ما هي فلسطين بالنسبة إلى خالد؟ إنه لا يعرف المزهرية، ولا الصورة، ولا السلم، ولا الحليصة ولا خلدون، ومع ذلك فهي بالنسبة له جديرة بأن يحمل المرء السلاح ويموت في سبيلها، وبالنسبة لنا، أنت وأنا، مجرّد تفتيش عن شيء تحت غبار الذاكرة، وانظري ماذا وجدنا تحت ذلك الغبار... غباراً جديداً أيضاً؛ لقد أخطأنا عندما اعتبرنا أنّ الوطن هو الماضي فقط. أما خالد، فالوطن عنده هو المستقبل، وهكذا كان الافتراق، وهكذا أراد خالد أن يحمل السلاح. عشرات الألوف مثل خالد لا تستوقفهم الدموع المغلولة لرجال يبحثون في أغوار هزائمهم عن حطام الدروع وتفل الزهور، وهم إنما ينظرون للمستقبل، ولذلك هم يصحّحون أخطاءنا، وأخطاء العالم كله... إن دوف هو عارنا، ولكن خالد هو شرفنا الباقي... ألم أقل لك منذ البدء إنه كان يتوجّب علينا ألا نأتي... وإن ذلك يحتاج إلى حرب؟» مقطع من الرواية يختصر الفيلم كله. بالنسبة إلى كنفاني، كان محتماً أن يموت خلدون، الذي يمثل ما كان يُعتبر ماضياً خالداً، بينما يعيش خالد، الذي يمثل مستقبلاً خالداً.

ببساطة وعمق وصدق كلمات غسان كنفاني، قدم قاسم حول الفيلم. وباحترام، قدّم فكر كنفاني الذي لا يزال راهناً إلى اليوم. وحوّل الفلسطيني من شخص يتحدّد بيولوجياً بالولادة لأبوين فلسطينيين إلى صاحب المبادئ التحريرية. فالصراع أكبر من صراع جغرافي، إنه صراع أخلاقي يتعلّق بمفهوم العدالة. فلسطين قلم، ويمكن أن تصبح إسرائيل بشطبة يهودياً أوروبياً بين ليلة وضحاها. ما قدمته الرواية والفيلم طريقة تسمح بالحنين إلى الماضي ولكن من خلال نبذ البكاء على الخسائر التي تُعتبر قابلة للاسترداد، ووضع هدف للمستقبل يرسم خطّة للتعافي، ليس من جغرافيا الماضي، لكن من جغرافيا الحاضر. ما قدمه الفيلم وكنفاني هو حنين ثوري لمستقبل كمبدأ تنظيمي، وليس ماضياً يمجّد الذكريات ويغرق في الفكر الانهزامي. «أتعرفين ما هو الوطن يا صفية؟ الوطن هو ألا يحدث ذلك كلّه»

«عائد إلى حيفا»: منصّة «مؤسسة الفيلم الفلسطيني» إلى جانب أفلام أخرى - www.palestinefilminstitute.org

zoom

شريط قاسم حول على منصة «مؤسسة الفيلم الفلسطيني»

«عائد إلى حيفا»... بالكفاح المسلّح!

على منصّة «مؤسسة الفيلم الفلسطيني»، طُرح أخيراً فيلم قاسم حول «عائد إلى حيفا» (1982) عن رواية الشهيد والمناضل والأديب الفلسطيني المعروف. مناسبة للعودة إلى تلك الرواية التي تعتبر منارةً أدبية وسياسية ووطنية عن الهوية والذاكرة والفلسطينية بعد النكبة. ونبذ الفكر الانهزامي والمقاومة بوصفها الطريق الوحيد للعودة!

شفيق طبارة

كانت خسارة الفلسطينيين لأراضيهم الصدمة التي شكلت هويتهم بعد عام 1948، سواء مَن نفيوا أو الذين ظلوا في فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. خسارة الأرض طبعت حياة الفلسطينيين جميعاً، حتى الذين وُلدوا بعد النكبة. بالنسبة إلى فرويد، صدمة الخسارة هي التي تحدّد الهويّة بشكل أساسي. وبالنسبة إلى الراحل إدوارد سعيد، لا يمكن التفكير في الهوية أو تكوينها أو تخيلها من دون الانهيار والفشل الأول. لكن كيف يمكن للفلسطينيين أن ينتموا إلى هوية، وإلى فلسطين التي لم تعُد للفلسطينيين، ليس لأنّها انقرضت، دُمّرت بكارثة طبيعية، غرقت تحت الماء أو دمرها هجوم نووي تركها غير صالحة للسكن، إذ عندها سيظلون منغمسين في حزن جماعي وطني، وسيضطرون إلى الحداد على خسارتهم... بل لأنّها قد سُرقت وأخذت بالقوة ومُنع أهلها من استعادتها. على الرغم من الحداد، قاوم الفلسطينيون منذ عام 1948، لاستعادة ارتباطهم بالأرض وتجديد أسس هويتهم التي فقدوها بعد النكبة. هذا الارتباط والبحث عن الهوية يشكلان جوهر فيلم «عائد إلى حيفا» (1982) للمخرج العراقي قاسم حول عن رواية غسان كنفاني بالعنوان نفسه (1969). تثير الرواية والفيلم سؤال الهوية، سؤال الإنسان، هل الإنسان ينتمي للحمه ودمه أم ينتمي لثقافته؟ أسئلة طرحها كنفاني في روايته وحول في فيلمه، كان من المبكر طرحها، لكنها كانت أساس الفكر الفلسطيني الذي يبحث عن هويته المفقودة، ففي النهاية «الإنسان هو قضية».

عام 1967 أتيحت للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة حديثاً فرصة زيارة الأماكن التي طردوا منها عام 1948. سعيد (بول مطر) وصفية (حنان الحاج علي)، زوجان فلسطينيان طُردا من حيفا، يزوران المنزل الذي كان يوماً ملكاً لهما. مريم (كرستين شورن)، يهودية ناجية من المحرقة وصلت إلى حيفا مباشرة بعد التهجير وسكنت منزلهما. تسمح لهما بالدخول، هما العائدان أملاً باكتشاف شيء ما عن ابنهما خلدون (جمال سليمان) الذي تركاه في المنزل في أحد صباحات نيسان (أبريل) 1948 وكان لا يتعدى الخمسة أشهر. مريم وزوجها يتبنيان الطفل، ويعطيانه اسماً عبرياً: دوف هو الآن جندي في الجيش الإسرائيلي!

كان يمكن للمخرج العراقي قاسم حول أن يحوّل رواية كنفاني، وما تحمله من أسئلة وجودية وفكرية جديدة نوعاً ما على الفكر الفلسطيني، إلى بروباغندا بكل سهولة، لكن ما قدمه المخرج هو مواجهة مؤثرة بين أشخاص متباعدين في الفكر، لكن يجمعهم بيت واحد وطفل ونزوح وهروب من الموت. العائلة الفلسطينية المظلومة تقابل أعداءها بحزن نبوي يفوق الغضب. لم تأتِ لاسترجاع ما هو ملك لها: «إخراجك من البيت يحتاج إلى نضال» يقولها سعيد. هما يبحثان عن ولدهما، الذي لم يعُد ملكهما أيضاً!

يمزج قاسم حول المشاهد المصوّرة بمشاهد وثائقية، يدخلها ببعضها، إلى درجة أننا لا نتمكّن من التفرقة بينها. يحوّل أحرف كنفاني إلى صور من دون كلمات. يرينا ويسمعنا صوت دعسات الجنود الإسرائيليين. صوت الساعة التي تدق مع كل ثانية مرّت وتمر خلال السنوات العشرين الماضية. أيدي الزوجين التي تظهّر شعورهما من دون النطق بحرف. وجوه تفتقد إلى التعابير وشفاه تنطق بما هو أشد وأعمق من أيّ نظرة. صوّر قاسم حول ما كتبه كنفاني، بقي مخلصاً للرواية رغم صعوبة المطلوب. حوّل شمال لبنان (مكان التصوير) إلى حيفا، وميناء طرابلس إلى ميناء حيفا يوم النزوح. استطاع أرشفة غير المادي والغائب الذي يتعذّر الوصول إليه في أوقات الأزمات. جعل السكان ومشاعرهم ومشاكلهم يوم النزوح مرئية. ولا يمكن تجاهل الشبه (أو التأثر)

> تأثّر بمشهد مذبحة المدنيين في فيلم «المدرعة بوتمكين» لسيرجي آيزنشتاين

الكبير بين مشهد مذبحة المدنيين على درجات الأوديسة في فيلم «المدرعة بوتمكين» (1952) لسيرجي آيزنشتاين ومشهد النزوح في بداية «عائد إلى حيفا» ونهايته.

صوّر قاسم حول ما كتبه كنفاني عن جغرافيا مدينة حيفا، قبل أن تقع في يد القوات الإسرائيلية وكيف حُفظت في الذاكرة الفلسطينية أو على الأقل في ذاكرة سعيد، وكيف أصبحت بعد استعمارها خلال العقدين التاليين. سعيد وصفية عادا إلى حيفا، ليعيشا الصدمة من جديد. طوال الطريق في السيارة، يحاول سعيد الاستحواذ على حيفا والحفاظ عليها ومنع الصور وأسماء الطرقات الجديدة من أخذ مكان المدينة التي يعرفها والصور التي تختزنها ذاكرته عنها. هكذا، نشهد صراعه للحفاظ عليها وهو يسافر في السيارة وفي ذهنه من الحاضر إلى الماضي، بمجرّد وصوله، سرعان ما يُدرك أن حيفا ليست حيفا الماضي، ولا ينبغي أيضاً أن تكون حيفا المستقبل، وأنّ لا الأصول الجغرافية ولا البيولوجية هي حتميّة للفلسطينيين. فالمعادلة بالنسبة إلى سعيد «الإنسان هو السبب» والأصل في كل ما حصل ويحصل وسيحصل!

عندما دخل سعيد وصفية الصامتة منزلهما في حيفا، شهدا تحوّله وتفاصيله، حتى أعداد الريش الناقصة في المزهرية. أدركا بسرعة أن الحنين إلى ما كان عليه البيت في السابق ليس هو طريق العودة إلى فلسطين. لاحظا أن خلدون الفلسطيني، ابنهما الذي بقي في المنزل، هو في الواقع ميت. تناسخ خلدون بعد ذلك باسم دوف الإسرائيلي. فلسطين ليست فقط جغرافيا، ليست آثاراً تركها الفلسطينيون في مدنها ومنازلها. هي الآن هوية وحياة وأطفال سرقهم الصهاينة. الحنين يتحوّل الآن إلى إدراك ويقظة، ومعرفة وأسئلة وجودية وهوية مفقودة. هل هذان نفس الكرسيين اللذين بقيا في هذه الغرفة لعشرين عاماً؟ الطاولة؟ ريش الطاووس؟ صورة القدس المعلقة على الحائط؟ خلدون؟ أوهامنا عنه؟ الأبوة؟ البنوّة؟ ما هو الوطن؟ أسئلة أكبر بكثير من مجرّد دموع وذكريات وصدمة وحزن وحنين...

في الرواية، يصرّح سعيد لصفية أنه كان نادماً على معارضته خطة ابنهما الثاني خالد للانضمام إلى الفدائيين، ويقول: «كنت أتساءل فقط. أفتش عن فلسطين الحقيقية. فلسطين التي هي أكثر من ذاكرة، أكثر من ريشة طاووس، أكثر من ولد، أكثر من خرابيش قلم رصاص على جدار السلم. وكنت أقول لنفسي: ما هي فلسطين بالنسبة إلى خالد؟ إنه لا يعرف المزهرية، ولا الصورة، ولا السلم، ولا الحليصة ولا خلدون، ومع ذلك فهي بالنسبة له جديرة بأن يحمل المرء السلاح ويموت في سبيلها، وبالنسبة لنا، أنت وأنا، مجرّد تفتيش عن شيء تحت غبار الذاكرة، وانظري ماذا وجدنا تحت ذلك الغبار... غباراً جديداً أيضاً؛ لقد أخطأنا عندما اعتبرنا أنّ الوطن هو الماضي فقط. أما خالد، فالوطن عنده هو المستقبل، وهكذا كان الافتراق، وهكذا أراد خالد أن يحمل السلاح. عشرات الألوف مثل خالد لا تستوقفهم الدموع المغلولة لرجال يبحثون في أغوار هزائمهم عن حطام الدروع وتفل الزهور، وهم إنما ينظرون للمستقبل، ولذلك هم يصحّحون أخطاءنا، وأخطاء العالم كله... إن دوف هو عارنا، ولكن خالد هو شرفنا الباقي... ألم أقل لك منذ البدء إنه كان يتوجّب علينا ألا نأتي... وإن ذلك يحتاج إلى حرب؟» مقطع من الرواية يختصر الفيلم كله. بالنسبة إلى كنفاني، كان محتماً أن يموت خلدون، الذي يمثل ما كان يُعتبر ماضياً خالداً، بينما يعيش خالد، الذي يمثل مستقبلاً خالداً.

ببساطة وعمق وصدق كلمات غسان كنفاني، قدم قاسم حول الفيلم. وباحترام، قدّم فكر كنفاني الذي لا يزال راهناً إلى اليوم. وحوّل الفلسطيني من شخص يتحدّد بيولوجياً بالولادة لأبوين فلسطينيين إلى صاحب المبادئ التحريرية. فالصراع أكبر من صراع جغرافي، إنه صراع أخلاقي يتعلّق بمفهوم العدالة. فلسطين قلم، ويمكن أن تصبح إسرائيل بشطبة يهودياً أوروبياً بين ليلة وضحاها. ما قدمته الرواية والفيلم طريقة تسمح بالحنين إلى الماضي ولكن من خلال نبذ البكاء على الخسائر التي تُعتبر قابلة للاسترداد، ووضع هدف للمستقبل يرسم خطّة للتعافي، ليس من جغرافيا الماضي، لكن من جغرافيا الحاضر. ما قدمه الفيلم وكنفاني هو حنين ثوري لمستقبل كمبدأ تنظيمي، وليس ماضياً يمجّد الذكريات ويغرق في الفكر الانهزامي. «أتعرفين ما هو الوطن يا صفية؟ الوطن هو ألا يحدث ذلك كلّه»

بول مطر وحنان الحاج علي في مشهد من الفيلم

جمال سليمان وكرستين شورن في الفيلم

«عائد إلى حيفا»: منصّة «مؤسسة الفيلم الفلسطيني» إلى جانب أفلام أخرى - www.palestinefilminstitute.org

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 تموز 2020 العدد 4110

مروان محفوظ... كورونا لم يسمع بالزمن الجميل

بشير صفير

«لا لا لا لا لا لا لا صوتك ما بيسوى أبداً»... استشاط «نخلة التنّين» (الراحل جوزيف صقر) غضباً، موجّهاً الكلام إلى المتباري (مروان محفوظ) الذي أتاه في اللحظة الأخيرة للمشاركة في مسابقة فحص أصوات، اعتقد أنها انتهت بتكريسه مطرباً أولاً وأخيراً في قهوته. الأمير ينازل الملك ويهدّد عرشه، في مشهد المبارزة بـ«الآهات» الذي أبدع فيه زياد الرحباني (1956)، الفتى يومها، في مسرحيته الأولى «سهرية» (1973). الملك رحل بالأمس، والأمير رحل أول من أمس. بدون مهلة، قتل كورونا مروان محفوظ، صاحب الشخصية والنفسية المعكوستَين في نبرة صوته إن تكلّم وإن غنّى: طيّب، أنيق وصُلْب. قتله ولم ينتصر عليه لأنّ الأغاني الجميلة لا تمرَض ولا تموت.

مشوار مروان محفوظ (اسمه الأصلي أنطوان محفوظ) في الفن هو من النوع الذي انقرض: ولد في المريجات (البقاع) عام 1942. عشق الفولكلور والزجل والفن الشعبي فغنّاها في منطقته، ثم انتقل إلى بيروت أواسط الخمسينيات لتدعيم الموهبة بالتهذيب والمعرفة الأكاديميَّين. جاهد في الأعمال الصغيرة لدفع تكاليف دراسته الموسيقية في «المعهد الوطني» حيث تولّى سليم الحلو وغيره تعليمه وتوجيهه. رصدته الأذن الذهبية، أي أذن عاصي الرحباني (ومن غيره؟)، عندما شارك في أحد برامج الهواة الفنية (الفن هوايتي) على تلفزيون لبنان في الستينيات، كشخصية يمكن أن تملأ مكاناً في المشروع الفني المنطلق من الفولكلور لتطوير الأغنية الشعبية اللبنانية.

شارك في معظم أعمال الأخوين رحباني المسرحية الغنائية بين 1965 و1973، لكنّ وَفْرة العمالقة أبقته بعيداً عن أدوار البطولة، إلى أن جاءت «سهرية» لتكون وتبقى أهم محطة في مسيرة مروان محفوظ الفنيّة الغنائيّة والتمثيليّة، تقريباً بدون منازع. هو الشاب اللطيف والمحترم الذي أتى للمشاركة في مسابقة فحص الأصوات، قبل أن يقع في حب ياسمين (جورجيت صايغ) وتبدأ الحكاية بين الوالد الخائف على مكانته الفنية في قهوته وعلى ابنته مِن أنْ تُدخِل هذا التهديد إلى البيت. يبدأ التشنّج وتتوالى الأغنيات الجميلة، بين الحب والتحدّي، لتبلغ النهاية السعيدة، حيث تعترف المواهب بعضها ببعض ويسلّم «المعلّم» الشعلة للشباب وتلتقي القلوب العاشقة في فائض من الفرح الذي تضيئه نجوم الليل. في المسرحية نسمع من مروان محفوظ «يا سيف العالإعدا طايل» (وموالها «يا خيل الليل» الذي يجمع بين الزجل في الشكل، أي العتابا، والمروءة البدوية في اللحن والأداء) و«خايف كون عشقتك»، «مدري كيف جنّيت يا قلبي وحبّيت» و«في عيون بتبكي» (ديو مع جورجيت صايغ، التي تلاقيه أيضاً في الختام بـ«نجوم الليل تضَوّي الليل») وغيرها. لكن قبل المسرحية بقليل وبعدها، غنّى الراحل أشهر أغانيه التي تحمل كذلك توقيع زياد الرحباني («سرقني الزمان»، «حدا من البيعزّونا»، «إنتو العيد»...)، والتي تختلف عن كل ما غنّاه لسواه (وديع الصافي، الياس الرحباني، فيلمون وهبي، إيلي شويري وغيرهم... ولاحقاً سهيل عرفة) إذ كانت تحمل دائماً بصمةً خاصة، في التوزيع أو الإعداد الموسيقيّ بشكل خاص، إذ نسمع أصواتاً غير مألوفة كثيراً في هذا اللون الشعبي الشرقيّ بمعظمه (أبرزها النحاسيات في «حالف لو شو ما صار») وهذا ما تطوّر بسرعة، بالمناسبة، عند زياد، منذ تلك التجارب وبدون توقّف، بدءاً من «نزل السرور» (1974).

قبل ذلك أيضاً حصلت الحادثة الشهيرة التي رواها مروان محفوظ مراراً بتحبُّب: قصة «سألوني الناس»، التي كان اسمها «أخدوا الحلوين» وكان من المفترض أن تسجَّل باسمه. مرضَ عاصي أثناء العمل على مسرحية «المحطة»، ووصل لحن الأغنية إلى مسامع فيروز والراحل منصور الرحباني فطلباها من زياد، على أن يتولّى منصور إعادة صياغتها لتكون تحية ثلاثية للقائد الغائب قسراً عن القيادة، لأول مرّة. استأذن زياد مروان ليقدّم الأول أول لحن لوالدته، فكانت الكرزة التي سبقت قالب الحلوى.

ابتعد مروان محفوظ عن الأضواء مع تقدّم الموجة الهابطة. راح يقدّم الحفلات خارج البلاد خلال الحرب وبعدها، لكن اسمه عاد إلى التداول عندما حصل ما يحصل عادةً مع الشعوب في فترات الانحطاط: الحنين إلى الزمن المسمّى «الجميل»، حيث استضافته العديد من المحطات لاستذكار ما ذهب ولم يعُد بعد. وفي الوقت الذي تراجعت فيه قيود الوقاية الصحية، لبّى أخيراً دعوة لإقامة حفلة في دار الأوبرا في دمشق، حيث كان في انتظاره عشّاقه وخبيثٌ واحدٌ سرقه من الزمان. إنه، مرّة جديدة، الفيروس الصامد الذي حوّل صفحاتنا الثقافية إلى صفحة وفيّات. بدأنا نتعب، لكننا صامدون أيضاً. الاستسلام ليس خياراً مطروحاً، لا اليوم ولا غداً، وسنعود، «إذا مش بكرا، البعدو، أكيد» لنملأ المدرّجات والصالات ونسمع ونتعانق، ونكتب عن ولادة فنانين ومشاريع فنية... نضحك ونبكي لا حزناً، بل فرحا.

تبقى «سهرية» أهم محطة في مسيرة مروان محفوظ

حمّانا حضناً للحكاية الشعبية

«حكايتي حكيتها وبعبكّن خبيتها» عبارة رافقت الأجيال الماضية، بعد انتهاء الجدات من سرد القصص الشعبية على مسامعهم قبل النوم. عبارة ستحملها هذه المرة فعالية «بيت حمانا للفن» مع القاصة تريز أبو متري، التي ستسرد على مدى أربع جلسات أسبوعية متتالية قصصاً شعبية باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. بدءاً من الخميس المقبل (31 /7) ولغاية 20 آب (أغسطس)، سنستمع إلى مجموعة قصص شعبية كانت وما زالت تشكّل رابطاً اجتماعياً وفنياً وتاريخياً وفسحة لإطلاق العنان للخيال.

«حكايتي حكيتها وبعبكّن خبيتها»: بدءاً من هذا الخميس عند الساعة 17:00 ـ «بيت حمانا للفن» (حمانا) ـ للاستعلام: 76/907348 - الدخول مجاني.

مسرح المدينة: عودة إلى الإقفال

بعد إقفال قسريّ دام ثلاثة أشهر، أطلق «مسرح المدينة» في منتصف الشهر الحالي احتفاليته «هيصة المدينة» التي تضمّنت برنامجاً غنائياً وموسيقياً ومسرحياً، ضمن خطوة أرادت تحدّي الظروف القاهرة الاقتصادية والثقافية. وكان من المقرّر أن تستمرّ الفعالية حتى نهاية آب (أغسطس) المقبل، إلّا أنّ الظروف الصحّية القهرية عادت لتحول دون استكمال البرنامج، بسبب تفشّي وباء كورونا والتسجيل اليومي الكبير لأعداد الإصابات. هكذا، أعلن المسرح البيروتي العريق أمس على صفحاته الاجتماعية عن تأجيل البرنامج التزاماً منه بتوصيات وزارة الصحة اللبنانية القاضية بإقفال المطاعم والمسارح. على أن يتم الإعلان عن استئناف الأنشطة في موعد يُعلن عنه لاحقاً.

صبري رحموني انتصر للشعر وفلسطين!

في خطوة لاقت احتفاء عارماً على مواقع التواصل الاجتماعي، كشف الشاعر التونسي صبري رحموني (الصورة) أمس، ما حصل معه في «مهرجان الشعر» في كولومبيا، بعدما أعلن انسحابه من المهرجان على خلفية مشاركة شاعرة إسرائيلية ضمن قائمة الضيوف. في منشور فايسبوكي، نقل رحموني ما راسل به مؤسّس المهرجان الشاعر فرناندو ريندون. بعدما شكره على الدعوة وترجمة نصوصه الشعرية إلى الإسبانية، توجّه إليه بالقول: «لا أريد إسقاط مشاكلنا نحن العرب على أُمم أخرى، لكنني لا أستطيع المشاركةَ مع من يحتل أرضنا». موقف لاقى ترحيباً من قِبل مؤسّس المهرجان الإسباني، الذي أثنى على كلامه، ووصف صاحبه بـ «المستقيم والصادق»، وأخبره بأنّه عمد إلى إلغاء مشاركة الشاعرة الإسرائيلية معلّقاً بالقول: «بحب كبير، أرى بأن طريق الصواب هي دعم الشعب الفلسطيني». هذه المواقف المتعاقبة وصلت أصداؤها إلى مدير المهرجان لويس ادواردو الذي أعلن بدوره دعمه للقضية الفلسطينية. الشاعر التونسي أنهى كلامه بالتوجّه إلى من سخر من منشوره أو استهجنه، داعياً إياه إلى أن ينظر إلى «أيّ حافة يقف»، مستذكراً عبارة محمود درويش الشهيرة: «كانت تسمّى فلسطين... صارت تسمى فلسطين». وبهذه الخطوة، يكون رحموني قد أسهم في دعم القضية الفلسطينية في المحافل العالمية، وتسجيل موقف حيال التطبيع مع العدو، وإلغاء مشاركة الشاعرة الإسرائيلية كذلك.

واقع السينما ومستقبلها ندوة على «زووم»

بدعوة من مبادرة «طلات سينمائية» التي أطلقتها «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام»، وتهدف إلى ربط صناع الأفلام والمهتمّين مع المخرجين المحترفين، يطلّ الناقد السينمائي المصري جوزيف فهيم (الصورة) اليوم على منصة «زووم» الإلكترونية، ليتحدث عن «قراءات في الوضع الراهن للسينما والتحديات الحالية للقطاع والتوقّعات المستقبلية». ويعمل فهيم كناقد سينمائي ومبرمج ومحاضر، وهو مسؤول الشرق الأوسط لـ «مهرجان كارلوفي فاري» في تشيكيا، وكان عضواً سابقاً في «أسبوع النقاد» في «مهرجان برلين السينمائي»، وكذلك عمل كمبرمج سابقاً لـ «مهرجان القاهرة الدولي» عام 2014.

لقاء مع الناقد جوزيف فهيم -اليوم 20:00 - على منصة «زووم»

الإثنين 27 تموز 2020 العدد 111
Lundi 27 Juillet 2020 no111

الأخبار

رأس المال

ملكية الشركات التي افتعلت أزمة البنزين

الحصة السوقية

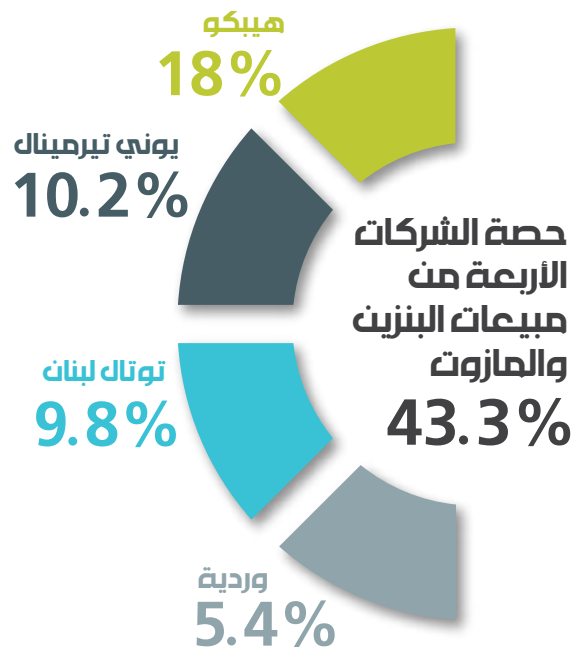

المعدل اليومي لاستهلاك البنزين

5 ملايين ليتر يومياً
بين
2020/01/01
و
2020/05/31

المصدر: السجل التجاري، الجمارك اللبنانية، وزارة الطاقة — تصميم: رامي علّيان

أزمة بنزين مفتعلة

محمد وهبة

خلال الأسبوع الماضي انفجرت أزمة بنزين. شمل انقطاع هذه المادة محطّات مختلفة جغرافياً، وبدأ في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت وفي الجنوب ثم توسّع في اليومين الماضيين إلى مناطق أوسع. وبحسب تصريح لممثل موزّعي المحروقات ومستشار نقابة المحطات فادي أبو شقرا فإنّ الأزمة ناجمة عن انقطاع في مادة البنزين يشمل أربع شركات هي: هيبكو، يونيترمينال، توتال، وردية. وأشار إلى أن هذه الشركات لم توزّع مادة البنزين على المحطّات (سواء التي تملكها أو التي تتعامل معها) بسبب تأخّر مصرف لبنان في فتح الاعتمادات، ما عرقل وصول البواخر المحمّلة بالكميات وأدّى إلى استنزاف وفراغ خزانات الشركات. ثمة معطيات كثيرة عن أزمة مفتعلة. فإلى جانب كون الانقطاع مرتبطاً بأربع شركات حصّتها السوقية 40% من مبيعات البنزين والمازوت، برزت معطيات رسمية تشير إلى أن خزانات الشركات المستورِدة للبنزين كان فيها يوم الأربعاء الماضي أكثر من 40 ألف طن بنزين، ما يثير الشكوك بذريعة الشركات حول التأخّر في فتح الاعتمادات، بل يجعلها مضلّلة أيضاً طالما أن هناك شركات أخرى قادرة على استيراد الكميات.

الهدف من افتعال الأزمة مرتبطٌ برغبة الشركات الأربع في تسديد ثمن البضاعة قبل تفريغها من البواخر وإجراء الفحوصات عليها. مطلبها حمله السفير الفرنسي إلى مصرف لبنان في كتاب نيابة عن شركة توتال فرنسا يشير فيه إلى أنها ستتوقف عن إرسال البنزين والمازوت إلى لبنان إلّا في حال سدّد ثمن البضاعة قبل عملية التفريغ. وهذا يعني، أن توتال والشركات الثلاث الأخرى، تريد من مصرف لبنان أن يحوّل الليرات المودعة مسبقاً ثمناً للشحنة، إلى دولارات يمكن تحويلها إلى الخارج قبل تفريغ البواخر في الخزانات. والأمر نفسه، طالبت به توتال لبنان في اجتماع عُقد أخيراً في لجنة الطاقة النيابية بحضور ممثلين عن شركات استيراد المحروقات ومندوب عن مصرف لبنان.

يومها تبلّغت الشركات أنه لا يمكن تنفيذ العملية بهذا الشكل من أجل ضمان دخول البضائع إلى الخزانات في لبنان وتوزيعها في السوق المحلّية لتجنّب إعادة تصدير البنزين والمازوت إلى الخارج.

ورغم إجماع الشركات على تسديد الاعتمادات عند التفريغ، إلّا أنّه في الأسبوع الماضي وصلت، على سبيل المثال، باخرة محمّلة بأكثر من 30 ألف طن مستوردة باسم توتال لبنان. لم تُفرغ الباخرة حمولتها في خزانات توتال على الشاطئ اللبناني، بحجّة عدم تسديد ثمن البضاعة للشركة المورّدة في الخارج، ما أبقى الكميات عالقة على متن الباخرة. بمعنى آخر، إن الشركات الأربع تمارس ضغوطاً على مصرف لبنان مسبقاً عبر قطع عمديّ للبنزين من السوق.

عند هذا الحدّ يظهر جشع الشركات بوضوح وبوقاحة. هذه الشركات المملوكة من شركات أجنبيّة أو مملوكة من لبنانيين عبر شركات مؤسّسة في الخارج، وهي استحوذت على حصّة وازنة من سوق مبيعات النفط خلال العقدَين الأخيرين وحققت أرباحاً طائلة، سواء بالآليات القانونية أو عبر الاحتيال والغشّ، ثم حوّلتها جزئياً أو كلياً إلى الخارج. حولتها إلى رساميل لتمويل الصفقات التي تقوم بها في الخارج. استفادت هذه الشركات كثيراً من الدولارات الآتية إلى لبنان بعرق المغتربين وبالفوائد المحلّية المرتفعة، لكنها اليوم ترفض توريد البضائع لشركاتها المحلية بضمانتها. تريد الاستحواذ مسبقاً على حصّة من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية!

إلى جانب شركة «توتال - لبنان» المملوكة من شركة «توتال - فرنسا»، فإن شركة «يونيتيرمينال» مملوكة بنسبة 50% من «المجموعة البترولية المستقلة» في الكويت، وشركة «وردية» مملوكة بنسبة أكبر من السعودي سموأل عبد الله بخش، وشركة «هيبكو» مملوكة من شركة «بي بي اينرجي» في الخارج أيضاً. هذه الأخيرة ليس مملوكة من مستثمرين أجانب، بل من عائلة لبنانية (آل البساتنة) لكن مجمل عملها يتركّز في الخارج.

ما حصل من انقطاع لمادة البنزين، وقبله في مادة المازوت، ليس سوى عيّنة لما يمكن أن يتكرّر في الأيام المقبلة. فما يحصل ليس سوى عملية ضغط تمارسها الشركات على مصرف لبنان من أجل تحصيل مكتسبات تمنحها أفضلية سوقية على باقي الشركات. واللافت أنّ هناك شركات أخرى قادرة على تفريغ حمولة البواخر قبل تسديد الاعتمادات من قِبل مصرف لبنان، لأن مورّديها في الخارج مستعدّون لضمان البضاعة. هذه الشركات وزّعت مادتي البنزين والمازوت في السوق لتغطية النقص الناتج من سلوك وممارسات الشركات الأربع لأنها متيقّنة من أن تسديد ثمن البضاعة مرتبط بعملية التدقيق في المستندات التي يُفترض أنها تمنع تغطية الأرباح بدولارات مصرف لبنان (من احتياطاته بالعملات الأجنبية المخصّصة لدعم استيراد المحروقات لتأمينها في السوق المحلية). لولا هذه الشركات لكانت الأزمة أكبر وأوسع، ولعلّها أولى التصدعات التي تصيب كارتيل النفط والتباعد في مصالح الشركات.

في العدد

02
بشارة مرهج
جذور الكارثة: دمج المصارف

04
أي معايير لبقاء المصارف أو دمجها أو تصفيتها

05
حسن شقراني
الدولار والوباء يخنقان البلدان النامية

06
ماهر حسين
ميدان إضافيّ للصراع الأميركي الصيني

08
البرتو غابريال، الياس جبّور
الصين ليست رأسمالية

جذور الكارثة: دمج المصارف

بشارة مرهج *

بلغت كلفة عمليات دمج المصارف التي نُفّذت في تسعينيات القرن الماضي نحو 1500 مليون دولار جرى تمويلها من المال العام وصبّ غالبيتها في جيوب مصرفيين فاشلين أو مزيّفين شملهم عطف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. التعثّر في المصارف، تأسّس في ظل مناخ الحرب الأهلية مع استشراء ثقافة الفساد وتفشّي نزعة الاستحواذ على ملكية الغير بالنهب المباشر أو الاحتيال. نجح كثيرون في مصادرة حقوق وأموال الناس ومراكمة ثروات ضخمة من بينهم السياسي، والميليشياوي، وموظف الدولة، والوسيط المصرفي. أفلتوا من يد العدالة عبر الرشوة وتوزيع المغانم، والحصانة القانونية. بهذا المناخ، وفي ظل الشبكة المترابطة من أصحاب المصالح - في القطاع الخاص كما في القطاع العام – الذين يشكلون عُصبة متماسكة تشدّها الرغبة لتحقيق الأرباح، استخدم عدد من المصارف أموال المودعين في مضاربات غير مشروعة، وصفقات عقارية «طموحة»، وتسليفات مشبوهة تقاسم أسرارها وفوائدها صاحب المصرف والموظف وأحياناً المستلف. أدّت هذه الممارسات إلى خسائر كبيرة جرى التكتم عليها بأساليب ملتوية قبل أن تنكشف وينكشف معها عجز المصرف عن الدفع.

في المرحلة الأولى من الحرب الأهلية تناوبت الميليشيات على نهب محتويات المصارف، بينما في المرحلة الثانية التي تخللتها هدنات طويلة، شهدت السوق المصرفية هروب غالبية المصارف الأجنبية، ونموّ مصارف صغيرة محلية كان بمعظمها هشّ البنية وعاجزاً عن تطبيق أصول العمل المصرفي أو الصمود بوجه التحولات الحادّة. وفي أواخر عام 1992 تشكّلت حكومة الرئيس رفيق الحريري التي اعتمدت منهجية الدمج لمعالجة التعثّر والإفلاس. يومها كان الرئيس الحريري قد تسلّم وزارة المال وعيّن مساعده فؤاد السنيورة وزير دولة للشؤون المالية، كما عيّن صديقه رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان، فأصبح القرار المالي والنقدي يتحرّك ضمن دائرة شبه مغلقة وتديره جهة واحدة لها امتدادات واسعة ونافذة في كل القطاعات.

ورغم أنه كانت هناك مصارف مزدهرة لها ودائع وإعلانات وحضور، إلا أنها فقدت، فجأة، حيويتها وبريقها وتوقفت عن الدفع - أو كادت - بسبب فقدان السيولة وسوء الإدارة ونهم رجال السياسة، أو بسبب فقدان السيولة والملاءة معاً بسبب انحرافات أصحابها ومديريها، كما حصل مع: البنك الأهلي، فيرست فينشيان بنك، الاعتماد الشعبي، مجموعة فلشر (تمرز)، المشرق (تمرز)، مبكو (الشلبي)، بالإضافة إلى المصارف اللبنانية الثلاثة في باريس: UBC، BPP، واللبناني العربي. في تلك الفترة، تعرّضت المصارف إلى حملات ضارية من رجال السلطة والميليشيات فلم يُفلت مصرف واحد من دفع الإتاوات، تماماً كما حصل أثناء المرحلة الأولى من الحرب الأهلية.

عمليات في الظل

الدمج يتطلب وجود مصرف دامج ومصرف مدموج. عندما يشرف مصرف على الغرق، ينبري آخر إلى إنقاذه عبر نقل الموجودات والمطلوبات أملاً بالتوسع. تتطلب العملية موافقة مصرف لبنان الذي يمنح، بحسب القانون 192، الفروض اللازمة للمصرف الدامج بشروط ميسّرة وبفائدة متدنية. هذا القانون أقرّ في ساحة مهياة. طرحه الرئيس الحريري على أساس تنقية المصارف، ومجلس الوزراء اعتبر الدمج وسيلة لتدفق الرساميل وتعزيز الخبرات اللازمة لزيادة القدرة على التوسّع والمنافسة. وفي مجلس النواب صدر القانون من صعوبة تذكر وأنيطت صلاحيات تقديم التسهيلات بلا تحديد دقيق للسقوف بالمجلس المركزي وبحاكم مصرف لبنان.

بدأت العمليات الواحدة تلو الأخرى من دون علم مجلس الوزراء. مرّ الأمر بلا ضجة في ظل نقاش مركّز على عجز الموازنة والدين العام وأسعار الفائدة وحصص الأحزاب وفضائح الكهرباء والرشى... يومها كنت مع زملاء الدراسة نناقش مسألة التوظيف في القطاع العام، فسألني أحدهم (وليد س.): «ليتنا نرى حرصاً مماثلاً في مجلس الوزراء على المال العام الذي يُنفق بغزارة لدعم المصارف المتعثرة». وبعد فترة زوّدني بوثيقة تثبت حصول «بنك بيروت» على قرض ميسر بقيمة 600 مليار لدمج بنك بيروت الرياض. لاحقاً، رسمت صورة عن حجم عمليات الدمج وكلفتها، وقرّرت أن أثير هذه المسألة في مجلس الوزراء.

في البدء، أثرت الأمر مع الرئيس الحريري، فانتهى النقاش بقوله: «إنك تبالغ وعليك أن تهدئ أعصابك». ثم فاتحت نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس بالموضوع، فلمست منه تململاً وتساؤلات حول تطبيق قانون دمج المصارف، وخصوصاً أنه كان معنياً بالأمر (دمج مصرفه بمصرف آخر دون تدخل من البنك المركزي ودون تسهيلات مالية)، يومها أوضح أن كلفة الدمج تصل إلى 1,5 مليار دولار.

الدعم للأثرياء

بعد فترة عُقدت جلسة لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري تركّز البحث فيها على رواتب بعض المستخدمين والمياومين في بلديات ومؤسسات عامة. تحوّلت الجلسة إلى مباراة حول أفضل الطرق لضبط الإنفاق ومحاربة الهدر ومعالجة الدين العام.

> **الحكومة رفضت مساعدة تعاونيات لبنان بـ 10 ملايين دولار من اجل إنقاذ المساهمين المخدوعين ولم تتفوه بكلمة واحدة لانتقاد منح المصارف 1500 مليون دولار عبر الدمج**

في تلك الجلسة طُرح موضوع مساعدة «تعاونيات لبنان» المتعثّرة. كان هناك رفض لمساعدة التعاونيات من وزير المالية ووزراء الليبرالية المتطرفة، فادليت بوجهة نظري عن أسباب تعثّرها الكامن بسوء الإدارة والهدر والتزوير وتقصير الدولة. كان المدير العام للتعاونيات في وزارة الزراعة يوقع نظامياً ودورياً على الموازنة السنوية للمؤسسة ما أعطى انطباعاً للمساهمين بأن الأوضاع جيدة خلافاً للحقيقة، علماً بأن مساهمي تعاونيات لبنان، بأكثريتهم الساحقة، هم من كبار السن والمتقاعدين ومحدودي الدخل والمتديّنين الذين فضلوا الانخراط في العمل التعاوني على إيداع أموالهم المحدودة في المصارف. ومما قلته في مجلس الوزراء: «الحقيقة المرة أن الدولة خَدَعت، عبر المدير العام للتعاونيات، هؤلاء المساكين، ومع ذلك ها هي تمتنع عن تقديم سلفة لهم رغم أنهم خسروا جنى العمر بسبب وثوقهم بموقف ممثل الدولة. في المقابل لترى كيف تصرّفت (دولتنا العادلة) مع المصرفيين الذين خدعوا الدولة وخدعوا المواطنين وأساءوا الأمانة. لم تحرّك النيابة العامة لملاحقتهم وتحميلهم مسؤولية ما اقترفوا بل هرعت لمساعدتهم بمئات ملايين الدولارات تحت اعتبارات مختلفة منها استقرار القطاع المصرفي وكان الحفاظ على هذا الاستقرار لا يكون إلا بمكافأة المسيئين والمضاربين والمغامرين».

لم يسأل أحد أو يستفسر باستثناء الرئيس إميل لحود: ماذا تعني بكلامك يا معالي الوزير؟ أجبت: «إنّي أعني كل كلمة قلتها. فالحكومة مسؤولة عن مصالح اللبنانيين جميعاً وليس عن مصالح فئة واحدة منهم. فإذا كانت معنية بالدفاع عن كل الفئات فهي معنية أكثر بشؤون الفقراء ومحدودي الدخل، حيث إن الأغنياء لا يحتاجون إلى الحكومة بقدر حاجة الآخرين إليها. لكن حتى هذه اللحظة، ومن دون الدخول في مواضيع الدين العام وخلافه، فإن هذه الحكومة تتصرّف كأنها معنية بمصالح الطبقات الميسورة أكثر من مصالح الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل بدليل أننا امتنعنا عن تأمين مبلغ 10 ملايين دولار سلفة لتعاونيات لبنان لإخراجها من عثرتها، في حين أننا نمنح مئات الملايين من الدولارات للمقتدرين والميسورين... هل تعلمون أن مئات الملايين تُصرف من دون العودة إلى مجلس الوزراء؟ منذ أسابيع تعثّر بنك معروف هو بنك بيروت الرياض، فقدم بنك آخر هو بنك بيروت عرضاً لدمجه. وافق البنك المركزي على العملية وقدم للبنك الدامج تسهيلات مصرفية بقيمة 600 مليار ليرة بفائدة مخفّضة 6% - 7% ولأجل يتعدّى عشر سنوات. هل علمتم بالأمر وهل تبلغ به مجلسكم الموقر بصفته أعلى سلطة في البلاد؟ أنا أفهم أهمية الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وأفهم أهمية المساعدة، لكني لست مقتنعاً بحجم المساعدة أو إطارها أو مسارها، ولا سيما أن الثمن المحتسب لـ100% من أسهم بنك بيروت الرياض هو 25 مليون دولار. لقد أجاز القانون 192/93 للبنك المركزي تقديم تسهيلات مالية لتشجيع عملية الدمج وليس تغطية إدارات مصرفية فاشلة تصرفت بودائع الناس وأساءت الأمانة».

ما حصل، وأخذاً في الاعتبار حجم القرض وما ينطوي عليه من فوائد متدنية ومهلة زمنية طويلة للسداد، يعني أن الدولة تساعد الأثرياء الذين انحرفوا وخالفوا. تساعدهم بلا حساب فيما هي لا تحسب حساباً لفقراء سقطوا فريسة الفقر والجوع لإيمانهم بالدولة والعمل التعاوني.

الرئيس لحود سأل وزير المال فؤاد السنيورة: «هل معك خبر؟». السنيورة: «كلا». ثم كرّر السؤال على وزير الاقتصاد والتجارة باسل فليحان: «هل أنت على اطلاع ؟»، فأجاب: «كلا». وبعد فترة صمت، وقف الرئيس الحريري وقال: «هناك مبالغ دُفعت في عملية الدمج المصرفي هذه، لكنها أقل من 200 مليون دولار». لم يعلّق أحد، ما دفعني إلى القول: «الامتناع عن محاسبة المسؤولين عن تعثّر المصارف يشجع غيرهم على سلوك هذا الطريق المريب ويثير البلبلة في الوسط المصرفي. أنا مع مبدأ المساواة والتوازي في تعامل الحكومة مع مختلف فئات المجتمع...».

شبكة المصالح

لم يتسرّب أي من هذا الكلام إلى الإعلام. من الطبيعي أن يمتنع الإعلام عن البتّ أو النشر، للعلاقات الوثيقة التي تربطه بأركان السلطة والطبقة المصرفية وحاكم البنك المركزي. وبعد ذلك، ساءت العلاقة مع الرئيس الحريري. أما الوزير فليحان فقال لي: «كيف تتوقع من الرئيس الحريري أن لا يغضب وأنت تتعرض في مجلس الوزراء لأخطر المواضيع وأكثرها حساسية؟». أجبته: «هل يجوز لنا كوزراء أن نسكت عما نراه خطأ بحجّة خطورة الموضوع المالي؟ ماذا عن المواضيع الأمنية والقضائية، هل نمتنع عن البحث فيها لأنها خطيرة؟ ما هي مهمة مجلس الوزراء إذاً؟».

لم يُطرح الموضوع مجدداً في مجلس الوزراء، بينما استمرّ الأخذ والردّ في موضوع التعاونيات (لم يعالج لغاية اليوم) تارة في مجلس الوزراء وطوراً في اللجان النيابية.

* مقتطف من ورقة أعدّها الوزير السابق بشارة مرهج عن عمليات الدمج وكيف تعاملت معها الحكومة والقوى السياسية بالتوازي مع إهمال مسألة تعاونيات لبنان

لائحة بعمليات الدمج المصرفي بين عامي 1994 – 2002

المصرف الدامج	المصرف المدموج	تاريخ عملية الدمج
الإعتماد اللبناني	فرست فينسيان	1994/08/24
بيروت للتجارة	Security Bank of Lebanon	1995/06/20
الإعتماد اللبناني	كابيتال تراست	1994/08/31
سوسيتيه جنرال	بنك جعجع	1997/09/17
بنك عودة	الإعتماد التجاري للشرق الأوسط	1997/11/26
بنك الإنعاش	البنك اللبناني – الباكستاني المتحد	1997/11/26
فرنسبنك	بنك طعمة	1997/09/10
بنك بيبلوس	بيروت للتجارة	1997/09/30
بنك عودة	بنك الشرق للتسليف	1998/09/12
البنك اللبناني المتحد	بنك المغترب	1999/02/03
ناشيونال فرست بنك	Unibank	1999/02/03
بنك بيروت	Transorient Bank	1999/06/23
إنترکونتيننتال بنك	بنك التسليف الشعبي	1999/09/15
فرنسبنك	يونيفرسال Universal	1999/11/03
الإعتماد اللبناني	American Express Limited	2000/06/28
البنك اللبناني للتجارة	البنك اللبناني المتحد	2000/08/25
سوسيتيه جنرال	بنك الإنعاش	2000/10/11
بنك الأهلي	البنك الوطني الأردني	2001/05/23
بنك بيبلوس	ويدج بنك	2001/09/19
سرادار	البنك الوطني الكندي	2002/09/12
فرنسبنك	البنك اللبناني السعودي المتحد	2002/09/11
بنك التسليف	بنك كريدي ليوني سابقاً	2002/09/04
بنك بيروت	بنك بيروت والرياض	2002/09/04
فرست ناشيونال بنك	الشركة المصرفية اللبنانية	2002/09/19
بنك بيبلوس	ABN Amro	2002/09/26

قدس الأقداس

بعد الحديث مع الرئيس الحريري، كان رفيقي معن بشور يلتقي به بناءً على موعد مسبق فبادره الرئيس قائلاً: «اسمع يا أخ معن، واسمع جيداً. الوزير بشارة مرهج يمكنه أن ينظم التظاهرات لدعم العراق. يمكنه أن ينظّم المؤتمرات لدعم فلسطين، يمكنه أن يعارض ويعترض في مجلس الوزراء، لكنه لا يستطيع التعرض للقطاع المصرفي. هذا القطاع هو قدس الأقداس بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني».

100 مليون دولار لـ MEA

مرّة دخل علينا رئيس الجمهورية الياس الهراوي متجهّم الوجه قائلاً في مستهل جلسة مجلس الوزراء: «إذا لم ننتخذ الآن قراراً بتزويد شركة طيران الشرق الأوسط بـ100 مليون دولار فستغلق الشركة أبوابها غداً. إذا أردتم البحث في الأمر سنبحثه لاحقاً، لكن الآن لا وقت لدينا وعلينا اتخاذ القرار». برّر الرئيس الحريري الأمر بأنه يمكن حجز أي طائرة للميدل ايست في أي دولة بسبب اعتراء وضعها المالي وعدم قدرتها على سداد ديونها... الرئيس الهراوي اعتمد أسلوب الصدمة والرواية الدراماتيكية لانتزاع قرار يدعم شركة «الميدل ايست» لكنه طرح الأمر في وضح النهار وأمام السلطة العليا ولم يكتف بالتفاهم بينه وبين رئيس الحكومة، فكيف يتجرأ حاكم مصرف لبنان وحده على تجاوز كل الاعتبارات والقيام بهذا العمل الموارب الذي ينكشف لحظة طرحه للبحث؟

في ظل عجز المصارف، بهيكليتها الحالية، عن ضمان حقوق المودعين وتلبية حاجات السوق والحركة التجارية، تطرح الحكومة «الدمج المصرفي» كخطوة إصلاحية ضرورية. فرغم أن هناك حاجة ماسّة إلى رسملة المصارف بأموال كبار المساهمين، إلا أن هذه المصارف تتهرّب من مسؤولياتها كشركات تجارية. وتمانع زيادة رساميلها تبعاً لطلب مصرف لبنان وهذا الأخير لا يلاحقها بجدّية. ليس الأمر مستغرباً فقد اعتادت معظم المصارف على الامتثال الانتقائي. لأن حاكم مصرف لبنان كان مصرّاً على قاعدة عدم إفلاس أي مصرف مهما أساءت إدارته أو انحرفت. قرار كهذا، بدا في حينه مطمئناً للمودع. إلا أنه أفسد المصارف وعطّل القوانين وفتح نافذة للمستهترين والمغامرين بالخروج عن القواعد. والتلاعب بأموال الناس بلا خوف من المحاسبة أو حتى الملاحقة القانونية. في مطلع الألفية الثالثة شهدت تجربة مواجهة حقائق الدمج المصرفي في مجلس الوزراء. هي تلك الحقائق التي كشفت تفرّد مصرف لبنان بالقرار وارتباك الدولة. وغياب أي شكل من أشكال الرقابة أو المحاسبة. ما أسهم في التأسيس للأزمة العاصفة التي يعيشها الاقتصاد الوطني اليوم. المهم في الأمر أن تستفيد السلطات السياسية والمالية والنقدية التي تحاول اليوم اعتماد الدمج المصرفي من التجربة لتتجنّب الثغرات التي فتحت الطريق نحو الهندسات المالية الشهيرة والمخالفات الفاضحة

«إنك تبالغ لا تفقد أعصابك»

مقتطفات من الحوار مع الرئيس الحريري بشأن الدمج المصرفي، كما يرويها الوزير السابق بشارة مرهج:

- الأمر يتعلق بقانون دمج المصارف وكيفية تطبيقه. التطبيق الحالي لا يأخذ مجراه القانوني ويجب إعادة النظر فيه.

الرئيس الحريري: كيف ذلك، وماذا تعني؟

- المال العام يُدفع مجاناً من دون مقابل لأصحاب المصرف المتعثّر. وهؤلاء بدلاً من أن يخضعوا للمحاسبة يحصلون على مكاسب.

الرئيس الحريري: ماذا تقول؟

- لدينا بنك متعثّر يحتاج إلى الدمج وبنك ملي، ولديه سيولة يريد دمج المصرف المتعثر به، وهذا أمر مطلوب لسلامة القطاع المصرفي. لكن في حقيقة الأمر ما يثير الريبة لأن البنك المركزي يدفع أموالاً طائلة من دون أن يأخذ أي ضمانات عينية بالمقابل. أي أنه يدفع للبنك الدامج المبلغ المرقوم وليس كسلفة ميسرة دون أن يحصل على أسهم أو حصص بالمقابل. عملياً، هو يقدم هبات وليس تسهيلات، وهذا مخالف لكل الأصول والتقاليد المصرفية. فقانون دمج المصارف يتيح للبنك المركزي تقديم تسهيلات للبنك الدامج واستطراداً للبنك المتعثر لإنجاز عملية الدمج. ولكن لا أظن على الإطلاق أن المشترع أراد بالتسهيلات المصرفية تقديم مبالغ طائلة مجاناً. التسهيلات تتعلق بتخفيض سعر الفائدة إلى أدنى حد ممكن وإطالة مدة القرض لكن ضمن حدود معقولة. لكن المصرف المدموج الذي تعثر عليه مسؤولية والقانون يعتبره مؤسسة تجارية ويطلب من أصحابه المساهمة بأموالهم لسد العجز الذي أدى إلى التعثّر. القانون لا يمكن أن يسكت على أصحاب المصرف ومديريه الذين تجاوزوا واستعملوا أموال المودعين للمضاربة أو لشراء العقارات أو الدخول بمغامرات تجارية لا علاقة لها بأصول العمل المصرفي. قانون دمج المصارف تحدث عن تسهيل دمج مصرفين، ولم يعف عن الجرائم، لأن المشرّع يدرك بأن عفواً كهذا يشجّع على السرقة والجريمة...

- هل تريد يا دولة الرئيس أن ترى الوثيقة التي تثبت كلامي وهي بين يدي؟

الرئيس الحريري: لا ضرورة لذلك ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار أهمية استقرار القطاع المصرفي وسلامة الاقتصاد اللبناني.

- هذا ما يجب أن نلتزم به، لكن السكوت على الانحراف يشجع على تكراره. والهبة المجانية لطرف تستتبع مثيلتها لطرف آخر. ثم إن المبلغ كبير ويكلف الخزينة 200 مليون دولار.

الرئيس الحريري: دعني أسأل رياض (سلامة)، ثم آخذ الهاتف وطلبه فردّ الحاكم فوراً، وأقفل الخطّ وقال: معك حق، لكن المبلغ أقلّ من ذلك. حوالى 150 مليون دولار.

- إذا كانت عملية واحدة كلّفت 150 مليون دولار، فماذا عن مجمل العمليات الأخرى؟ وكم تكون كلفتها؟

الرئيس الحريري: إنك تبالغ وعليك أن تهدّئ أعصابك!

محضر اجتماع مجلس إدارة بنك بيروت

محضر اجتماع مجلس إدارة بنك بيروت المنعقد بتاريخ 11 أيار 2002 في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع فيه 11 أيار 2002، وبناءً على دعوة الرئيس، عقد مجلس إدارة بنك بيروت اجتماعاً في مركز الإدارة العامة الكائن في فوش، وسط بيروت التجاري.

القرار الأول:

يقرّر مجلس الإدارة التوصية للجمعية العمومية غير العادية زيادة رأسمال بنك بيروت عن طريق تحويل جزء من الأرباح إلى رأس مال، وإصدار أسهم جديدة بقيمتها توزّع مجاناً على مساهمي المصرف، كل بنسبة مساهمته في رأس المال.

القرار الثاني:

يقرّر مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي بنك بيروت إلى الانعقاد في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 30 أيار 2002 في مركز الإدارة العامة في شارع فوش، وسط بيروت التجاري، وذلك من أجل درس وإقرار جدول الأعمال الآتي:

- تلاوة وإقرار تقرير مجلس الإدارة العام والخاص للسنة المالية 2001.
- تلاوة وإقرار تقرير مفوضي المراقبة العام والخاص للسنة المالية 2001.
- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر الموقوفين بتاريخ 2001/12/31.
- انتخاب مجلس إدارة جديد.
- إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة لإدارتهم البنك خلال السنة المالية 2001.
- منح أعضاء مجلس الإدارة التراخيص المنصوص عليها في المادتين 158 و159 من قانون التجارة والمادة 152 من قانون النقد والتسليف.
- تعيين مفوضي المراقبة لمدّة ثلاث سنوات وتحديد مخصصاتهم.
- أمور مختلفة.

القرار الثالث:

يقرّر مجلس الإدارة وضع تحت تصرف المساهمين في مركز الإدارة العامة الكائن في شارع فوش في وسط بيروت التجاري، جميع المستندات المنصوص عليها في المادة 197 من قانون التجارة، وذلك من أجل تمكينهم من الاطلاع عليها تمهيداً لانعقاد الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك بيروت المدعوة للانعقاد بتاريخ 23 أيار 2002.

القرار الرابع:

يقرّر مجلس الإدارة الموافقة على شراء بنك بيروت نسبة لا تقلّ عن 75% من أسهم بنك بيروت الرياض وذلك بهدف دمج هذا المصرف بصفته مصرفاً مندمجاً ببنك بيروت، بصفته مصرفاً دامجاً، على أن يتم هذا الشراء وفقاً للشروط الآتية:

- احتساب ثمن الشراء على أساس أن ثمن 100% من أسهم بنك بيروت الرياض هو 25 مليون دولار.
- تخصيص جزء من ثمن شراء أسهم بنك بيروت الرياض لتحرير قيمة أسهم جديدة تنتج من زيادة رأسمال بنك بيروت، يعطى حق الاكتتاب بها لبعض مساهمي بنك بيروت الرياض.
- منح مصرف لبنان بنك بيروت قرضاً ميسّراً بقيمة ستمئة مليار ليرة لبنانية وموافقة مصرف لبنان على الشروط الأخرى المطلوبة من بنك بيروت بالنسبة إلى عملية الشراء.

يفوّض مجلس الإدارة رئيسه و/أو أي شخص يعيّنه هذا الأخير جميع الصلاحيات لتحديد أية شروط أخرى لعملية الشراء المبيّنة أعلاه، ولتوقيع عقد الشراء وجميع المستندات المتممة له و/أو المتعلقة بالعملية المذكورة أعلاه كما يراه مناسباً.

ولما لم يعد من أمور مدرجة على جدول الأعمال، رفعت الجلسة ونظّم هذا المحضر.

التوقيع: أمين السر، الأعضاء، الرئيس سليم صفير

ملاحقة المخالفين: القدرة والرغبة

صدر قانون الدمج المصرفي 192 بتاريخ 1993/1/14 وجُدّد العمل به لمدّة خمس سنوات انتهت في 2003/1/14. يومها طُرح التجديد مرة أخرى، إلا أن الإجماع حوله تصدّع. أخذ نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس الكلام في مجلس الوزراء قائلاً: «إذا كان ضرورياً مساعدة المصارف المتعثرة على الدمج فيجب تعديل المادة السادسة للتأكد مسبقاً من أن عمليات التمويل سليمة وعادلة وليست استنسابية أو مجحفة بحق الخزينة». وأضاف: «إذا كان حاكم البنك المركزي مقتنعاً بعمله واثقاً من نفسه فلماذا لا يعود إلى مجلس الوزراء (...) كذلك يجب تطبيق القوانين اللبنانية بحق المخالفين الذين يتوارون خلف عباءة الدمج. ولمّا كان البنك المركزي يملك مرونة كبيرة في تنفيذ قرارات الدمج في ظل القانون، فيجب أن تكون لديه القدرة والرغبة للملاحقة أصحاب ومديري المصارف المتعثّرة الذين خالفوا القوانين وهدروا أموال المودعين وأساءوا التصرف وأثروا بطريقة غير مشروعة».

في 2005/2/14 أعيد العمل بهذا القانون بعد تعديلات تحدّ من السلطة المطلقة لحاكم البنك المركزي، وتطلب إليه ملاحقة المسؤولين إذا تبيّن وجود مخالفات للقوانين. ونصّت المادة 6 على أن «تحدّد آلية ومعايير القروض الميسرة بموجب نظام خاص يصدر بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية وبعد أخذ رأي المجلس المركزي لمصرف لبنان»، إلا أن هذا النظام لم يصدر إلا بعد مرور أربع سنوات، أي في 23 شباط 2009. وبصدوره في ظل الأزمة القائمة اليوم، هناك تساؤلات واسعة عما إذا كان القانون سيُطبق أم أن عمليات الدمج استُنفذت تحت سقف الاستنساب والمصالح القطاعية الضيقة؟

لذا، أدعو الرئيس فؤاد السنيورة الذي كان يسجّل محاضر جلسات مجلس الوزراء خلافاً لمعظم زملائه، أن يشرح للرأي العام عن حقيقة الأمر، وعن الكلفة التي طاولت خزينة الدولة من دون علم مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، بالتفاصيل الدقيقة لهذه العملية التي كانت ضرورية وتمّت بكلفة عالية غير مبرّرة تعكس عقلية احتكارية استعلائية في إدارة شؤون الدولة، بل أعطت انطباعاً للمصرفيين الفاسدين أنهم بمأمن من المساءلة والمحاسبة عن أخطائهم الجسيمة بل وعن جرائمهم المتعمدة. بمراجعة قانون النقد والتسليف تبيّن أن المادة 43 منه تنصّ على ما يلي: «تُبلغ فوراً إلى مفوض الحكومة لدى البنك المركزي قرارات المجلس المركزي وله خلال اليومين التاليين للتبليغ أن يطلب من الحاكم تعليق كل قرار يراه مخالفاً للقانون والأنظمة ويراجع وزير المالية بهذا الصدد. وإذا لم يبتّ الأمر خلال خمسة أيام من تاريخ التعليق يمكن وضع القرار موضع التنفيذ». وتضيف المادة 44: «لمفوض الحكومة ولمساعده حقّ الاطلاع على جميع سجلات المصرف المركزي ومستنداته الحسابية باستثناء حسابات وملفات الغير الذين تحميهم السرية المصرفية المنشأة بقانون 3 أيلول 1956». كذلك تمنح هذه المادة المفوض ومساعده «التدقيق في صناديق المصرف المركزي وموجوداته»، لكن «من دون أن يتدخّلا، بأي صورة، في تسيير أعمال المصرف المركزي». والمادة 45 من القانون تقول إن مفوض الحكومة «يطلع وزير المالية والمجلس، دورياً، على أعمال المراقبة التي أجراها. كما يطلع وزير المالية بعد قفل كل سنة مالية على المهمة التي قام بها خلال السنة المنصرمة، بموجب تقرير يرسل نسخة عنه إلى الحاكم».

في المحصلة، مفوّض الحكومة مطلع حكماً على قرارات المجلس المركزي المتعلقة بالدمج المصرفي، ووزير المالية ليس كالأطرش في الزفة.

إعادة هيكلة المصارف
أي معايير للبقاء أو الدمج أو التصفية؟

تركز الدين السيادي لدى مصارف مجموعة الفا

	سندات خزينة		شهادات إيداع			نسبة تركز الموجودات في الدين السيادي
	تريليون ليرة	كنسبة من الموجودات	تريليون ليرة	كنسبة من الموجودات	مجمل	بالدولار فقط
بنك عودة	6.27	8.75	9.78	13.66	22.42	11.83
بنك لبنان والمهجر	3.46	5.95	1.88	3.23	9.18	3.70
بنك سوسيتيه جنرال	4.53	11.05	2.84	6.92	17.98	12.07
بنك بيبلوس	3.45	8.92	3.03	7.84	16.76	8.72
فرنسبنك	4.88	14.34	3.72	10.93	25.27	9.36
بنك البحر المتوسط	3.16	11.13	7.21	25.37	36.50	18.55
بنك بيروت	4.02	15.27	2.90	11.01	26.28	15.24
البنك اللبناني الفرنسي	2.24	9.77	2.09	9.11	18.88	9.74
الاعتماد اللبناني	2.72	13.93	1.62	8.31	22.24	8.97
انترکونتيننتال بنك	2.07	15.49	2.50	18.71	34.20	15.83
بنك بيروت والبلاد العربية	2.09	16.89	1.42	11.47	28.36	11.33
بنك لبنان والخليج	0.90	9.09	0.28	2.85	11.94	5.81
فرست ناشيونال بنك	1.49	18.67	1.05	13.16	31.83	21.91
الاعتماد المصرفي	0.18	2.49	0.12	1.70	4.19	2.32
بنك سرادار	0.34	6.69	0.04	0.84	7.54	6.10
البنك اللبناني السويسري	0.93	21.12	0.22	4.94	26.06	14.12

ملاحظة: ارقام سوسيتيه جنرال، البنك اللبناني الفرنسي، انترکونتيننتال بنك، بنك بيروت والبلاد العربية، بنك لبنان والخليج، فرست ناشيونال بنك، الاعتماد المصرفي، بنك سرادار، والبنك اللبناني السويسري هي لغاية نهاية شهر ايلول 2029. اما المصارف الباقية، فارقامها لغاية نهاية شهر حزيران 2019

وضعت الحكومة في ورقتها الإصلاحية تصوراً عاماً لإعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي بشقيه، مصرف لبنان والمصارف التجارية بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدوها. في ما خص مصرف لبنان، قدّرت الورقة خسائره بنحو 177 تريليون ليرة لبنانية ناجمة عن العمليات التي نفّذها على مدى العقود الثلاثة الماضية (خسائر ناتجة من تثبيت سعر صرف الليرة، وتمويل عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات، والقروض المدعومة، وتمويل عمليات الدمج المصرفي، والهندسات المالية وغيرها التي تم تقديرها بنحو 66 تريليون ليرة)، وباقي الخسارة ناجمة عن شطب حيازة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة وبالدولار. وأوردت الورقة أن هذه الخسارة ستتم تغطيتها كما يلي:

- شطب رأسمال مصرف لبنان البالغ 6 تريليونات ليرة.
- تغطية 36 تريليون ليرة من خلال إعادة تقييم مطلوبات مصرف لبنان.
- شطب 121 تريليون ليرة من مطلوبات مصرف لبنان للمصارف.
- يبقى 14 تريليون ليرة تمثّل رأسمال سلبياً. مع الإشارة إلى أن هذه البيانات هي لنيسان 2020.

في المقابل أودعت المصارف التجارية لدى مصرف لبنان (حتى نهاية شهر أيار 2020) ما يعادل 174,5 تريليون ليرة (بالليرة أو بالدولار). وبالتالي، فإنّ أيّ شطب لمطلوبات مصرف لبنان، سيتحول تلقائياً إلى خسائر للمصارف، وهو ما ذكرته الخطة صراحة. كما تضيف الخطة تقديرات للخسائر الأخرى للقطاع المصرفي تتمثل أساساً بشطب جزء من حيازات المصارف لسندات الخزينة بالليرة وبالدولار، بالإضافة إلى خسائر في محافظها التسليفية، قدّرتها بنسبة 30%.

> **من الواضح ان عدداً من مصارف «الفا» لن تستطيع الاستمرار بسبب قيمة الخسائر التي تفوق حقوق الملكية**

في المحصّلة، يبلغ مجمل خسائر المصارف التجارية من هذه المصادر الثلاثة - بحسب ورقة الحكومة - نحو 186 تريليون ليرة. مع الإشارة إلى أنه حتى لو تحقّقت جميع هذه الخسائر والتي تفوق إجمالي رأسمال القطاع المصرفي بستّة أضعاف، لا يُمكن الاستنتاج أن جميع المصارف ستصل إلى حدّ الإفلاس، بل يتوقف ذلك على حجم سندات الخزينة وشهادات الإيداع التي تحملها في ميزانيتها من جهة، وحجم رأسمالها من جهة أخرى.

بالنسبة إلى تعرض المصارف للدين السيادي (بشقّيه الحكومي ومصرف لبنان)، هو يختلف بشكل كبير بينها. فضمن ما يُسمى بمجموعة الفا، تتراوح نسبة تركّز الدين السيادي من مجمل الموجودات بين 36,5% لدى بنك البحر المتوسط و4,2% لدى بنك الاعتماد المصرفي، وهو ما يُظهر التفاوت الكبير في الخسائر الناجمة عن شطب مطلوبات مصرف لبنان وسندات الخزينة على المصارف. وفي حال تم شطب سندات الخزينة وشهادات إيداع مصرف لبنان، سيؤدّي ذلك إلى شطب 36,5% من موجودات بنك البحر المتوسط، و34,2% من موجودات انترکونتيننتال بنك، و31,8% من موجودات فرست ناشيونال بنك، و28,4% من موجودات بنك بيروت والبلاد العربية، و26,3% من موجودات بنك بيروت، و26,1% من موجودات البنك اللبناني السويسري، و25,3% من موجودات فرنسبنك، و22,4% من موجودات بنك عودة، و22,2% من موجودات الاعتماد اللبناني، و18,9% من موجودات البنك اللبناني الفرنسي، و18% من موجودات بنك سوسيتيه جنرال، و16,8% من موجودات بنك بيبلوس، و11,9% من موجودات بنك لبنان والخليج، و9,2% من موجودات بنك لبنان والمهجر، و7,5% من موجودات بنك سرادار، و4,2% من موجودات بنك الاعتماد المصرفي.

وحتى لو افترضنا أن لدى الحكومة ومصرف لبنان القدرة والرغبة في تسديد سندات الخزينة وشهادات الإيداع بالليرة عبر عمليات الطبع، إلّا أنه لا إمكانية لتسديد الدين بالدولار، ما يؤدّي إلى انخفاض نسبة شطب الموجودات إلى 21,9% لدى فرست ناشيونال بنك، و18,6% لدى بنك البحر المتوسط، و15,8% لدى انترکونتيننتال بنك، و15,2% لدى بنك بيروت، و14,1% لدى البنك اللبناني السويسري، و12,1% لدى سوسيته جنرال، و11,8% لدى بنك عودة، و11,3% لدى بنك بيروت والبلاد العربية، و9,7% لدى البنك اللبناني الفرنسي، و9,4% لدى فرنسبنك، و9% لدى الاعتماد اللبناني، و8,7% لدى بنك بيبلوس، و6,1% لدى بنك سرادار، و5,8% لدى بنك لبنان والخليج، و3,7% لدى بنك لبنان والمهجر، و2,3% لدى الاعتماد المصرفي.

تدلّ هذه الأرقام على الفرق الكبير في توزيع الخسائر الناجمة عن إعادة هيكلة الدين العام ومطلوبات مصرف لبنان الواردة في خطة الحكومة على المصارف. وفي حين يمكن لعدد من المصارف استيعاب تلك الخسائر، فإنّ عدداً آخر لن يتمكّن من ذلك، وسوف يكون مصيره التصفية أو الاستحواذ من قِبل مصرف آخر.

بحسب خطة الحكومة، فإنه ضمن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، يتوجّب إجراء عمليات دمج أو استحواذ بين المصارف اللبنانية نفسها، أو مع مصارف أجنبية، سواء من تلقاء نفسها أو قسرياً. لكن الخطة ظلّت ضمن العموميات ولم توضح بأيّ شكل من الأشكال معايير البقاء، أو معايير فرض عمليات الدمج أو الاستحواذ، أو حتى معايير التصفية. لذا، سنضع سيناريوين (جدول1 و2) للخسائر الناجمة عن عمليات شطب سندات الخزينة وشهادات إيداع مصرف لبنان وخسائر محافظ الائتمان، وما يمكن أن يؤدّيا إليه من تآكل في رساميل مصارف مجموعة الفا، وبالتالي قدرتها على الاستمرار. لا يمكن اعتبار مخرجات السيناريوين دليلاً قاطعاً على إمكانية استمرار المصارف من عدمها، إلّا أنه يمكن الاستدلال بها لرسم صورة عما يمكن أن تؤدّي إليه قرارات إعادة هيكلة المصرف.

في السيناريو الأول، نفترض قيام الحكومة بشطب جميع مبالغ سندات الخزينة وشهادات إيداع مصرف لبنان سواء كانت بالليرة أو بالدولار، كما نفترض أن تبلغ نسبة خسائر محفظة القروض 30%. أما السيناريو الثاني فهو أقل سوءاً لأنه يفترض شطب سندات الخزينة وشهادات مصرف لبنان بالدولار فقط (يمكن نظرياً على الأقل تسديد جميع مطلوبات الحكومة ومصرف لبنان بالليرة)، وأن تبلغ نسبة خسائر القروض 15% فقط، وذلك بناء على وجود ضمانات تغطي جزءاً من تلك القروض. مع الإشارة أيضاً، إلى أننا سنعتمد مقاربة الحكومة لأنها أقرب إلى المنطق حتى من وجهة نظر صندوق النقد الدولي الذي رفض مقاربة المصارف في احتساب الخسائر.

رغم الفرق في نتائج السيناريوين، فمن الواضح أن عدداً من مصارف مجموعة الفا لن تستطيع الاستمرار بسبب زيادة الخسائر عن حقوق الملكية فيها بشكل كبير، وبالتالي يجب أن يكون مصيرها الاستحواذ من مصرف محلّي أو أجنبي، أو ربما التصفية. في المقابل، فإن عدداً آخر من المصارف يمكنه الاستمرار عبر دعم محدود لرأسماله. وهكذا، يمكن لهذين السيناريوين أن يمثّلا نموذجاً لكيفية تعامل الخطة الإصلاحية مع المصارف، مع إمكانية إضافة معايير أخرى.

في الخلاصة، يجب أن تنطلق عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني بشكل جدّي وبأسرع وقت ممكن، لأن معظم المصارف تحوز حالياً رأسمالاً سلبياً. كما يجب وضع معايير واضحة لبقاء أو دمج أو تصفية هذه المصارف بمعزل عن مدى قبول أصحابها لأنهم أثبتوا عدم جدارتهم في إدارة مدخرات الناس بطريقة سليمة وخالفوا بديهيات العمل المصرفي وخصوصاً لجهة إدارة وتنويع الخاطر. فما هو النموذج المصرفي الذي اعتمده انترکونتيننتال بنك ليضع 54% من ودائعه لدى مقترض واحد هو الدولة اللبنانية؟ وبنك البحر المتوسط 53% من ودائعه؟ وفرست ناشيونال بنك 47% من ودائعه؟ وبنك بيروت والبلاد العربية 39% من ودائعه؟ وكل من فرنسبنك وبنك بيروت والبنك اللبناني السويسري نسبة 36% من ودائعها؟ وبنك عودة 34% من ودائعه؟ والاعتماد اللبناني 34% من ودائعه؟ وبنك سوسيتيه جنرال 27% من ودائعه؟

جدول 1: السيناريو الاول لخسائر مصارف مجموعة الفا - تريليون ليرة

	قروض	خسائر قروض 30%	خسائر شطب سندات الخزينة وشهادات الايداع	مجمل الخسارة	حقوق الملكية	مجمل الخسارة/ حقوق الملكية (مرة)
بنك البحر المتوسط	5.33	1.60	10.37	11.97	1.88	6.4
انترکونتيننتال بنك	1.12	0.34	4.57	4.91	0.98	5.0
فرست ناشيونال بنك	1.19	0.36	2.55	2.90	0.62	4.7
البنك اللبناني السويسري	0.97	0.29	1.14	1.44	0.33	4.4
بنك بيروت والبلاد العربية	2.53	0.76	3.51	4.27	0.98	4.3
الاعتماد اللبناني	4.77	1.43	4.34	5.77	1.33	4.3
بنك عودة	18.11	5.43	16.05	21.49	5.74	3.7
فرنسبنك	9.70	2.91	8.60	11.51	3.10	3.7
بنك بيروت	7.65	2.29	6.91	9.21	2.66	3.5
بنك سوسيتيه جنرال	8.06	2.42	7.37	9.79	2.92	3.4
بنك بيبلوس	7.71	2.31	6.48	8.79	2.81	3.1
البنك اللبناني الفرنسي	5.73	1.72	4.33	6.05	2.01	3.0
بنك لبنان والخليج	1.86	0.56	1.18	1.73	0.67	2.6
الاعتماد المصرفي	2.87	0.86	0.30	1.16	0.64	1.8
بنك سرادار	1.27	0.38	0.38	0.76	0.42	1.8
بنك لبنان والمهجر	10.02	3.01	5.33	8.34	4.93	1.7

ملاحظة: ارقام سوسيتيه جنرال، البنك اللبناني الفرنسي، انترکونتيننتال بنك، بنك بيروت والبلاد العربية، بنك لبنان والخليج، فرست ناشيونال بنك، الاعتماد المصرفي، بنك سرادار، والبنك اللبناني السويسري هي لغاية نهاية شهر ايلول 2029. اما المصارف الباقية، فارقامها لغاية نهاية شهر حزيران 2019

جدول 2: السيناريو الثاني لخسائر مصارف مجموعة الفا - تريليون ليرة

	قروض	خسائر قروض 15%	خسائر شطب سندات الخزينة وشهادات الإيداع بالدولار	مجمل الخسارة	حقوق الملكية	مجمل الخسارة/ حقوق الملكية (مرة)
بنك البحر المتوسط	5.33	0.80	5.27	6.07	1.88	3.2
فرست ناشيونال بنك	1.19	0.18	1.75	1.93	0.62	3.1
البنك اللبناني السويسري	0.97	0.15	0.62	0.77	0.33	2.3
انترکونتيننتال بنك	1.12	0.17	2.12	2.29	0.98	2.3
بنك سوسيتيه جنرال	8.06	1.21	4.95	6.16	2.92	2.1
بنك عودة	18.11	2.72	8.47	11.19	5.74	1.9
بنك بيروت	7.65	1.15	4.01	5.16	2.66	1.9
الاعتماد اللبناني	4.77	0.72	1.75	2.47	1.33	1.9
بنك بيروت والبلاد العربية	2.53	0.38	1.40	1.78	0.98	1.8
بنك بيبلوس	7.71	1.16	3.37	4.53	2.81	1.6
البنك اللبناني الفرنسي	5.73	0.86	2.24	3.10	2.01	1.5
فرنسبنك	9.70	1.45	3.19	4.64	3.10	1.5
بنك لبنان والخليج	1.86	0.28	0.57	0.85	0.67	1.3
بنك سرادار	1.27	0.19	0.31	0.50	0.42	1.2
الاعتماد المصرفي	2.87	0.43	0.16	0.59	0.64	0.9
بنك لبنان والمهجر	10.02	1.50	2.15	3.65	4.93	0.7

ملاحظة: ارقام سوسيتيه جنرال، البنك اللبناني الفرنسي، انترکونتيننتال بنك، بنك بيروت والبلاد العربية، بنك لبنان والخليج، فرست ناشيونال بنك، الاعتماد المصرفي، بنك سرادار، والبنك اللبناني السويسري هي لغاية نهاية شهر ايلول 2029. اما المصارف الباقية، فارقامها لغاية نهاية شهر حزيران 201

كيف توفّمن 2,5 تريليون دولار؟
الدولار والوباء يخنقان البلدان النامية

يلامس الدين العام الإجمالي العالمي عتبة 60 تريليون دولار، نسبةً إلى الناتج الكوني. إنه مستوى قياسي لم يُسجّل تاريخيًا. وفيما تبدو البلدان الصناعية نشطةً في إصدار السندات لضمان سيولتها ومحصّناته في مواجهة تداعيات كوفيد19- على اقتصاداتها، ليس خافيًا أن الخاسر الأكبر في المعادلة هو البلدان الفقيرة والنامية التي زاد ارتهانها للاستدانة والتمويل الخارجي منذ الأزمة المالية العالمية قبل عقد ونصف عقد. وبينما تخشى مجتمعات العالم الأول موجات ثانية وثالثة من انتشار الوباء، فإن الموجة الأخطر على العالم النامي، هي موجة جديدة من تضخّم الدين العام

السنة	البلدان الصناعية		البلدان النامية	
	صافي الإقراض/ الاقتراض الحكومي نسبة إلى الناتج	فائض/عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج	صافي الإقراض/ الاقتراض الحكومي نسبة إلى الناتج	فائض/عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج
2007	-1.274	-0.856	0.750	3.692
2008	-3.534	-1.290	0.804	3.405
2009	-8.702	-0.157	-3.700	1.267
2010	-7.687	0.024	-2.300	1.224
2011	-6.273	-0.059	-0.944	1.394
2012	-5.480	0.091	-1.018	1.202
2013	-3.690	0.498	-1.660	0.580
2014	-3.070	0.525	-2.546	0.566
2015	-2.601	0.657	-4.415	-0.191
2016	-2.616	0.771	-4.747	-0.281
2017	-2.313	0.835	-4.069	0.023
2018	-2.600	0.712	-3.742	-0.091
2019	-2.966	0.675	-4.716	0.116
2020	-10.557	0.058	-8.879	-0.943
2021	-5.448	0.149	-7.232	-0.576

حسن شقراني

منذ بداية عام 2020 وإحكام وباء كوفيد-19 سيطرته على المجتمعات قاطبة، تراهن حكومات العالم الصناعي على سياساتها المالية لتعزيز قدراتها في قطاع الرعاية الصحية وتأمين شبكات الإعانة للعمال والموظفين ولاحتواء موجات الإفلاس الواسعة. وقد رصدت الحكومات أكثر من 11 تريليون دولار لتنفيذ تلك السياسات. ورغم أن الاقتراض في هذا السبيل يتم في ظلّ معدلات فوائد منخفضة جداً، إلا أن تأثير ذلك على حجم الدين العالمي سيكون ملحوظاً في المدى المنظور، فمن المتوقع أن يتجاوز معدل الدين العام الكوني نسبة 100% من الناتج الإجمالي العالمي، وهو الأعلى تاريخياً.

تتصاعد تحذيرات الخبراء من هذا الوضع لارتداداته المستقبلية على استقرار أسواق المال وهامش المرونة للاقتراض والاستثمار بين الأمم. وفي الوقت نفسه، ينبّه هؤلاء إلى مخاطر الانسحاب المبكر من سياسة الإنفاق هذه. «يُشير ميزان المخاطر الذي نعتمده إلى أن وقف الدعم المالي على نحو مبكر يُعدّ خطراً أكبر من مستويات الدين (العام) المرتفعة»، وفقاً لمدير قسم الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، فيتور غاسبار. لكن هل جميع البلدان سواسية في هذا النوع من التحليل؟ وما هي كلفة الوباء المضاعفة على الاقتصادات النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض التي دخلت عصر الوباء الجديد مويوءة بضعف إدارة المال العام أكان عبر الهدر أو الفساد أو عدم الكفاءة؟

مصارف العملات الصعبة

مع إعلان الإجراءات الطارئة لاحتواء تداعيات الوباء، وأساسها فرض الإقفال العام أو الجزئي لحركة المجتمعات البشرية من الشرق إلى الغرب، اعتمدت المصارف المركزية حول العالم إجراءات طارئة موازية على المستوى النقدي، تُعدّ مكمّلة لسياسات الدعم المالي. وعبر أدوات التيسير الكمّي ومعدلات الفوائد المرجعية - وعموماً إجراءات توسيع ميزانيتها العامة - خصّصت تلك المصارف ما يعادل 6 تريليونات دولار لشراء الأصول وضمان البيات تبادل العملات وثبات الصرف وفتح اعتمادات السيولة والائتمان.

نُفّذت هذه السياسات بعدما أنتج الوباء طلباً غير مسبوق تاريخياً على السيولة من قِبل المؤسسات المالية والشركات والأفراد حول العالم. غير أن الاقتراض في هذا السبيل يتم في المركزية في البلدان الصناعية يتأمين السيولة بالعملات الصعبة عبر طباعة عملاتها الوطنية (التي يُمكن استخدامها مباشرة في التجارة الدولية أو مبادلتها بسهولة بعملات صعبة أخرى في هذا السبيل)، تجد البلدان النامية نفسها في عنق الزجاجة لتأمين السيولة. هكذا تتكشف أكثر وضعيتها الهشّة على مستوى الدين الخارجي الذي تضخم بنحو 9 تريليونات دولار في العقد الماضي، وخصوصاً أن أكثر من 75% من هذا الدين هو بالدولار الأميركي.

عملياً، تحتاج البلدان النامية إلى 2,5 تريليون دولار تقريباً لتمويل عجوزاتها لغاية السنة المقبلة. وهذه الوضعية تزداد صعوبة بسبب حركة رؤوس الأموال السلبية التي سجّلتها تلك البلدان منذ مطلع السنة الجارية. فبحسب البيانات، تبيّن أن نحو 100 مليار دولار من الرساميل فرّت من الأسواق الناشئة منذ ظهور الوباء ولغاية منتصف نيسان الماضي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ما سُجّل خلال الأزمة المالية العالمية بأكملها عام 2008. ويتوقع أن تستمرّ هذه الحركة السلبية حتى نهاية عام 2020.

> **اعتمدت البلدان النامية على تدفقات الرساميل بالعملات الصعبة لتأمين احتياجاتها التمويلية، ما أتاح للنظام المالي إحكام قبضته عليها**

إدمان الدولار تاريخياً

تاريخياً، اعتمدت البلدان النامية على تلك الرساميل وتدفقات السيولة بالعملات الصعبة وعلى الاتفاقات والمؤتمرات لتأمين احتياجاتها التمويلية والبقاء منفتحة على النظام المالي العالمي. هذا ما مكّن النظام من إحكام قبضته على مالية واقتصادات تلك البلدان، وأحياناً على توجهاتها السياسية. ومنذ بداية السبعينيات عاشت هذه البلدان أربع موجات من تضخّم الدين العام، آخرها بدأت عام 2010 تزامناً مع بدء الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية غداة الأزمة المالية والركود العظيم. وفي منتصف هذا العقد تعمّقت الأزمة مع التراجع الكبير في أسعار السلع وتحديداً النفط. كذلك، تتخذ هذه الموجة منحى أكثر خطورة في ظل وباء كوفيد-19، مع ازدياد التنافس على السيولة الصعبة.

بهذه الخلفية، يُمكن اعتماد منظور مختلف لقراءة التحذيرات من تضخّم المديونية العامة وفي الوقت نفسه، من مغبّة كبح الإنفاق العام والاقتراض لتأمينه. في الواقع، تقوم حجّة صندوق النقد الدولي، بوصفه من المؤسسات التي تُصنّف الملاجئ الأخيرة للسيولة والإقراض، على تشجيع الاقتراض الحذر في إطار فرضية تفيد بأن معدلات الفوائد على الاستدانة قد ترتفع فجأة كما حدث في سوق السندات في آذار الماضي. لذا، يتعيّن على البلدان التي كانت تعاني من معدلات الدين المرتفعة والنمو المنخفض منذ ما قبل انتشار وباء كوفيد-19، أن تتلمّس خيارات صائبة للعودة إلى سكّة التوازن المالي والخروج تدريجياً من الاستدانة في المدى المتوسط عبر تعزيز الإيرادات وتحديداً من خلال تخفيف التهرب الضريبي وتعزيز الضرائب التصاعدية في بعض الأحيان.

غير أن دعوات كهذه للبلدان الفقيرة والنامية، تبدو خارج سياقها التاريخي، إذ لا سبيل آخر لانعتاقها من هذه الدوامة الشرسة إلا عبر مقاربات مختلفة جذرياً تكسر نمط الارتهان السائد. اليوم، تعاني البلدان النامية والفقيرة مع وباء على الصعيدين المالي والاقتصادي، وبالتالي اجتماعياً، في ما يبدو امتداداً لموجة معاناة زاحفة بدأت منذ الأزمة المالية العالمية والركود العظيم الذي ولّدته. عشيّة تلك الأزمة في عام 2007، كان الحساب الجاري في تلك البلدان - أي محصّلة التبادل مع الخارج - يُسجّل فائضاً يُعادل 3,7% من ناتجها المحلي الإجمالي، في مقابل عجز موازٍ بنسبة 0,86% في البلدان الصناعية. أما بعد عقد ونصف عقد، فقد تحوّل فائض البلدان النامية إلى عجز، وانقلبت الصورة في البلدان المتقدّمة إلى فوائض تبدو مستدامة. والقصّة نفسها تتكرر في قراءة بيانات حركة الإقراض والاقتراض الحكومي التي يبدو أن المجموعة الأولى وقعت في فخّها أيضاً، فقد تحوّلت وضعيتها من الإيجابي إلى السلبي خلال الفترة المدروسة.

تظهر المشكلة إذاً في نموذج الارتهان إلى السيولة بالعملات الصعبة التي يُعدّ الدولار الأميركي دعامته الأولى والولايات المتّحدة المستفيدة الأساسية منه. ويُصنّف وباء كوفيد-19 وضعاً استثنائياً يُعزّز هذا النموذج القائم، إلا أنه يفرض أيضاً على البلدان النامية تحدّي الابتكار الاقتصادي للبقاء ضمن العولمة إنما استناداً إلى أوّليات غير استلابية تعزّز السياسات الوطنية. قد تتعقّد المعطيات السياسية لتحقيق تحوّل كهذا، إنما الاعتراف بأصل المشكلة هو بداية الطريق لمعالجتها أو التعايش مع نسخة ألطف منها.

قراءات

مقال

قراءة في الاحتجاجات الأميركية [3]

الإعلام يغيّب الاقتصاد والمجتمع

زياد حافظ *

ما هو دور الإعلام في الاحتجاجات الأميركية؟ ينقسم الإعلام في الولايات المتحدة إلى قسمين: إعلام الشركات أو المهيمن (mainstream corporate media)، والإعلام البديل (alternative media) أو الموازي. الأول تملكه الشركات بينما الثاني مملوك من الجمهور العريض سواء كان منظّماً أو مستقلاً وهو يشبه إلى حد كبير وسائل التواصل الاجتماعي. والإعلام الموازي مليء بالمواقع الالكترونية والمدوّنات الصوتية أو المرئية (podcast) والصحف الإلكترونية وما يمكن أن يصدر عبر الإنترنت.

كان واضحاً في الإعلام الأميركي وتغطيته للاحتجاجات، تغييب البعد الاجتماعي والاقتصادي للاحتجاجات، حتى في موضوع العنصرية اكتفت هذه الوسائل بالتنديد من دون مقاربة جدّية عن جذورها التاريخية وآثارها على سلوك المجتمع الأميركي. ربما مقاربة الجذور تُحرج النخب الحاكمة والشركات التي نمت على أنقاض الشعوب الأصلية التي جرت إبادتها والثقافة الدينية العنصرية التي دمغت النخب الحاكمة، وعلى استيراد الرقيق من أفريقيا. الاحتجاجات في وعي هذه الشركات، هي فرصة لمزيد من الثراء، واستمرارها برعايتها قد يصيب عصفورين بحجر واحد؛ السيطرة ومرتبطة بالدولار الأميركي. على أن يكون الأخير بدوره مثبتاً ومرتبطاً بالذهب. كذلك أنشئ صندوق النقد والبنك الدوليان اللذان استمرّا حتى بعد سقوط الاتفاق في عام 1973.

اتفاق بريتون وودز أدّى في خمسينيات القرن الماضي إلى عجز في ميزان المدفوعات لدى الولايات المتحدة. كانت نتيجة طبيعية لأنّه ترتب على الولايات المتحدة أن تزوّد العالم بالسيولة من الدولار، بما يتناسب مع الاتفاق الجديد.

وفي ظلّ هذا الواقع وقعت الولايات المتحدة في معضلة لا يمكن أن تستقيم الأمور إلّا بعد معالجتها. فمن جهة إذا توقفت عن ضخّ السيولة إلى الخارج سيتلاشى أهم مصدر لتغذية الاحتياط العالمي ما سيدخله في حالة انكماش وانعدام الاستقرار. ومن جهة أخرى، إذا استمرّت الولايات المتحدة بضخّ السيولة بالعملة الخضراء سيتعاظم العجز في ميزان المدفوعات، ما سيؤدّي إلى اهتزاز الثقة بقدرة الدولار الأميركي ليكون عملة الاحتياط العالمي.

عُرفت هذه المعضلة بمعضلة تريفين نسبةً إلى الاقتصادي الأميركي روبرت تريفين. أمّا الحلّ الذي أنزلت أعلام الكونفدرالية من الولايات الجنوبية التي اشتركت في الحرب الأهلية، إلا أن الأمر لم يقف عند هذا الحدّ، بل امتدّ ليشمل حقبة تأسيس الولايات المتحدة والتنديد بالرموز المؤسّسة للولايات المتحدة كجورج واشنطن وتوماس جيفرسون بحجة ملكيتهما للرقيق. كذلك نَفت دعوات لمراجعة كل ما نتج من فكر وعمل الآباء المؤسسين لجهة المؤسسات التي كوّنت الولايات المتحدة على أساس تلوّثها بحقبة الاستعباد والرقيق.

هذه الرؤية التي تبنّاها بعض المحتجّين لم تأخذ في الاعتبار التراكم التاريخي والتغيّر في الظروف والمفاهيم والقيم. لذا يصعب تقييم حقبات تاريخية سابقة بمعايير اليوم. كما أن الثغرات الأخلاقية التي وقعت بها البلاد في مرحلة ما قد تتحوّل إلى حوافز للتعلّم من الأخطاء، لأن الحفاظ على الذاكرة ضرورة للحاضر كما للمستقبل. في المحصلة، ثمة شيء انكسر وتغيّر في أميركا.

اللافت في هذا الإعلام هو تلازم جائحة «كورونا» وإجراءات مكافحتها التي أدّت إلى إيقاف العجلة الاقتصادي، مع الحركة الاحتجاجية ضد العنصرية من ربط تداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية بالاحتجاجات. هذا الأمر ليس غريباً على الإعلام الشركاتي المهيمن، الذي طالما حرص على تجنّب ما قد يثير أي جدل أو مراجعة في بنية النظام الاقتصادي والسياسي وخصوصاً لجهة الفجوات الاقتصادية بين مكوّنات الشعب الأميركي. يكتفي هذا الإعلام بالتركيز على البعد الثقافي للاحتجاجات تجنباً للبحث في البُعد الطبقي. حتى علم الاجتماع في الجامعات الأميركية، ينظر إلى المجتمع كالحشرات من دون الإشارة إلى البعد الاقتصادي والسياسي.

حتى الاقتصاد لم يعد يُدرّس كاقتصاد سياسي بل كاقتصاد مبني على المعادلات الرياضية المعقّدة والنماذج الاقتصادية القياسية (econometrics) من دون الأخذ في الاعتبار أنه يصعب تجسيد سلوك الناس والبيئة والرموز الثقافية التي تتفاعل معها، بمعادلات رياضية.

الإعلام الشركاتي المهيمن الذي تملكه ست شركات عملاقة لا يمكنه أن يتحدّى ركائز النظام الاقتصادي. فالمقاربات الجدّية غير موجودة في ذلك الإعلام بينما المقاربات الأكثر جدّية توجد في الإعلام الموازي. هناك تقارير عدّة تفيد بأن وسائل الإعلام المهيمن لم تكن صديقة للحركات الاحتجاجية في مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، بل ركّزت على «التخريب» الذي نتج عن الاحتجاجات، كما حصل عند تغطية حركة «احتلال وال ستريت» وحركة «الواحد بالمائة» منذ 10 سنوات. ففي 24 حزيران 2020 أعدّت كندرا بيار لويس على موقع «نيمان لاب» تقريراً عن الإعلام المهيمن الذي يقف دائماً مع الأمر الواقع ولا يدفع نحو التغيير.

الإعلام المهيمن الشركاتي في بعده المرئي يركّز على الإثارة سواء عبر نقل المواجهات بين الشرطة والمحتجين أو على حرق الأبنية وأعمال الشغب. الصورة هي الوسيلة الأكثر تأثيراً في الوعي الأميركي، لأن نمط حياته لا يسمح له بالقراءة والتفكير. يتسم المجتمع الأميركي بالحذر من الفكر (anti-intellectual)، وبالتالي الخطاب الشعبوي يستهوي شرائح واسعة منه. لذا نجح ترامب في استقطاب شرائح البيض الغاضبة من واقعها الاقتصادي الذي تمّ تحميل مسؤوليته للأقليات الملوّنة التي تزاحمها في لقمة العيش والخدمات الاجتماعية. ففي زمن البحبوحة الاقتصادية لم تكن تلك الأمور تحصل على أهمية في الخطاب السياسي، لكن في زمن القلّة يصبح الموضوع الأساسي كما يقال في المثل العام: «القلّة بتولّد النقار»!

أمر آخر لافت في التغطية الإعلامية للإعلام الشركاتي المهيمن؛ الانتقائية في التركيز على رموز الاستعباد للأفارقة. لم يخش الإعلام الإشارة إلى الآباء المؤسسين للدولة الأميركية كواشنطن وجيفرسون (مثلاً)، لكنه لم يدل بإشارة واحدة إلى كبار مستوردي الرقيق كيهوذا بنيامين (Judah Benjamin) في القرن التاسع عشر. كما أن ضريحه لم يتعرّض لأي هجوم وتخريب بينما تماثيل رموز الولايات المتحدة تمّ تشويهها أو حرقها أو تنزيلها. فهل انتماؤه إلى الديانة اليهودية خط أحمر في ذلك الإعلام كما أشار المحلّل فيليب جبرالدي في موقع «أونز ريفيو»؟

من ضمن الشعارات التي رفعتها بعض الفئات المحتجّة في التظاهرات ضد العنصرية «تقويض الشرطة» وحتى «عدم تمويل الشرطة» (defund the police). الإعلام المهيمن نقل تلك الهتافات والشعارات كأنه يؤيّدها، ما يعيد طرح السؤال عما إذا كان المقصود خصخصة الأمن عبر الشركات الأمنية الخاصة؟ هذا هدف يُسعد الشركات الكبرى التي تريد نظاماً أمنياً يعمل لحسابها فقط لا غير وغير خاضع لاعتبارات كالعدل وحماية المواطنين...

في المقابل، يحتوي الإعلام الموازي على مروحة واسعة من المواقف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. مروحة تنطوي على مقاربات جدّية لقضايا العنصرية في الولايات المتحدة. لكن هذا الإعلام لا يؤيّد بالمطلق الاحتجاجات، بل يأخذ عليها عدم جدّية الشعارات المرفوعة بلا برامج أو أهداف محدّدة، ما يثير الاستغراب لجهة ارتباط رموز الحراك بأجندات سياسية وخصوصاً بالشركات الكبرى ومراكز الضغط. لعلّ حركة «ب أم ال» حصلت على النصيب الأكبر من النقد بسبب ارتباطاتها بمؤسسة «فورد» والتمويل الذي نالته من مؤسسات جورج سوروس ومن شركات كبرى مثل «نايك» للملبوسات الرياضية مثلاً.

*كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي

> هناك تقارير عدة تفيد بأن وسائل الإعلام المهيمن لم تكن صديقة للحركات الاحتجاجية في مطالبها الاقتصادية والاجتماعية، بل ركّزت على «التخريب» الذي نتج عن الاحتجاجات

ميدان إضافيّ للصراع الأميركي الصيني

ماهر حسين

مع شروق كلّ نهار جديد يتّسع ميدان الصراع الصيني الأميركي الذي لم يعُد يتوقف على تداعيات اختلال الميزان التجاري ولا على استغلال فيروس كورونا الذي يسمّيه الرئيس ترامب، استفزازاً، الفيروس الصيني، ولا على اتّهام القنصلية الصينية بمحاولة سرقة الأبحاث الأميركية حول لقاح الكورونا... ولكن كما يبدو أصبح ميدان هذا الصراع على مشارف صندوق النقد الدولي. فمنذ بضعة أيام حثّ محافظ المصرف المركزي الصيني يي غانغ الصندوق على إصدار حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء فيه، ومن خلال ردّة الفعل الغربية على هذا الاقتراح، يبدو أن هذا الطلب سيكون موضع إشكال.

ما هي حقوق السحب الخاصة؟

في عام 1944 اجتمع مندوبو 44 دولة، في منطقة بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير في مؤتمر الأمم المتّحدة النقدي والمالي. كانت حصيلة الاجتماع ما كان يُعرف باتفاق «بريتون وودز» الذي كان من أهمّ أهدافه منع حصول انخفاض في قيمة العملات بسبب التنافسية، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في العالم. وكان أبرز مهندسي هذا الاتّفاق الاقتصادي البريطاني الشهير جون كينز، وهاري وايت كبير الاقتصاديين الدوليين في وزارة الخزانة الأميركية في حينه.

نتيجة الاتفاق كانت تتوافق مع أفكار وايت الذي سعى ليكون للدولار دور قويّ في الاقتصاد العالمي، على عكس رؤية كينز الذي كان يريد إنشاء مصرف مركزي عالمي مع عملة احتياط جديدة. فالمؤتمر الاتفاق بعض الأفكار خلاصتها أن تكون جميع عملات العالم مثبتة ومرتبطة بالدولار الأميركي. على أن يكون الأخير بدوره مثبتاً ومرتبطاً بالذهب. كذلك أُنشئ صندوق النقد والبنك الدوليان اللذان استمرّا حتى بعد سقوط الاتفاق في عام 1973.

اتفاق بريتون وودز أدّى في خمسينيات القرن الماضي إلى عجز في ميزان المدفوعات لدى الولايات المتحدة. كانت نتيجة طبيعية لأنّه ترتب على الولايات المتحدة أن تزوّد العالم بالسيولة من الدولار، بما يتناسب مع الاتفاق الجديد.

وفي ظلّ هذا الواقع وقعت الولايات المتّحدة في معضلة لا يمكن أن تستقيم الأمور إلّا بعد معالجتها. فمن جهة إذا توقفت عن ضخّ السيولة إلى الخارج سيتلاشى أهم مصدر لتغذية الاحتياط العالمي ما سيدخله في حالة انكماش وانعدام الاستقرار. ومن جهة أخرى، إذا استمرّت الولايات المتحدة بضخّ السيولة بالعملة الخضراء سيتعاظم العجز في ميزان المدفوعات، ما سيؤدّي إلى اهتزاز الثقة بقدرة الدولار الأميركي ليكون عملة الاحتياط العالمي.

عُرفت هذه المعضلة بمعضلة تريفين نسبةً إلى الاقتصادي الأميركي روبرت تريفين. أمّا الحلّ الذي اقترحه هذا الأخير، فكان عبر خلق وحدات احتياطية جديدة دورها أن تخلق سيولة للاحتياط العالمي. وبهذه الطريقة لن يبقى العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة.

في هذا السياق أُنشئت في عام 1969 وحدة جديدة من قبل صندوق النقد الدولي اسمها «حق السحب الخاص» (SDR). هي ليست عملة جديدة، إنّما تُستخدم كأداة للمطالبة بالعملات الصعبة.

بشكل مبسّط، فإنه عندما يحتاج بلد ما إلى العملات الصعبة، يستخدم هذه الوحدات لمقايضتها بحاجته من الدولار ويدفع في المقابل فائدة مُحتسبة كمعدّل متوسّط للفائدة القصيرة الأجل للدول ذات العملات المدرجة في السلة الداعمة لهذه الوحدة. عندما أصدرت هذه الوحدة كانت قيمتها تساوي 0,888 غرام من الذهب (أي ما كان يُعادل دولاراً واحداً في حينه). أمّا بعد انهيار اتفاق بريتون وودز عام 1973، فقد تغيرت طريقة احتساب قيمة هذه الوحدة لتصبح مرتبطة بسلّة عملات يتم اختيارها بحسب الخصائص التالية:

- الخاصية الأولى لها علاقة بصادرات الدولة المصدّرة للعملة. على الدولة أن تكون عضواً في نادي صندوق النقد، وأن تكون بين أكبر خمسة مصدّرين في العالم.

- الخاصية الثانية هي حرية الاستعمال، وهذا يعني أن تكون العملة مستعملة بشكل واسع في المعاملات الدولية وفي سوق الصرف العالمي.

حالياً تضم هذه السلّة الدولار الأميركي، اليورو، اليوان الصيني، الين الياباني، والجنيه الاسترليني. وكل خمس سنوات تتم إعادة النظر بالوزن الذي تؤثر فيه كل عملة على قيمة الـSDR.

وبعد عام 1973 تقلّص الاعتماد على حقوق السحب الخاصة، لكن بقيت لها أهميتها. ففي عام 2009 وخلال الأزمة المالية الأميركية - العالمية اتّفقت دول مجموعة العشرين (G20) على توزيع ما يعادل 250 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لمساعدة الدول على الخروج من الأزمة.

في ورقة بعنوان «السيولة الدولية ودور حقوق السحب الخاصة في النظام النقدي الدولي»، يقدّم الباحثان بيتر كلارك وجاك بولاك سببين يجعلان الـSDR أقل أهمية بعد سقوط اتفاق بريتون وودز هما:

- السبب الأول، أن الدول الصناعية أصبحت تعمل بأسعار صرف مرنة تلغي الحاجة إلى امتلاك احتياطات بالشكل الذي كانت تحتاج له عندما كان سعر الصرف ثابتاً بحسب اتفاقية بريتون وودز. لذا، لم تعُد هناك حاجة إلى سيولة إضافية.

- السبب الثاني، هو أن مشكلة «تكديس السيولة»، كما كان سائداً في المصارف المركزية حول العالم، لم تعُد مشكلة رائجة. فبما أن وحدات حقوق السحب الخاصة جاءت لتعالج هذه المشكلة، التي لم تعُد موجودة، فإنّ هذه الوحدات لم تعُد ذات أهمية.

انخفاض أهمية هذه الوحدات بعد انتهاء بريتون وودز كان ظاهراً، من خلال إلقاء الضوء على توزيعها عبر التاريخ، بحسب الورقة التي أعدّها موريس اوبستفيلد بعنوان «حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي دولي: أي مستقبل؟». توزيع هذه الوحدات خلال فترتَي 1970-1972، و1979-1981، أي قبل التوزيع الكبير في عام 2009. يومها لم تكن نسبة الـ SDR من إجمالي الاحتياط الدولي قد تجاوزت أكثر من 6%، بل كانت هذه النسبة تنخفض تدريجاً إلى أن بلغت بحلول الأزمة المالية العالمية في 2009 نحو 0,5% من إجمالي الاحتياطي الدولي. وحتى بعد توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة في عام 2009 بقيت النسبة قليلة.

هنا نعود إلى مطلب حاكم المصرف المركزي الصيني. يقول في مقال نُشر في «فاينانشال تايمز» في 16 تموز 2020، إنه في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحالية الناتجة عن فيروس كورونا، أفضل ما يمكن أن يفعله صندوق النقد الدولي هو توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة، لأن التجربة كانت ناجحة في أزمة 2009، والدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية هي أكثر المتضررين من هذه الأزمة. والقروض العاجلة التي يمنحها صندوق النقد لها محدوديتها. فمن جهة هناك دول مأزومة قد تتردّد في أن تطلب قروضاً من الصندوق. ومن جهة أخرى، الصندوق قادر على تأمين تريليون دولار للإقراض وفق هذه الآلية، بينما يتوقع هو نفسه في دراساته أن تزداد الحاجة العالمية إلى 2 تريليون دولار، ما يعني أنه غير قادر على تلبية هذه الحاجات.

ويكمل بالاستناد إلى توقعات معهد بيترسون للاقتصاد الدولي حول إصدار حقوق سحب خاصة بقيمة 500 مليار دولار لتأمين 22 مليار دولار لنحو 76 دولة من أفقر الدول في العالم، ما يرفع إجمالي احتياطاتها إلى أكثر من 9%. ويكون هذا التوزيع بحسب حاجة كل بلد بدلاً من الكوتا الخاصة بكل دولة.

ويشير إلى أن كلفة هذا الإصدار منخفضة جداً، فالفائدة على وحدات حقوق السحب الخاصة لا تبدأ بالتراكم إلا عند تحويل الوحدات إلى العملات الصعبة. كما أن الفائدة على هذه الوحدات هي أقل من الفائدة السوقية. بالإضافة إلى أن استعمال حقوق السحب الخاصة كوسيلة لمساعدة الدول المحتاجة في هذه الفترة يغني عن الطلب من هذه الدول القيام بإصلاحات كشرط مسبق مقابل التمويل. ويقول بي بانغ إن هذه مرحلة طارئة لا وقت فيها للتركيز على الإصلاحات الهيكلية، فالأهم هو إنقاذ البلاد من مأزقها.

ستفتح هذه الأزمات المتتالية باب النقاش حول ضرورة وجود مصرف مركزي عالمي يُصدر عملة دولية تُستعمل كأحتياطي، لتسهيل التعامل مع الأزمات العالمية من الناحية النقدية. وهذا الأمر سيدفع باتجاه نقاش حول صوابية فكرة تحويل وحدات الـSDR إلى عملة يُمكن تبادلها، وليس ضرورياً أن تحلّ مكان الدولار كعملة مسيطرة على التبادلات العالمية، لكن يمكن أن تكون وظيفتها عملة احتياط مدعومة من سلّة عملات عالمية. وحتى حينه قد يكون هذا النقاش ميداناً إضافياً في الصراع الصيني الأميركي.

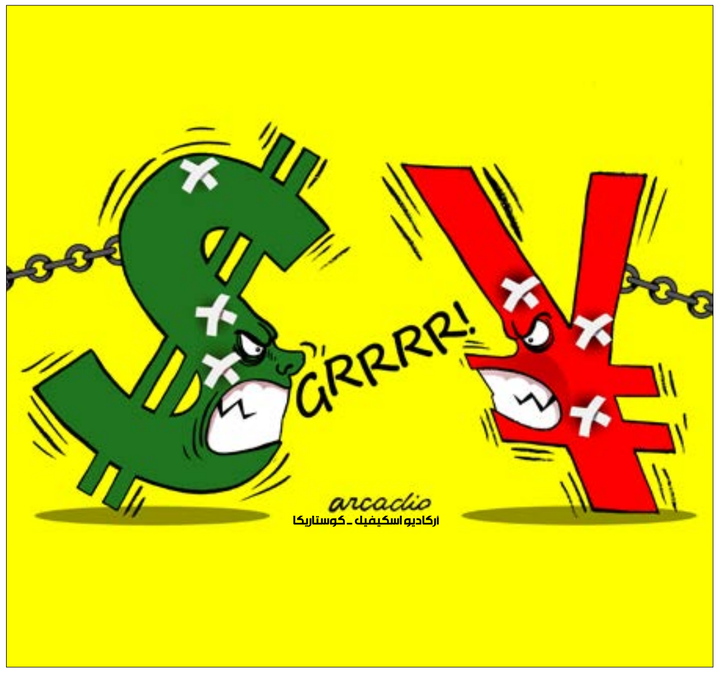

حاول الرئيس الأميركي زجّ المؤسسة العسكرية في الحراك لقمع التظاهر والتلويح بأحكام عرفية. غير أن إرباكاً كبيراً طرأ على قيادة هذه المؤسسة من وزير الدفاع إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة. في المرحلة الأولى وافقت القيادة على أوامر الرئيس، ثم بدأ التراجع من وزير الدفاع ثم تلاه رئيس هيئة الأركان. لم تتضح حتى الآن تفاصيل تقلبات الموقف ومَن وراءها. إلا أنه بات واضحاً بأن المؤسسة العسكرية منقسمة بين مؤيّد ومتحفّظ تجاه أوامر البيت الأبيض الذي تراجع بدوره حفظاً لماء وجه المؤسسة العسكرية وجنّبها ظاهرة التمرّد البالغة الخطورة. الجدال لم يحسم بعد وستكون الفترة المقبلة حبلى بالتطوّرات الخطيرة التي قد تزجّ المؤسسة العسكرية في الصراع القائم.

وتحظى الولايات بقوّاتها الذاتية الرديفة لقوّات الجيش الأميركي، وهي الحرس الوطني الذي يشبه مؤسسة الدرك في لبنان ولكن بسلاح أكثر تطوّراً بما في ذلك طيرانه الحربي. الرئيس بوش الابن نفّذ «خدمته العسكرية» في ذلك السلاح تجنّباً للتجنيد في حرب فيتنام! فالحرس الوطني لا يحارب بل هو قوّة احتياط للشرطة في الولايات لحفظ الأمن في حال وقوع كوارث طبيعية أو حوادث شغب لا تستطيع أجهزة الشرطة مواجهتها. بعض الولايات لجأت إلى الحرس الوطني لكن لم تُعمّم تلك الإجراءات في جميع الولايات.

* الإعلام المهيمن، أي الصحف والمجلات الكبيرة، ومحطات التلفزيون والراديو وحتى استديوهات السينما مملوكة بنسبة 90% أو أكثر، من خمس شركات هي: تايم وارنر، فياكوم، نيوزكورب التي يملكها روبرت مردوخ، ديزني وكومكاست. وهناك خمس صحف كبرى خارج هذه المجموعة هي: نيويورك تايمز، واشنطن بوس، شيكاغو تريبون، لوس انجلس تايمز، وسان فرانسيسكو كرونيكل. وتضاف إلى هذه اللائحة مجموعة ردستون التي تملك ألعاب الفيديو أو تسيطر عليها.

وهذا القسم من الإعلام قام بتغطية الاحتجاجات منذ اللحظات الأولى وشجّع على التظاهر من أجل السيطرة على السردية التي تلازم الاحتجاج، وتوظيف هذه الاحتجاجات في الحملة القائمة ضدّ الرئيس الأميركي دونالد ترامب منذ اللحظات التي تلت انتخابه.

* تنقسم فئة الإعلام المهيمن إلى قسمين: قسم يدعم التظاهرات الاحتجاجية وتوظيفها ضد الإدارة الأميركية، وقسم ثان يندّد بالتظاهرات وبالعنف وبأعمال الشغب التي تدمّر الممتلكات وتعتدي على المواطنين. القسم الأول يمكن تسميته بالإعلام الليبرالي ورمزه محطّة سي أن أن، بينما الثاني هو الإعلام المحافظ ورمزه محطّة فوكس. إلا أنه تاريخياً تجمع بين هذين القسمين قواسم مشتركة تصبّ في تهميش القضايا الجوهرية التي تهمّ الأميركيين، وترويج سرديّة موازية تحوّل الانتباه إلى قضايا أكثر إثارة من دون أن تمسّ بجوهر بنية النظام. لذا لم يغطّ الإعلام المهيمن البعد الطبقي والاجتماعي للحركة الاحتجاجية إلاّ بمقدار ما كان ممكناً لتوظيفه لخدمة الأجندات السياسية. فعلى سبيل المثال كان التركيز في الإعلام الليبرالي على هجوم رجال الشرطة على المحتجّين، بينما ركّز الإعلام المحافظ على الخراب الناتج عن الاحتجاجات. والإعلام الليبرالي روّج لسردية العنصرية المتفشّية في أجهزة قوى الأمن وربطها بتصريحات الرئيس ترامب التي تؤجّج النعرات الطائفية، بينما الإعلام المحافظ ربط أعمال العنف بالجريمة والحركات اليسارية المتطرّفة. الإعلام الليبرالي لم يشر إلى تواطؤ بعض المسؤولين الأمنيين في حرق الأبنية بينما الإعلام اليميني ركّز عليها. لذا ليست هناك صورة واحدة في تغطية الاحتجاجات.

مقال

الصين ليست رأسماليّة

البرتو غابريال، الياس جبّور

نشرت صحيفة «إل بايس» الإسبانية، أخيراً، مقالاً لبرانكو ميلانوفيتش Branko Milanovic، بعنوان «هل الصين رأسمالية حقاً؟» (15 نيسان/ أبريل 2020)، وهو مقتطف من كتابه الصادر في العام الماضي عن منشورات جامعة «هارفرد»، وعنوانه: «الرأسمالية، وحدها: مستقبل النظام الذي يحكم العالم». تُعَدُّ مقالته مثالاً على سوء الفهم الوقح للاختلافات المُهمّة بين الرأسمالية والاشتراكية (الحقيقية). فضلاً عن ذلك، فإن هذا النوع من الهراء التبسيطيّ، حتى إن جاء على لسان علماء لامعين وذوي نوايا حسنة، لا يخلق ارتباكاً فكرياً وحسب، بل إنه يقوّض ويثبّط أيّ بحث عن مخرج من حفرة البؤس واليأس العميقة، حيث تهاجم النخبة المعولمة الغنيّة جداً وأعوانها مِن المتملّقين، الغالبيّة العظمى مِن البشريّة. من هنا، وَجَبَ فضحها، وبقوّة.

يقول ميلانوفيتش، «من أجل أن يكون رأسمالياً، على المجتمع أن يتميّز بحقيقة أن معظم إنتاجه يتمّ عبر استخدام وسائل إنتاج القطاع الخاص (رأس المال، الأرض)، وأن يتقاضى معظم العمّال رواتب (أي أن لا يكونوا مرتبطين قانوناً بالأرض، وأن لا يكونوا عمّالاً مستقلّين يستخدمون رأس مالهم الخاص)، وأن تُتّخذ غالبية القرارات المتعلّقة بالإنتاج والتسعير عن طريق اللامركزيّة (أي أن لا تفرضها الدولة على الشركات). تستوفي الصين جميع الشروط الثلاثة ليتمّ اعتبارها رأسماليّة».

في ما يتعلّق بالشرط الثالث، يَعتقد ميلانوفيتش أنه يثبت وجهة نظره بالقول: «في بداية الإصلاحات، حَدّدت الدولة 93% من أسعار المنتجات الزراعية، و100% من الأسعار الصناعية، و97% من أسعار التجزئة. بحلول منتصف التسعينيّات، تمّ عكس هذه النِّسب: حَدّدت السوق 93% من أسعار البيع بالتجزئة، و79% من أسعار المنتجات الزراعية، و81% من أسعار المواد... أما اليوم، فتُحدِّد السوق نسبةً أعلى من الأسعار».

هذه الأرقام (بخلاف الكثير من الأرقام الأخرى في المقالة) صحيحة؛ لكنّها، بطبيعة الحال، لا تثبت أطروحة ميلانوفيتش. على العكس، هي متوافقة تماماً مع جوهر النموذج الاشتراكي للسوق الصينية. في الواقع، لم تُحدِّد الحكومة سعر الآيس كريم. فالتخطيط المتوافق مع السوق، يركّز، بدلاً من ذلك، على الأهداف الاستراتيجية الرئيسة، مثل تعزيز الاستثمار، تراكم رأس المال، العمالة شبه الكاملة، الابتكار، التقدّم التقني، حماية البيئة وتنفيذ المشاريع الضخمة الطويلة الأمد، مثل «مبادرة الحزام والطريق»، و«صنع في الصين 2025». ربّما يكون ميلانوفيتش ساذجاً من الناحية النظريّة إلى درجة أنه لا يفهم هذه النقطة، رغم اعتقادنا بأنه يتظاهر بذلك.

دعونا ننتقل الآن إلى الأخطاء الصارخة. يقول ميلانوفيتش: «مِن المستبعد جدّاً أن يتجاوز دور الدولة في إجمالي الناتج المحلّي، المحسوب مِن حيث الإنتاج، الـ 20%، بينما تُمثّل القوى العاملة في الشركات العامة وفي الملكية الجماعية 9% من إجمالي العمالة الريفية والحضرية... قبل الإصلاحات، فإن ما يقرب مِن 80% من عمّال المدن كانوا يعملون في الشركات العامة. الآن، وبعد التراجع المتواصل عاماً تلو آخر، يمثّل ذلك الجزء أقلّ من 16%. في المناطق الريفيّة، حوّلت خصخصة الأراضي - بحكم الأمر الواقع -، بموجب نظام مسؤولية الأسرة المعيشيّة، جميع العمّال الريفيين، تقريباً، إلى مزارعين في القطاع الخاص».

ما ورد أعلاه ليس صحيحاً؛ لم تكن هناك خصخصة للأراضي في الصين. فالأرض لا تزال مملوكةً للدولة - وكما يعترف ميلانوفيتش نفسه - «المزارعون ليسوا عاملين بأجر، ولكنهم يعملون لحسابهم الخاص في الغالب، في ما تسمّيه المصطلحات الماركسية: الإنتاج السلعي البسيط simple commodity production»، وتالياً ليس في علاقات الرأسمالية الاجتماعية - الاقتصادية.

في ما يتعلّق بالمناطق الحضرية، ترسم الإحصاءات الرسمية الأساسية صورةً مختلفة تماماً.

يقدم «الكتاب الإحصائي الصيني» (CSY) بيانات سنوية عن جميع الشركات الصناعية فوق الحجم المحدّد، بحسب حالة التسجيل. وهي تشمل عنوانَين كبيرَين: الشركات المموّلة محليّاً، ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). تشمل الشركات ذات التمويل المحلّي: الشركات المملوكة للدولة SOEs، والتجمّعات والتعاونيات وشركات الملكيّة المشتركة والشركات ذات المسؤولية المحدودة (LLC) والشركات المساهمة (SHCs) والمؤسسات الخاصة (PEs). بعض الشركات ذات المسؤولية المحدودة، هي شركات مموّلة من الدولة فقط، ولكن يتمّ تصنيف معظمها تحت عنوان فرعي على أنها شركات ذات مسؤولية محدودة أخرى.

تشمل الشركات المموّلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات التي لديها صناديق من هونغ كونغ وماكاو وتايوان (EFHKMTs) والشركات ذات التمويل الأجنبي (FFEs) (من بقية العالم).

وتالياً، هناك ثلاث مجموعات من المؤسسات الرأسمالية في الصين: (PEs) و(EFHKMTs) و(FFEs). لكلّ واحدة منها، يميّز «الكتاب الإحصائي الصيني» أيضاً المجموعات الفرعيّة المختلفة. بالنسبة إلى المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص POEs، على وجه الخصوص، فهي خمس: مؤسسات مموّلة من القطاع الخاص (بالكامل) ومؤسسات شراكة خاصة وشركات ذات مسؤولية محدودة خاصة وشركات مساهمة خاصة وغيرها من المؤسسات الخاصة. بالنسبة إلى كل عنصر (عدد الشركات والأصول والناتج والأرباح وما إلى ذلك)، يتطابق مجموع هذه العناوين الفرعيّة الخمسة تماماً مع الرقم المنسوب إلى الـ(POEs) ككلّ، ما يشير، بشكل لا لبس فيه، إلى أن جميع الشركات الأخرى لا تُعتبر تابعة للقطاع الخاص المحلي.

التفسير الوحيد المعقول للإحصاءات الصناعية في الصين في شأن الشركات المختلطة، هو أن هناك جزءاً كبيراً مِن (LLCs) و(SHCs) لا ينتمي

> إن الغالبية العظمى من العمّال الصينيين لا تعمل مباشرة لحساب الرأسماليين، والصين ليست مجتمعاً اشتراكياً مثاليّاً كما أنها ليست اشتراكيةً بالمعنى الكامل للكلمة، مع الأخذ في الاعتبار النتائج غير الكافية حتى الآن للجهود الجارية لمكافحة عدم المساواة وتدهور البيئة، لكنها بالتأكيد ليست رأسمالية

إلى الرأسماليين المحليّين ولا الأجانب. تُصنف هذه المجموعة المتبقية، والتي لا يمكن تجاهلها، على أنها شركات ذات مسؤولية محدودة أخرى، «والتي قد تشمل أيّ درجة من ملكية الدولة أقل من الملكية الكاملة» (هابرد ب. 2015، التوفيق بين الإحصائيات الرسمية الصينية في شأن ملكية الدولة وسيطرتها).

باختصار، ينبغي النظر إلى معظم الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات صناعية مختلطة تسيطر عليها الدولة بشكل غير مباشر. إنها نتيجة عملية الشركات الكبرى التي نفذت منذ مطلع القرن الحالي، وهي تشكل أهم عنصر في استراتيجية الصين للتنمية الاقتصادية الموجهة نحو الاشتراكية في مجال تطور حقوق الملكية وهياكل المشاريع. لذا، فهي مؤسسات غير رأسمالية موجّهة نحو السوق.

في القطاع الصناعي، تشمل (NCMOEs) مباشرة الشركات المملوكة للدولة والتجمّعات والتعاونيات ومؤسسات الملكية المشتركة للدولة والشركات الممولة من الدولة والشركات التي تسيطر عليها الدولة بشكل غير مباشر.

بهذا المعنى، أيّ قصة تحكي إحصائيات «الكتاب الإحصائي الصيني»؟

دور الشركات المموّلة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مهمّ، ولكنه ليس أساسياً، وهو دورٌ بدأ بالانحسار اعتباراً من عام 2010. انتشرت المؤسسات الخاصة (PEs)، وهي تعدُّ الآن الفئة الأكبر في القطاع الصناعي الصيني، لجهة عدد الشركات والأصول والإنتاج، وكانت تشهد نمواً أيضاً، إلا أنها لا تزال صغيرة في المتوسّط. نعم، بفضل عددها، تمثّل الآن أكثر من ربع رأسمال الصناعة الصينية و45% من إنتاجها.

لكن شركات الـ(NCMOEs) الصناعية، عزّزت مركزها المهيمن لجهة الأصول. حصّتها في الإنتاج الصناعي كانت تشهد انحساراً، ولكن بمعدّل تناقص تدريجيّ، يبدو أنه أدى بشكل متقارب، حتى الآن، إلى استقرار كبير حول 48% من الإجمالي. حصّتها من الأرباح والعمالة الصناعية استقرّت أيضاً عند 40%.

علاوة على ذلك، يوضح التفسير المباشر للبيانات الأخرى لـ«الكتاب الصناعي الصيني»، أنّ درجة الرسملة للمؤسسات الصناعية غير الرأسمالية أعلى من الشركات المموّلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأكثر من الضعف بالنسبة إلى الشركات الخاصة (PEs). منذ منتصف العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، كانت تقود، أيضاً، الشركات الأجنبية والرأسمالية المحلية، من حيث إنتاجية العمل. متوسط مستوى ربحيّتها صحّي أيضاً، رغم أنه ليس بالمستوى ذاته مثل الـ(PEs) والشركات المموّلة من الـ(FDI).

هذا الأداء الكلّي للمؤسسات الصناعيّة غير الرأسمالية، هو نتيجة لاتجاهات مختلفة تماماً في مكوناتها الفرعية. تزيد نسبة رأس المال/ العمل في المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر، إلى أكثر من ضعف متوسط الصناعة، وهي استمرت في الزيادة، حيث تتحمّل هذه الشركات العبء الاستراتيجي المتمثّل في دفع تراكم رأس المال في جمهورية الصين الشعبية إلى ما وراء الحدود التي قد تواجهها في بيئة رأسمالية عادية. ولأنها تتحمّل هذا التقاطع من أجل البلد بأكمله، فإن الشركات التي تسيطر عليها الدولة مباشرة تدفع الثمن من حيث مؤشرات الإنتاجية والربحية على مستوى الشركة.

على عكس ذلك، مُنحت الشركات المختلطة التي تسيطر عليها الدولة بشكل غير مباشر درجات كبيرة من الحرية لمتابعة الأهداف الموجهة نحو السوق. وبالتالي، كان أداؤها أفضل (على الأقل، على مستوى الشركة). استثمرت الكثير، وكان معدّل نمو إنتاجيتها في العمل هو الأعلى في صناعة جمهورية الصين الشعبية، حيث تفوّقت على كل من الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الرأسمالية. من حيث الربحية، فإن الشركات المختلطة التي تسيطر عليها الدولة بشكل غير مباشر، تقوم بعمل أفضل من نظيراتها التي تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر، ولكن ليس أفضل من الشركات الرأسمالية التي تحقّق أقصى ربح.

تؤكد بيانات العمالة الإجمالية (الصناعية وغيرها) أنه لا ينبغي المبالغة في الأهمية الكمية للعنصر الرأسمالي في الاقتصاد الصيني.

كانت نسبة العمال الحضريين العاملين في القطاع الخاص (وحدات محلية خاضعة لسيطرة أجنبية) في ارتفاع؛ وبحلول عام 2016، كانت تشكل أكثر من 3/1 من الإجمالي الحضري. كما أن نسبة العمال الريفيين الذين تستخدمهم الـ(POEs) آخذة في الازدياد، وصولاً إلى 16% بحلول عام 2016. وقد زادت الحصة الإجمالية للعاملين في المؤسسات الرأسمالية بشكل مطّرد، لتصل إلى أكثر من 4/1 بحلول عام 2018. مع ذلك، لا يزال أكثر من 70% من العمّال في جمهورية الصين الشعبية - يعملون لحسابهم الخاص أو في المؤسسات غير الرأسمالية والمنظمات العامة غير الموجّهة للسوق. وهكذا، فإن الغالبية العظمى من العمّال الصينيين لا تعمل مباشرة لحساب الرأسماليين (انظر ألبيرتو غابرييل أ. ، 2020 قريباً): «الشركات والصناعة والابتكار في جمهورية الصين الشعبية - سؤال الاشتراكية مِن دينغ إلى حرب التجارة والتكنولوجيا).

ليست الصين مجتمعاً اشتراكياً مثاليّاً. وليست اشتراكيةً بالمعنى الكامل للكلمة، على عدة أبعاد (مع الأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، النتائج غير الكافية حتى الآن للجهود الجارية لمكافحة عدم المساواة وتدهور البيئة). ولكنها، بالتأكيد، ليست رأسمالية.

انجل بوليغان ـ المكسيك

مقال أُعدّ ردّاً على ادعاءات برانكو ميلانوفيك ونُشر في www.ocafezinho.com